النشر العلمي في جامعة الملك عبدالعزيز

دراسة إحصائية تحليلية ببليومترية

محمد أمين عبدالصمد مرغلاني *

تقديم :

ارتبط مفهوم النشر العلمي في المملكة العربية السعودية بالجامعات والمؤسسات الأكاديمية الأخرى ومراكز البحوث، مما كان له أكبر الأثر في تشجيع ودعم أعضاء هيئة التدريس في إجراء البحوث وترجمة الكتب والموضوعات المهمة، إضافة إلى أن الجامعات أصبحت عنصراً مهماً في إنتاج المعلومات وتوزيعها.

من هذا المنطلق أخذ الباحث زمام المبادرة بدراسة النتاج الفكري المطبوع لجامعة الملك عبدالعزيز من خلال وصف وتحليل إصدارات الجامعة بأوعيتها المختلفة قبل إنشاء مركز النشر العلمي عام ١٤٠٥هـ وما بعد إنشاء المركز حتى عام ١٤١٤هـ.

وإنني في هذا المقام أتقدم بالشكر الجزيل لجامعة الملك عبدالعزيز التي اهتمت بدعم هذا البحث، وشجعت الباحث في إتمام هذه الدراسة متمنياً للجامعة والعاملين فيها كل تقدم وازدهار. ولا يفوتني في الختام أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير لجميع منسوبي مركز النشر العلمي لما وجدته من تعاون مثمر وبناء في إتمام وإعداد هذه الدراسة، وأخص بالذكر الأستاذ محمود سيد محمد رئيس قسم التوزيع بالمركز والأستاذ محمد فتحي المغربي الذي تولى طباعة الدراسة.

ختاماً أحمد الله تعالى أن مكنني من إخراج هذا العمل المتواضع إلى حيز الوجود، وما التوفيق إلا من عند الله.

* بكالوريوس من جامعة الملك عبدالعزيز في علم المكتبات والمعلومات ، ١٩٧٨م.

- ماجستير من جامعة كلاريون في علم المكتبات ، أمريكا ، ١٩٨١م.
- دكتوراه في الفلسفة من جامعة بتسبرج في علم المكتبات والمعلومات، أمريكا، ١٩٨٦م.
- أستاذ مشارك بقسم المكتبات والمعلومات - كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبدالعزيز.
- يعمل حالياً مستشار وزير الصحة.

اختيار وتحديد المشكلة :

دخلت جامعة الملك عبدالعزيز مجال النشر بعد وقت قصير لايتجاوز الخمس سنوات من إنشائها في عام ١٣٨٧هـ، مما يدل دلالة واضحة على الاهتمام المبكر من جانب الجامعة بعملية النشر بوصفه من مهماتها الأساسية كمؤسسة أكاديمية. ومع النمو السريع لحركة النشر بالجامعة، اعتمد إنشاء مطبعة خاصة بالجامعة في عام ١٣٩٤هـ - ١٩٩٣م[١]، أسهمت في طبع العديد من إصدارات الجامعة. ولكن لم تكن هناك قواعد أو ضوابط تنظم النشر على مستوى الجامعة، فكانت مطبوعات الجامعة في تلك الفترة تفتقر إلى الكثير من مقومات النشر الأكاديمي. واستمر الحال على هذا النحو قرابة عشر سنوات، بدأت الجامعة بعدها في تقنين النشر وإصدار تشريعات تنظيمية، واستحداث "وظيفة الناشر" حسب المفهوم المعياري للنشر، وذلك بإسناد أمر النشر إلى المجلس العلمي الذي أنشأ مركز النشر العلمي كجهاز تنفيذي للمجلس في مجال النشر عام ١٤٠٥هـ.

وقد تولى الباحث مسئولية إدارة مركز النشر العلمي منذ ١٤١٢/٤/٥هـ حتى ١٤١٥/٩/١٥هـ إضافة إلى خبراته الأخرى كرئيس سابق لقسم المكتبات والمعلومات بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، مما جعله يحتك احتكاكًا مباشراً وعمليًا بهموم النشر ومشكلاته بصفة عامة، وفي جامعة الملك عبدالعزيز على وجه الخصوص.

وقد لمس الباحث من خلال خبراته في هذه المجالات أن مفهوم النشر العلمي ليس واضحًا بالدرجة الكافية عند الكثيرين، وأن دوره في المؤسسات الجامعية بعامة ما زال يكتنفه كثير من اللبس والخلط في كثير من القطاعات مما ينعكس سلبًا على أداء الأجهزة المنوط بها مسئوليات النشر، وانحراف حركة النشر الجامعي عن المسار الذي ينبغي أن تسير فيه في بعض الأحيان. ولذلك فإن الأمر يتطلب تحديد المفهوم المعياري للنشر العلمي، ووصف مقوماته، واستجلاء دوره الحيوي في تحقيق رسالة الجامعة كمؤسسة تعليمية وبحثية، وبيان ماهيةالنشر الذي ينبغي أن تقوم به الجامعة.

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية :

دراسة الإنتاج الفكري المطبوع لجامعة الملك عبدالعزيز من خلال وصف وتحليل إصدارات الجامعة بأوعيتها المختلفة.

وقد حدد الباحث الأهداف الفرعية التالية للدراسة :

١ - تحديد مفهوم النشر العلمي ومقوماته، ودوره في المؤسسات الأكاديمية.

٢ - رصد وتسجيل حركة النشر في جامعة الملك عبدالعزيز، وإعداد قائمة شاملة بإصداراتها.

٣ - تحليل قوائم الإصدارات بغرض

رصد الاتجاهات العددية والموضوعات في الإنتاج الفكري للجامعة.

٤ - التعرف على سياسة النشر في جامعة الملك عبدالعزيز واتجاهاته. وتقويم هذه السياسة (إن وجدت).

٥ - التعرف على الموضوعات أو المجالات التي تناولتها إصدارات الجامعة، وتلك التي لم تتناولها.

٦ - دور الجامعة في توجيه وتنشيط الحياة الثقافية في المجتمع.

٧ - التوزيع الجغرافي للإنتاج الفكري للجامعة

٨ - تقديم توصيات لعلاج أسباب الخلل في حركة النشر بالجامعة وتطويرها.

مجال الدراسة وحدودها :

سوف تلتزم هذه الدراسة بما جاء في توصية المؤتمر العام لليونسكو بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٦٤م فيما يتعلق بالتوحيد الدولي لإحصاءات نشر الكتب والدوريات، والتعديلات التي أدخلت على هذه التوصية واعتمدها المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثالثة والعشرين في نوفمبر ١٩٨٥م. ومن الجدير بالذكر أن منظمة اليونسكو تلتزم بهذه التوصية وتعديلاتها منذ أن بدأت في عام ١٩٨٦م بجمع إحصاءات نشر الكتب على المستوى الدولي.

وطبقًا لهذه التوصية يجب أن تغطي إحصاءات نشر الكتب الفئات التالية:

١ - المطبوعات الرسمية Government publications، أي الأعمال التي تنشرها الإدارات العامة أو المؤسسات التابعة لها، باستثناء الأعمال ذات الطابع السري، أو المخصصة للتوزيع الداخلي.

٢ - الكتب المدرسية School textbooks، أي المؤلفات المقررة لتلاميذ التعليم على المستويين الأول والثاني.

٣ - الرسالات الجامعية University theses.

٤ - الطبعات الخاصة Offprints، أي إعادة طبع جزء من كتاب أو من نشرة دورية سبق وصدرا بشرط أن يكون لتلك الطبعات عنوان وترقيم صفحات مختلفان عن الأصل، وأن تشكل مؤلفًا مختلفًا.

٥ - المطبوعات التي هي جزء من سلسلة والتي يشكل كل منها وحدة مرجعية.

٦ - الأعمال التوضيحية Illustrated Works: مجموعات صور ومجموعات نسخ لأعمال فنية أو لرسوم.الخ، على أن تشكل هذه المجموعات مجلدات كاملة ذات صفحات مرقمة وأن يرافق الصور فيها نص تفسيري ولو مقتضبًا يتعلق بهذه الأعمال وبأصحابها[٢].

وعليه، فسوف تشمل هذه الدراسة أنواع

المطبوعات السابقة والصادرة باسم جامعة الملك عبدالعزيز منذ بدء النشر فيها باللغتين العربية والإنجليزية حتى نهاية عام ١٤١٤هـ، ولكنها لاتشمل الإنتاج الفكري لأساتذة الجامعة الذين نشروه عند ناشر تجاري أو لحسابهم الخاص، حتى ولو كانت هذه الإصدارات تحمل شعار الجامعة على غلافها على نحو ماجرت به العادة في مؤلفات أساتذة الجامعة في السنوات الأولى لنشأة الجامعة.

وكذلك سوف تستبعد من هذه الدراسة الفئات الآتية من المطبوعات والتي استثنتها توصية اليونسكو لعام ١٩٨٥م من قوائم المؤلفات الوطنية:

أ - المطبوعات الصادرة لغرض إعلاني بشرط أن لايحتل النص الأدبي أو العلمي القسم الأكبر منها وأن توزع مجاناً [الكتالوجات والكراسات الإعلانية وغيرها من منشورات الإعلان التجاري أو الصناعي أو السياحي، والمنشورات التي تشير إلى منتوجات الناشر أو الخدمات التي يوفرها حتى لو تناولت النشاط أو التطور التقني لفرع من فروع الصناعة أو التجارة] .

ب - المطبوعات العائدة للفئات التالية، حينما يتعارف على أن لها صفة عابرة: جداول المواعيد، جداول الأسعار، دليل الهاتف... إلخ، برامج العروض المسرحية وبرامج المعارض والأسواق التجارية... إلخ، ملاكات وميزانيات الشركات والرسائل الدورية..الخ، التقويمات، المفكرات... إلخ.

ج - المطبوعات العائدة للفئات التالية والتي لايحتل النص القسم الأكبر منها: الأعمال الموسيقية (التوليفات ودفاتر الموسيقى) بشرط أن تكون النوتة الموسيقية أكبر حجما من النص، إنتاج الخرائط باستثناء الأطالس[٣].

كما ستستبعد من الدراسة إصدارات جامعة أم القرى ومركز أبحاث الحج والوحدات التي انفصلت عن جامعة الملك عبدالعزيز.

التساؤلات والفروض العلمية :

أسئلة البحث :

بنيت فروض هذه الدراسة على أساس عدد من التساؤلات. وكانت أسئلة البحث الأساسية فيها على النحو التالي :

١- هل تتوافر مقومات النشر العلمي في مطبوعات جامعة الملك عبدالعزيز؟.

٢ - ما الفترات الزمنية التي زاد الإنتاج فيها أو قل؟.

٣ - ما هي الموضوعات التي تناولتها إصدارات جامعة الملك عبدالعزيز؟.

٤ – ما الإنتاج الفعلي لمركز النشر العلمي؟ وما هي أوعية المعلومات التي تتولى الجامعة طباعتها؟.

الفروض العلمية :

وانطلاقًا من هذه التساؤلات تختبر الدراسة الفروض الآتية :

١ – إن الجامعة تطبق قواعد النشر العلمي المتعارف عليها دولياً في إصداراتها.

٢ – إن مطبوعات الجامعة مستوفية للبيانات الببليوغرافية.

٣ – إن هناك التزاماً من المجلس العلمي بإخضاع البحوث للتحكيم قبل نشرها.

٤ – إن إصدارات الجامعة شملت مختلف أنواع المطبوعات.

٥ - إن إصدارات الجامعة غطت جميع التخصصات العلمية التي تدرس بها.

٦ - إن الجامعة تصدت لنشر التراث العربي والأعمال التي لا يقبل الناشر التجاري على نشرها.

٧ – إن إصدارات الجامعة تصل إلى المستفيدين منها.

تعريف المصطلحات :

لما كان هذا البحث عبارة عن دراسة إحصائية أي (ببليومترية) للنشر العلمي في جامعة الملك عبدالعزيز فيحسن البدء بتعريف الكتاب وغيره من أوعية المعلومات التي ينتجها النشر عموماً. وهناك تعريف دولي لأنواع المطبوعات المختلفة، وهو التعريف الذي تعتمده اليونسكو في إعداد إحصاءات نشر الكتب على المستوى الدولي طبقاً لتوصية عام ١٩٦٤م المعدلة التي اعتمدها المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثالثة والعشرين في نوفمبر ١٩٨٥م. ونجتزئ من هذه التعاريف مايهم هذه الدراسة:

أ – المطبوع الدوري Periodical: يعد المطبوع دورياً إذا صدر كسلسلة متواصلة تحت عنوان واحد وعلى فترات منتظمة أو غير منتظمة خلال مدة غير محدودة، على أن تكون الأعداد مرقمة بشكل متتابع، أو يكون لكل عدد تاريخه[٤].

ب – المطبوع غير الدوري Non-Periodical: يعد المطبوع غير دوري إذا صدر مرة واحدة أو على شكل مجلدات تصدر على فترات ويكون عددها على وجه العموم محدداً بصورة مسبقة.

ج – المطبوع: تشمل كلمة مطبوعة Printed كافة أساليب الطباعة الميكانيكية أيًا كانت.

د – يعد المطبوع صادراً في بلد معين إذا كان مقر الناشر في البلد الذي جمعت

فيه الإحصاءات بصرف النظر عن مكان الطبع ومكان التوزيع. وعندما يصدر مطبوع عن ناشر واحد أو عن عدة ناشرين لهم مقرهم في بلد أو أكثر يعد ذلك المطبوع صادراً في البلد أو البلدان حيث نشر.

هـ - يعد مطبوع ما موضوعاً في متناول الجمهور Made available to the public عندما يمكن الحصول عليه سواء عن طريق الشراء أو عن طريق التوزيع المجاني. إن المطبوعات المخصصة لفئة محصورة من القراء كبعض المطبوعات الحكومية ومطبوعات الجمعيات العلمية والمنظمات السياسية والمهنية تعد أيضاً موضوعة في متناول الجمهور.

و - الكتاب Book : هو مطبوع غير دوري يحتوي على ٤٩ صفحة على الأقل فيما عدا صفحات الغلاف، وموضوع في متناول الجمهور.

ز - الكراسة Pamphlet: هي مطبوع غير دوري يحتوي على خمس صفحات على الأقل و ٤٨ صفحة على الأكثر فيما عدا صفحات الغلاف، صادر في بلد معين، وموضوع في متناول الجمهور.

ج - الطبعة الأولى First edition: هي أول نشر لمخطوط أصلي أو مترجم.

ط - الطبعة المعادة Re- edition: هي مطبوع يختلف عن الطبعات السابقة نتيجة لتغييرات في المحتوى (طبعة منقحة)، أو في التصميم (طبعة جديدة) والتي يتطلب إصدارها رقمًا دوليًا معياريًا جديدًا ISBN.

ي - الطبعة المكررة Re-print: لا تتضمن أية تغييرات في المحتوى أو في التصميم ما عدا تصحيح لأخطاء مطبعية وردت في الطبعات السابقة. وتعد كل طبعة مكررة يقوم بها ناشر غير الناشر الأصلي طبعة معادة.

ك - الترجمة Translation: هي مطبوع ينقل عملا إلى لغة غير لغته الأصلية.

ل - العنوان Title: هو صيغة تستعمل للدلالة على مطبوع مستقل سواء كان صادراً في مجلد واحد أو في عدة مجلدات(٥).

م - النشرة: مطبوع غير دوري يقل عدد صفحاته عن خمس صفحات، وعادة ما تصدر بدون غلاف(٦).

مطبعة جامعية University Press: دار نشر لا تهدف إلى الربح، ملحقة بالجامعة ، أو تخدم عدة جامعات وبعض المعاهد التعليمية

الأخرى، متخصصة في نشر الكتب البحثية[٧].

لا يقصد بها المطبعة بمعنى المكان الذي يتم فيه تصنيع المطبوعات. ويطلق هذا الاسم على جهاز النشر الخاص بالجامعة أو المؤسسة العلمية أو البحثية بغض النظر عما إذا كان لديها مطابع لإنتاج مطبوعاتها أم أنها تعتمد على مطابع تجارية في عمليات تصنيع المطبوعات.

كتاب دراسي Textbook: عرّفه المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات بأنه «كتاب موضوع خصيصاً لاستخدام هؤلاء الذين يدرسون للدخول إلى الامتحان في أي نظام من النظم»[٨].

وعرّفه أحمد أنور عمر بأنه "الكتاب الذي تعرض فيه بطريقة منظمة مادة مختارة في موضوع معين، وقد صيغت في نصوص مكتوبة بحيث ترضي موقفا بعينه في عمليات التعليم والتعلم"[٩].

وتطرق شعبان خليفة إلى مواصفات الكتاب المدرسي أو الكتاب المقرر، فقال: إن الكتاب المدرسي يتطلب استخدام لغة خاصة تلائم الطلاب في السنوات الأولى من الجامعة، ويجب غالبًا أن يكون موجزًا مركزًا يغطي الخطوط العامة العريضة دون التفاصيل حتى يترك للمحاضرة فرصة التفصيل والحوار. كذلك فإن الكتاب المقرر يتجنب بقدر الإمكان الأرقام والإحصاءات لسرعة تقادمها. وأكثر من هذا، لايستخدم الكتاب المقرر غالبًا أسلوب الإشارات المرجعية والهوامش، كما يقتصد في ضرب الأمثلة ودراسة الحالة.[١٠]

أما ديسويه J. Dessauer فيقول : إنه كتاب وضع أساسًا للاستعمال في مواقف التعليم النظامي ومزود بالوسائل التعليمية مثل الملخصات والأسئلة[١١].

ويقول معجم الكتاب Glossary of the Book عنه : إنه كتاب مقرر للدراسة. وأورد التعريف التالي الذي وضعه منظمو معرض للكتب أقيم في رابطة الكتب الوطنية بلندن عام ١٩٦٠م: "كتاب الغرض منه أن يستعمله عدد من التلاميذ يتلقون تعليمًا في الوقت نفسه، ويتناول أي موضوع معترف به من موضوعات التعليم في أي مستوى بدءاً من مدارس الأطفال حتى مستوى شهادة جي.سي.إي. تخصص "أوه" G.C.E. "O" وحتى أي شكل من أشكال مستوى التعليم من الدرجة الثالثة (الجامعي) أو ما يعادل ذلك في الدول الأخرى.[١٢]

كتب دراسية أساسية Basic textbooks: وهي الكتب المطلوبة للبرامج الدراسية الكبيرة في المرحلة الجامعية مثل "مقدمة في علم

النفس" Introduction to Psycholgy أو "الزواج والأسرة" Marriage and the Family. وهذه الكتب لها سوق رابحة محتملة إذ يقدر الطلب عليها بمئات الآلاف من النسخ، وقد يستمر بيعها - بعد تنقيحها على فترات دورية - سنوات عديدة[١٣].

كتاب بحثي/علمي Scholarly Book: عرفته كارولين بيرسل Caroline Hodges Persell بأنه الكتاب الذي يكون عماده بحث مبتكر منظم يعالج مشكلة ذات أهمية، أو يقدم إضافة نظرية مهمة إلى مجال البحث.[١٤]

وقال عنه ديسويه Dessauer إنه "كتاب في مجال شديد التخصص من مجالات المعرفة والبحث المتقدم".[١٥]

المنفردات Monographs : دراسة علمية في تخصص دقيق[١٦] أو هي تقارير شديدة التركيز عن بحث أصيل من إعداد مؤلف واحد[١٧] ويمكن تعريفها بأنها رسالة علمية، أو بحث أحادي الموضوع.

النشر المشترك Co-Publishing: نشر مشترك للكتب. ويحدث ذلك دوليًا بغرض التوفير في تكلفة الإنتاج، خاصة إذا كانت مبيعات السوق الوطني المحتملة لكتاب ما، لاتبرر نشره، إضافة إلى أن إصدار طبعات أكثر عددا يساعد على خفض سعر البيع[١٨].

المجلة العلمية Scientific Journal: عرف المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات "المجلة" Journal بأنها تستخدم بمعنى دورية، وخصوصًا إذا أصدرتها جمعية أو مؤسسة، لتحتوي على مقالات علمية وأخبار، ومحاضر وجلسات، وإجراءات، وتقارير العمل الذي يجري في أي حقل بالذات[١٩]. وقد تبنى مجلس رؤساء تحرير مجلات علوم الحياة Council of Biology Editors تعريفًا رسميًا للمجلة العلمية Scientific periodical يؤكد على توافر خصائص معينة منها :

١ - أن تتضمن الإعلان أو الإفصاح عن معلومات جديدة تذاع لأول مرة، أو، بعبارة أخرى التقارير الأولى عن بحث جديد.

٢ - أن تحتوي البحوث على تفصيلات كافية لتقييم الملاحظات، ولإعادة إجراء التجارب، ولتقييم الآراء.

٣ - أن تكون مستديمة الصدور[٢٠].

المنهج العلمي :

استخدم الباحث "المنهج الوصفي" في دراسته الإحصائية التحليلية، (الببليومترية) للنشر العلمي في جامعة الملك عبدالعزيز، بوصفه المنهج الأنسب لإجراء مثل هذه الدراسة الببليومترية التي تهدف رصد حركة النشر داخل الجامعة، وتحليل جوانبها

المختلفة، اعتماداً على جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالاتها. حيث تضمنت الدراسة الجمع بين المنهجين الكمي والكيفي، عن طريق تجميع الإصدارات المختلفة التي أصدرتها الكليات ومراكز البحوث وغيرها من وحدات جامعة الملك عبدالعزيز، ثم مناقشة النتائج وتفسيرها بطريقة كيفية، أي وصفية.

وجرى استخدام الأسلوب الببليومتري في هذه الدراسة حسب التعريف الذي وضعه الرواد الأوائل لهذا الفرع من الدراسات الببليوغرافية، وما أدخلوه على هذا التعريف من تعديلات لتطوير مفهوم الببليومتركس Bibliometrics. ، واعتمد الباحث في تطبيق الأسلوب الببليومتري على جانبين رئيسين: التجميع الببليوغرافي للإنتاج الفكري، والتحليل الإحصائي الببليوغرافي لنشاط الإنتاج الفكري في مختلف فروع المعرفة بجامعة الملك عبدالعزيز.

ويذكر لنا لاواني S. M. Lawani أن الببليومتركس ظلت حتى عام ١٩٦٢م يطلق عليها اسم الببليوغرافيا الإحصائية Statistical Bibliography. أما اصطلاح الببليومتركس فكان من ابتكار ألان بريتشارد Alan Pritchard عام ١٩٦٩م، والذي اقترح أن يحل هذا الاصطلاح محل اصطلاح الببليوغرافيا الإحصائية الذي كان يظهر بشكل متقطع في أدبيات هذا العلم منذ عام ١٩٢٣م عندما ابتكره هولم E. Wyndham Hulme عنوانا لمحاضرتيه اللتين ألقاهما عن الببليوغرافيا في جامعة كامبريدج.

وقد عرف بريتشارد الببليومتركس بأنها استعمال الرياضيات والأساليب الإحصائية في إلقاء الضوء على عمليات الاتصالات المكتوبة وعلى طبيعة مسار التطور الذي سار فيه فرع من فروع المعرفة، أو الدراسة عن طريق عدّ وتحليل المظاهر المختلفة للاتصالات المكتوبة. وعنده أن اصطلاح الببليوغرافيا الإحصائية غير واف بالغرض، لأنه يمكن أن يساء تفسيره على أنه يغني ببليوغرافيا عن الإحصاء، في حين أن اصطلاح الببليومتركس لايكتنفه أي غموض، وله نظائر معترف بها من أسماء وفروع المعرفة الأخرى مثل: Scientometrics, econometrics, biometrics. وهناك تعريف آخر للببليومتركس ساقه فيرثورن Robert A. Fairthorne بأنها المعالجة الكمية لخصائص المواد المسجلة وما يتعلق بها من سلوكيات.(٢١)

أما ريزج Raisig فقدم تعريفًا عمليًا أكثر وضوحا للببليومتركس التي وصفها بأنها "تجميع وتفسير الإحصاءات المتعلقة بالكتب

والدوريات لبيان التطورات التاريخية، ولتحديد مدى استخدام الكتب والدوريات على المستويين الوطني والعالمي، والتحقق من الاستعمال العام للكتب والمجلات في مواضع محلية كثيرة ".[٢٢]

ولكن مع سهولة فهم هذا التعريف فإنه مما يؤخذ عليه أنه يقيد نطاق استعمال الببليومتركس، ومثال ذلك أن هذا التعريف يستبعد التحليلات الخاصة بالتأليف، وقد جاء هوكنز Hawkins منذ عهد قريب بتعريف جديد للببليومتركس بأنها "التحليلات الكمية للسمات الببليوغرافية لمجموعة من الأدبيات" . وعلى وجه العموم فقد أصبح اصطلاح الببليومتركس يستخدم حالياً بهذا المعنى[٢٣].

أما عن تعريفات وتطبيقات الباحثين العرب لمفهوم الببليومتركس، فنجد أوديت مارون بدران في دراستها بعنوان "الببليومتركس أو قياس المصادر" قد عرفت هذا الاصطلاح بأنه "قياس المصادر" الذي جعلته بديلا للببليومتركس في عنوان كتابها. وزادت هذا التعريف إيضاحاً في العنوان الفرعي الذي وصفت فيه الببليومتركس في عنوان كتابها. وزادت هذا التعريف إيضاحًا في العنوان الفرعي الذي وصفت فيه الببليومتركس بأنها "معالجة أدبيات الموضوعات المختلفة بالطرق الكمية". وتحدثت في مقدمة هذا الكتاب عن استخدام الأساليب الإحصائية في إجراء الدراسات واستخلاص النتائج المتوخاة من هذه الدراسات، والتي تمثلت بأبرز صورها في مجال الدراسات الببليومترية Bibliometrical Studies ، حيث إننا في مثل هذا النوع من الدراسة يمكننا - مثلاً - التوصل إلى معلومات تتعلق بتحديد أكثر المؤلفين إنتاجا في أي حقل من حقول المعرفة، وكذلك نسبة الإنتاج الفكري في كل موضوع، وتحديد مستوى التخصص والعمومية في الدوريات مما يساعد المكتبي في اتخاذ القرارات الصائبة في مجالات عمله المختلفة[٢٤].

وتقول أوديت بدران إنه لايوجد ما يرادف هذا المصطلح في اللغة العربية. وبتحليل المصطلح نفسه نجد أنه يتكون من جزءين biblio بمعنى كتاب، و metric بمعنى قياس متري. وطالما أن metric هي كلمة دالة على القياس الحسابي أو الإحصائي فيمكننا إذن أن نعتبر مصطلح (الإحصاء الببليوغرافي) أقرب إلى اللغة العربية. ولكن لابد من استخدام تسمية الببليومتركس كواحد من المصطلحات العلمية المعربة والشائعة الاستخدام مثل الجيولوجيا والببليوغرافيا[٢٥].

وفي هذا الاتجاه سار أيضا "المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات"،

فترجم اصطلاح bibliometrics بـ "قياسات ببليوجرافية" مع تعريب المصطلح إلى (ببليومتريقا) التي عرفها بأنها "مجموعة الأساليب الإحصائية والقياسات الكمية المستخدمة في دراسة الخصائص البنيانية للإنتاج الفكري، وأن الببليومتريقا تستخدم الطرق الإحصائية والأساليب الرياضية في تحليل البيانات المتعلقة بالوثائق لمعرفة خصائص تداول المعلومات"[٢٦].

ويعرف حشمت قاسم الببليومتريقا - والتي عربها باصطلاح "القياسات الوراقية" - بأنها هي الدراسة العلمية للإنتاج الفكري المتخصص، أي استخدام الطرق الإحصائية، والأساليب الرياضية في تحليل البيانات المتعلقة بالكتب والوثائق والدوريات ومقالات الدوريات والمؤلفين والناشرين وغيرها من عناصر الاتصال الوثائقي، لإلقاء الضوء على خصائص عمليات تداول المعلومات وتتبع مسارات تطور المجلات العلمية"[٢٧].

أما أحمد تمراز فمن الواضح أنه يقر تعريب لفظ الببليومتركس حيث استعمل الاصطلاح المعرب في دراسته التي نشرها في عالم الكتب بعنوان "الببليومتريقا: دراسة في القياس الكمي للبيانات الببليوجرافية"[٢٨]، وهذا التعريف لا يختلف كثيراً عن التعريف الذي ساقته أوديت بدران، أو التعريف الذي ورد في المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات.

وقال تمراز : إن الأساليب الببليومترية استخدمت من جانب أمناء المكتبات ومتخصصي المعلومات لتحقيق غرضين أساسيين :

١ - تحليل الجوانب المختلفة لخدمات المكتبات والمعلومات.

٢ - معرفة الطرق التي استخدمها علماء المعلومات والباحثون في المجالات المختلفة لتحليل وبيان سمات، ووصف نشاط البحوث الجارية في مختلف فروع المعرفة[٢٩].

وهذا الاستخدام الأخير هو الذي يعنينا في هذه الدراسة، والذي قال عنه تمراز إن نارن Narin أطلق عليه وصف أو مصطلح "الببليومتريقا التقويمية" evaluative bibliometrics[٣٠]. أو ما أسماه حشمت قاسم في التعريف المشار اليه آنفا "استخدام الطرق الإحصائية والأساليب الرياضية في تحليل البيانات المتعلقة بالكتب والوثائق وغيرها من عناصر الاتصال الوثائقي"[٣١].

ومن الناحية التطبيقية نجد محمد عياش حسن هاشم في رسالته لنيل درجة الماجستير

يعرف الدراسات الببليومترية بأنها هي تلك التي تستخدم الطرق الكمية الرياضية والتحليلات المبنية على طرق إحصائية لوصف وبيان خصائص وسمات الإنتاج الفكري وتحليل أوجه الاتصال، أي أن هذه الدراسات تقوم بوصف عام لخصائص الإنتاج الفكري المطبوع الجاري والأرشيفي، وتعطي بيانات وحدات الإنتاج الفكري، فتدرس مثلا التشابك الببليوجرافي بين وحدات الإنتاج الفكري للتعرف على العلاقات بين هذه الوحدات ومعرفة حدودها وطبيعتها، وقوتها في الإنتاج الفكري(٣٢).

وهذا المنهج هو أيضا الذي اتبعته حسناء محجوب في رسالتها للدكتوراه بعنوان "النشر الأكاديمي بالجامعات المصرية"، وقد أسمته "منهج التجميع التحليلي الببليوجرافي" وفي وصفها لهذا المنهج ذكرت أنه يعتمد على جانبين : التجميع الببليوجرافي، والتحليل الإحصائي الببليوجرافي، وذلك لأنه يتيح التجميع أو الإحصاء الببليوجرافي، ثم بعد ذلك تحليل هذا التجميع لوصف الأشياء بصورة إحصائية وتحليل الأرقام والبيانات الواقعية(٣٣).

الإطار النظري للدراسة :

أولاً : المفاهيم النظرية للنشر العلمي :

تمهيد :

في هذا القسم النظري من الدراسة، – كمقابل للقسم التطبيقي –، نستعرض آراء ومرئيات عدد من الباحثين وخبراء النشر العلمي، وكثير منهم مارس النشر عملاً ومهنة. فهذه المرئيات ليست أفكاراً تجريدية، وإنما هي حصيلة خبرات عملية أكثر من كونها مفاهيم نظرية.

مفهوم النشر :

فيم يختلف النشر العلمي عن غيره من أنواع النشر؟ لكي تتضح لنا الفروق وأوجه الاختلاف التي يتميز بها النشر العلمي، ينبغي لنا أن نتعرف أولاً على المقصود بالنشر والناشر عموماً، سواء أكان النشر علمياً أم غير علمي.

ونظراً لأن الناشرين، في الدول النامية، كثيراً مايجمعون بين نشاط النشر وأعمال الطباعة، فإن دور الناشر يصعب فهمه عند كثير من الناس. وما أكثر ماتعتري الناس الدهشة عندما يكتشفون أن بعض مؤسسات النشر الكبرى في العالم ليست لديها مطابع خاصة بها، وأنها تتخذ الترتيبات لطباعة الكتب عن طريق المطابع التي تقدم أفضل طباعة بأقل التكاليف. ولعله من المفيد في هذا المجال أن نوجز بعض أنشطة النشر الرئيسة. فالناشر

هو الذي :

أ – يجري بحوث التسويق للتعرف على الكتب المطلوبة، وبأي كميات، وبأي سعر يمكن أن تباع.

ب – يبحث عن المؤلفين ويكلفهم بإعداد مخطوطة الكتاب المطلوب.

ج – يكلف من يقرأون مخطوطات الكتب المتخصصة لإبداء الرأي فيها، والمترجمين والمحررين، والرسامين لإعداد الرسوم التوضيحية، والمصممين للفنون الطباعية.

د – يعد أصول الكتب لإرسالها إلى المطبعة، مع تحديد مواصفات طباعتها.

هـ– يطلب الأسعار من المطابع وورش التجليد، ويكلفهم بإعداد الكتب، ويشرف على جوانب معينة من أعمالهم.

و – يستلم الكتب المطبوعة من المطابع ويختزنها ويعد حسابات لها.

ز – يروج لبيع كتبه، ويتخذ الترتيبات لتوزيعها من خلال البيع بالجملة أو عن طريق متاجر بيع الكتب..الخ.

ويتضح من هذه الأعمال أن الناشر هو المخطط والمنفذ لإصدار الكتاب. وأنه هو مقاول Entrepreneur صناعة الكتاب. فهو الذي يجمع كل المهارات المختلفة اللازمة لكتابة الكتاب وإعداده، وتصنيعه، وبيعه[٣٤]

وبعد أن حدد تشاندلر جرانيس Chandler B. Grannis – وهو رئيس تحرير سابق لمجلة Publishers" Weekly"– وظائف دور النشر، كبيرها ومتوسطها وصغيرها على حد سواء، والتي لم تخرج عما ذكرناه آنفًا، أضاف بأنه قد ظهر في الآونة الأخيرة عامل جديد يسميه جرانيس "العامل الإلكتروني" Electronic factor بدأ في إعادة تشكيل أو تغيير الترتيبات المعمول بها في كل إدارة من إدارات النشر : التحرير، الإنتاج، التسويق، العمليات الإدارية، بل وحتى في التأليف نفسه. ويظهر تأثير هذا العامل الإلكتروني بصفة خاصة في الانتشار السريع لاستعمال أجهزة معالجة المعلومات ومعالجة الكلمات داخل دار النشر نفسها. حقًا إن الوظائف الأساسية للنشر مازالت كما هي، إلا أن الإجراءات وترتيب الوقائع قد تغيرت تغيرًا جذريًا، وأصبح إتقان استعمال الأدوات الجديدة أمرًا حيويًا[٣٥].

ويولي جرانيس أهمية كبرى لعملية التوزيع ودورها في صناعة النشر. فهو يرى أن عمليات التحرير وإنتاج الكتب كلها تتجه نحو الخطوة النهائية : وهي أن يصبح الكتاب مشاعًا، أي

متداولاً بين المستفيدين منه. وقد تناولت عدة مؤلفات بالتفصيل كيف يحدد الناشرون أسواقهم، وكيف ينمون هذه الأسواق، وكيف يتم ترتيب هذه الجهود، وكيف تؤثر على نمط العمل في دور النشر(٣٦).

نخلص من هذا إلى أن المقصود بالنشر توصيل الرسالة الفكرية التي يبدعها المؤلف إلى جمهور المستقبلين - أي القراء - أو المستفيدين من الرسالة. ويتضمن النشر ثلاث حلقات، أو عمليات لاتستقيم إحداها بدون الأخريين. كما يدخل في النشر أربعة أطراف يكون كل طرف مسئولاً عن جزئيات معينة من هذه العملية، وهذه الحلقات هي : حلقة التأليف، وحلقة التصنيع أو الطباعة، وحلقة التوزيع أو التسويق. ويجمع بين هذه الأطراف الثلاثة، التي قد لا يعرف بعضها بعضًا ولا توجد علاقة مباشرة بينها، طرف رابع هو الناشر(٣٧)، فالناشر هو الشخص أو الشركة أو الهيئة التي تتولى مسئولية إصدار كتاب أو مادة مطبوعة أخرى للجمهور(٣٨).

النشر العلمي :

يفرق جرانيس بن النشر التجاري Commercial والنشر "غير التجاري" Non-Commercial إذ إن كثيرًا من أعمال النشر معروف عنها أنها تجارية، كما أن هناك أعمالاً نشرية أخرى كثيرة تعد غير تجارية، فبعض الشركات تسعى لتحقيق أقصى ما يمكن تسميته "أرباحًا معقولة". في حين أن هناك مؤسسات للنشر تعمل ليس من أجل الربح أساسًا (أو حتى لتحقيق أية أرباح أصلاً)، وإنما تعمل لتحقيق حاجة معينة (اجتماعية أو علمية أو دينية مثلاً) على أساس لا ربح ولا خسارة، أو ربما بالاعتماد على دعم مالي يقدم لها. وسواءً أكان الناشرون يمارسون عملاً تجارياً أم لا، فإنه من المتعين - في رأي جرانيس - على جميع الناشرين إذا أرادوا تحقيق أهدافهم المختارة - أن يديروا أعمالهم بطريقة تجارية(٣٩).

ويأتي النشر العلمي - بطبيعة الحال - في مقدمة أنواع النشر غير التجاري، لأن الناشرين، من ناحية المبدأ، لا يهتمون عادة بإصدار كتب ذات أغراض علمية بحتة، أو كتب توجه إلى أغراض البحث العلمي، أو يكون حجم قرائها على مدى فترة من السنوات صغيرًا ومحدودًا، كما يقول موريس انجلش(*).

ولكن الجامعات - بجانب دورها في التدريس - تقوم بتشجيع روح البحث المتجردة

من الأهواء، تلك الروح التي يمكنها خلال مرحلة من الوقت تغيير الطرق التي يفكر بها الناس، أو تلك التي تتحكم في شعورهم وفي تصرفاتهم. كذلك تقوم الجامعات على تعزيز تبادل المعرفة المتخصصة على النطاق العالمي، لا بين العلماء فقط في البلاد المختلفة، ولكن بين أولئك الذين يعملون في مجالات المعرفة المتنوعة. و"روح البحث المحايدة" - ببساطة - لا يمكن أن تؤتى ثمارها إلا إذا اتخذت نتائجها شكلاً ملموساً. وهذا الشكل في مجتمعنا يتخذ عادة صفة الكتاب. وقد كان التحدي هو : كيف نتمكن من إصدار كتاب محدود التداول لأن محتواه الموضوعي على درجة كبيرة من التخصص ؟

يقول موريس انجلش : إن هذا التحدي جوبه في الولايات المتحدة بواسطة الجامعات نفسها، وكان من بين أشد هذه الجامعات مغامرة تلك التي تعهدت بإعانة مطابعها الخاصة، أولا : لإتاحة الفرصة لنشر نتائج الأبحاث الخاصة بأكثر أعضاء كلياتها خصوبة وإنتاجاً، وثانياً - وهو أمر لا يقل عن ذلك أهمية - إن الكثير من ميادين المعرفة يمكن أن تغطى عن طريق برامج وسلاسل من المطبوعات أسهم بالكثير منها علماء من جامعات أخرى ليسوا مرتبطين بمطبعة معينة[٤٠].

وتلك هي الأسباب التي قامت من أجلها صناعة النشر التي لاتعتمد على الربح، وذلك جنباً إلى جنب مع الصناعة المزدهرة للكتاب في الولايات المتحدة. وهذه الصناعة التي لاتعتمد على الربح هي التي تسمى (مطابع النشر الجامعي). وعلى الرغم من قيام هذه الصناعة لخدمة العلم ومعارضتها لأساس النظام الرأسمالي فانها نمت بقوة مذهلة وخاصة خلال العقد الماضي[**] حيث احتلت دوراً لايعوض في مجال نشر المعرفة والعلوم.... وفي خلال السنوات القليلة الماضية بدأ عدد آخر من الدول يقتنع بمزايا دور النشر هذه التي يتوافر لها مطلق الحرية في إصدار نتاج المعرفة والبحث العلمي دون النظر إلى ضغط اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي[٤١].

ومن الجدير بالذكر أن مصطلح "المطبعة الجامعية" لم ينشأ أصلاً في الولايات المتحدة، فمثله مثل عدد من الظواهر الأخرى الأمريكية، فقد نشأ تحويراً عن الأصل الإنجليزي، حيث كانت أول مطبعتين جامعيتين تابعتين لجامعتي أكسفورد (١٤٧٨م) وكامبردج (١٥٢١م). وقد أنشئت هاتان المطبعتان في البداية لإصدار مؤلفات دينية ومؤلفات في أفرع المعرفة التي كانت مألوفة حينذاك. ولكن بالإضافة إلى ذلك

أفادت المطبعتان من الرعاية التي كفلتها لهما الدولة، وخاصة فيما يختص باحتكار أنواع معينة من النشر والطباعة (مثل الأناجيل، كتب النحو، طبع الكتب الكلاسيكية، ومع مرور الوقت، الأنواع المختلفة من المواد التعليمية)[٤٢].

ويقول جون ديسويه John P. Dessauer : إن دور النشر التي لا تستهدف الربح (مثل المطابع الجامعية) إنما وجدت أصلاً لغرض محدد وهو إتاحة الفرصة لنشر مواد قد لايحالفها النجاح في السوق التجاري[٤٣]. وهذه المطابع عبارة عن إدارات لاتستهدف الربح، تابعة للجامعات أو الكليات أو المتاحف أو معاهد البحوث. وهي تنشر غالبًا بحوثًا علمية Scholarly ، أو عناوين ذات طابع إقليمي، وإن كانت تصدر بين الحين والآخر كتابا تجارية وكتبًا دراسية أيضًا. وعملاؤها الرئيسيون هم الباحثون والمكتبات، وإن كانت كثير من الكتب التي تصدرها تستعمل في قاعات الدراسة[٤٤].

ويشير آرثر روزنتال Arthur J. Rosenthal مدير مطبعة جامعة هارفارد- إلى أن الناس درجوا على أن ينظروا إلى دار النشر أو المطبعة الجامعية - باستثناء قلة من العارفين من المؤلفين وتجار الكتب والقراء - على أنها إدارة مشتركة تجمع بين طباعة الكتب وتوزيعها، وأنها تتعامل في المطبوعات الجافة مثل رسائل الدكتوراه وبحوث أساتذة الجامعة، وهي المنتجات التي يسلمون ويقرون بأنها "علمية" Scholarly. ولكن واقع الحال يختلف عن ذلك اختلافًا كثيرًا، لأن من بين الأهداف الرئيسة للمطبعة الجامعية أن تكون المنفذ الطبيعي لنشر المعلومات والنظريات والافتراضات والمنهجيات التي ستؤثر في جهود البشرية ومساعيها، وتثري عملية الفهم عند الأجيال القادمة. واعتبارًا من الثمانينيات بدأت هيئات التحرير في المطابع الجامعية تدرك أنها قد تكون هي وحدها القادرة على نشر الأعمال التي تحمل بذور تطوير المستقبل.

ويرى روزنتال أن المطبعة الجامعية - لكونها جزءاً من الجامعة التي تحمل اسمها- تعد وحدة أكاديمية أساسية في هذه المؤسسة التعليمية، وعليها أن تجاهد لكي تكون وحدة محورية من الناحية الفكرية بالنسبة لأهداف الجامعة واتصالاتها، شأنها في ذلك شأن المكتبة أو قسم العلوم السياسية بالجامعة[٤٥].

ويقول آرون ماتيو Aron Mathieu : إن غرض المطبعة الجامعية قد تغير من مجرد كونها إدارة لنشر أعمال المؤلفين المحليين إلى السعي لتحقيق سمعة طيبة للجامعة عن طريق مطبعتها[٤٦].

ويشير موريس انجليش إلى أن المطابع الجامعية ليست ظاهرة جامعية عامة، وهي عادة ترتبط بالجامعات الكبيرة وبمراكز البحث ذات الشهرة الدولية وفي جامعات الولايات الأمريكية والمدن الكبرى، التي يبلغ تعداد الطلبة في أغلبها ٤٠,٠٠٠ طالب أو أكثر. ولكي يكون للجامعة الأمريكية مطبعة خاصة بها، وخاصة إذا كانت هذه المطبعة مشهوداً لها بالكفاءة ، فإن هذا يضفي على الجامعة مكانة علمية مرموقة(٤٧).

ويشدد جون ديسويه J. Dessauer على هذه العلاقة العضوية بين المطبعة الجامعية وبين المؤسسة الأم التي تنتمي إليها، فيقول إن المشكلة الكبرى التي تواجه دور النشر العلمي الآن هي المال، لأن الجامعات التي درجت تقليدياً على دعم مشروعاتها النشرية بالإعانات المالية والخدمات المجانية، أصبحت تعاني هي نفسهامن اضمحلال ميزانياتها، واتجهت تبحث عن طرق مقبولة لتخفيض نفقاتها. وغالباً ما تكون وحدة النشر من الأجهزة المستهدفة لهذا التخفيض نظراً لأنه ليس من المفهوم بوضوح أن لها علاقة بدور الجامعة في مجال التعليم أو البحث العلمي. ويرى ديسويه أنه ليس أدل على قصر النظر من هذا الموقف، لأن الطريقة الوحيدة المتاحة في أغلب الأحيان لنشر جانب من أبرز الأنشطة التعليمية والبحثية التي تجرى في جامعة من الجامعات وإيصاله إلى الوسط الأكاديمي في نطاقه الواسع إنما تتم من خلال برنامج مناسب لنشر الكتب.

ونظراً لأن المجتمع الأكاديمي صغير - فمعظم طبعات دور النشر الجامعية لاتتجاوز الألفي نسخة - فإن الناشرين التجاريين لايسعهم القيام بهذه المهمة أو تحمل هذا العبء فيما لو قررت الجامعات التنصل من هذه المهمة. بل إن الأمر على العكس من ذلك، لأن الضغوط التي يتعرض لها القطاع التجاري حالياً تضاعف من الحاجة إلى وجود مشروعات نشرية لا تستهدف الربح وتتميز بالكفاءة وحسن الإدارة . وإذا لم يتم توفير الدعم الكافي لدور النشر المجيدة التي تعمل الآن في هذا المجال، فإننا جميعا، وعلى الأخص المجتمع الأكاديمي نفسه، سوف نفقد جانباً كبيراً من تراثنا ونمائنا الفكري.

ويعارض ديسويه الاتجاه الذي يطالب المطابع الجامعية بخوض غمار النشر التجاري لتعويض مامنيت به من عجز في الدعم الذي يقدم لها، ويرى أنه لا بديل عن الالتزام القوي من جانب الجامعة الأم بدعم مطبعتها، لأن في

هذا الالتزم اعترافًا بأنه يقف جنبًا إلى جنب مع برامجها التعليمية والبحثية فإن نشاطها النشري يمثل إسهامًا فريدًا لايعوض في رصيد المعرفة والثقافة[٤٨].

وظائف النشر الجامعي وأهدافه :

كتب مارش جينريه March Jeanneret – الذي عمل مديرًا لمطبعة جامعة تورنتو في الفترة من ١٩٥٣ – ١٩٧٧م – مقالاً عارض فيه دخول المطابع الجامعية مجال النشر التجاري، وجعل عنوانه الفرعي : "الجامعة ناشرةً" "The University As Publisher ، فقال إن المطابع الجامعية أنشئت أصلاً لتلبية احتياجات المؤلفين الأكاديميين الذين كانوا في حاجة إلى أداة للنشر أفضل من أدوات النشر التجاري يقدمون من خلالها المعلومات الجديدة لغيرهم من الباحثين، بغض النظر عن قابلية هذه المعلومات للبيع.

إن الاعتبار الذي يطغى على ماعداه في تقدير الشركات التجارية عند النظر في إمكانية نشر مطبوع ماهو صافي الربح الذي يمكن أن تجنيه من وراء النشر، وأسباب ذلك مفهومة، ولا سبيل إلى تغييرها في مجتمعنا. غير أن المطبعة الجامعة التي تسمح لاحتمال الربح بأن تحدد الأعمال التي صوف تصدرها، إنما تغض النظر بذلك عن رسالتها. وليس معنى ذلك أن تمتنع الجامعة بالضرورة عن نشر أعمال من المحتمل أن تحقق ربحًا، ولكن احتمال تحقيق الربح هو آخر الأسباب التي تجعل المطبعة الجامعية تقرر نشر هذه الأعمال.

ويؤيد جينريه الرأي الذي يطالب بأن تدار إدارة النشر الجامعية بأسلوب المؤسسات التجارية، ولكن هذا الأمر يختلف عن الزج بهذه الدار النشرية للتنافس مع المؤسسات التجارية على إطلاقها. ويحدد جينريه وظائف النشر الجامعي في الآتي :

* أن ينتج أعمالا لايمكن أن تنشرها جهات أخرى أصلاً وأساسًا.
* أن تكون لدى إدارة النشر الجامعي القدرة على أن تفحص أصول المطبوعات (المخطوطات) المطلوب نشرها، وأن تحدد أيًا منها من المرجح أن يكون عظيم الفائدة بالنسبة للدارسين والباحثين الذين وضعت الكتب من أجلهم.
* يتعين عليها أن تعد هذه الأصول للنشر، وأن تخرجها في طبعات مناسبة.
* وعليها واجب آخر، وهو العمل على أن يحاط بها علما القراء الذين يحتمل أن يستفيدوا

منها في الأوساط الأكاديمية بعامة، وأن تعمل على تصنيفها وتوزيعها من خلال أفضل قنوات التوزيع المتاحة لها[٤٩].

وفي الرسالة التي أعدتها حسناء محجوب لنيل درجة الدكتوراه بعنوان "النشر الأكاديمي بالجامعات المصرية" ، استخلصت من مصادر متعددة الأهداف التي يحققها النشر داخل الجامعات فذكرت من أهمها :

١ - نشر تخصصات دقيقة تلقى صعوبة في نشرها تجاريًا.

٢ - المحافظة على التراث، بالعمل على إحياء الأعمال التراثية المهمة وتحقيقها ونشرها وإخراجها الإخراج الدقيق السليم.

٣ - ممارسة النشر في المناطق والمجتمعات الجديدة والإقليمية لأن مشروعات النشر التجاري تتمركز في المدن الرئيسية مما يؤدي إلى إهمال تاريخ وحضارة ولهجات المناطق الإقليمية. وأحيانًا تكون مطبعة الجامعة هي دار النشر الوحيدة في منطقة واسعة من البلاد، وبالتالي تقبل على دورها وتنشطه بوصفها ناشرة الكتب عن المنطقة.

٤ - ازدهار حركة الترجمة، وذلك بترجمة الكتب والموضوعات المهمة التي يصعب على الناشر التجاري أن يجد مترجمين لها، إضافة إلى تنظيم عملية الترجمة، ومنع التكرار فيها.

٥ - نشر مؤلفات أعضاء هيئة التدريس.

٦ - تنشيط عمليات التبادل بين الجامعات والهيئات الأخرى سواء داخل البلد الواحد أو خارجه، وذلك لتساعد على تقوية المجموعات التي تقوم بنشرها.

٧ - توفير عائد مالي يسهم في تحقيق أهداف الجامعة، وإن كانت الباحثة قد خلصت من استعراضها لهذه الأهداف إلى نتيجة مؤداها أن مطبعة الجامعة هي "دار نشر غير هادفة للربح"[٥٠].

وترى حسناء محجوب أن النشر بوصفه القناة الرسمية للاتصال العلمي يتصل بالجامعة كمنتجة للمعلومات ومصنعة وموزعة لها، كما يتصل بالمكتبة كحافظة وموزعة وضابطة لها. ونقلت عن هنري بير قوله: إن دور النشر والمطابع الجامعية تعمل الكثير لتمكين الباحثين من طلبة الدراسات العليا في جميع مجالات البحث من نشر كتبهم. وغالبًا فإن هذه الكتب لم تكن لتصل إلى القراء بأية صيغة أخرى[٥١].

وفيما يتعلق بالنشر الإقليمي الذي عدته الباحثة ضمن وظائف النشر الجامعي، يرى موريس انجلش أنه يمكن أن يكون له في بلاد

أخرى ماله من قيمة في الولايات المتحدة. ويعرف "النشر الإقليمي" بأنه إصدار أعمال تتصل بحضارات مجموعات اثنوجرافية بعينها، أو بالأقليات، أو بعبادات، أو حضارات قديمة يتلاشى الكثير منها الآن نتيجة لأثر التصنيع. وضرب مثلا بمطبعة جامعة أوكلاهوما التي تميزت بإصدار سلسلة من الكتب عن الغرب الأمريكي تضمنت دراسات عن سكانه الهنود وتاريخ حدوده. وهناك مجال كبير للناشرين الجامعيين في هذا الميدان، ذلك أن مشروعات النشر تتركز أساسًا في المدن الرئيسة مما قد يؤدي إلى إهمال الالتفات إلى تاريخ الأمة الأمريكية الحافل في الأقاليم والمناطق النائية، وهو يجد التعبير عنه في الأشكال واللهجات. والجامعات التي تقع في المناطق البعيدة عن المدينتين الرئيستين أو المدن الثلاث الرئيسة - كما هو الحال عادة في الولايات المتحدة - لها دور فعال في إنقاذ التراث الحضاري البشري قبل أن يندثر إلى الأبد.

وكلما نمت المعرفة في أي ميدان كان ذلك داعيًا لظهور التخصص، ولكن هذا التخصص يحتاج بصورة ملحة إلى الوصل بين عدد من مختلف فروع المعرفة، وكذلك يتطلب وقوف العلماء في البلاد المختلفة على جهود زملائهم في البلاد الأخرى(٥٢).

وقد عدد أحمد أنور عمر في دراسته بعنوان "النشر الذي يمكن أن تتولاه الجامعات العربية"، أنواعًا من المطبوعات التي يمكن أن تصدرها الجامعات ضمن برامجها للنشر مرتبة وفق تقديره لكل نوع منها على أساس مدى اهتمام الهيئات العلمية والجامعية بالحصول عليها، فذكر الأنواع التالية:

أ - الرسائل الجامعية والتي وصفها بأنها مادة جديدة جدًا وغير مسبوقة غالبًا، ومن هنا تأتي أهمية نشر الرسائل التي أجيزت، وخاصة ما توصي لجنة المناقشة بأن تطبع وتنشر على نفقة الجامعة. فهي بذلك تصبح مادة إهداء وتبادل، بل وقد تصبح مادة للبيع على أسس تجارية. ومطلوب لإكمال الصورة تجميع قوائم مفصلة تعرّف بالرسائل التي أجيزت فطبعت، والرسائل التي أجيزت ومازالت تحت الطبع، والرسائل التي لازالت تحت الإعداد.

ب - البحوث الأخرى: نشر البحوث التي تم إنجازها (مع الإعلام عن البحوث تحت الإعداد) ولو لم يكن البحث رسالة أكاديمية، بل يكفي مجرد صدوره عن مركز للبحوث داخل الجامعة.

ج - الدوريات العلمية المتخصصة.

د - تقارير المتابعة.

هـ - تحقيق كتب التراث ثم نشرها.

و - الوثائق الجارية للجامعات، ومن أمثلتها التقاويم السنوية والتقارير السنوية والإحصاءات.

ز - سلاسل نشرات (Pamphlets) وقد تسمى النشرات في اللغة العربية "كراسات" مطبوعة . وقد تصدر السلاسل على شكل كتيبات، بل وقد تتكون السلسلة من كتب.. ورغم انتظام إصدار أجزاء تلك السلاسل على فترات حددت بشكل مسبق إلا أنها لاتمثل نوعًا من الدوريات، كما أنها تختلف تمامًا عن تقارير المتابعة التي ذكرت في البند (د) أعلاه؛ بل هي مجرد منفردات في سلسلة ناشر ليس بين أجزائها أكثر من رابطة تشابه المجال الموضوع الذي تنضوي تحته ، فهي إذن منفردات Seris of Monograph، أي سلسلة مؤلفات مستقلة في سلسلة ناشر، والناشر في هذه الحالة هو الجامعة أو هيئة تتفرع منها.

ح - الكتب الدراسية للطلاب: ويرى أحمد أنور عمر أن هذا النوع يجب أن يأتي في نهاية قائمة المطبوعات الجامعية، لأن اضطلاع الجامعات بنشره يمثل اضطراراً لسد فجوات قد تنجح وقد لاتنجح في تغطيتها دنيا النشر التجاري . فليس من عمل الجامعات، فيما يرى الكاتب، نشر الكتب الدراسية التي قد تعوق برامج نشر البحوث الأصيلة، وهو يقصد بذلك نشر التجارب، والتقارير والرسائل، أي النشر الذي يبرز دور كل جامعة فيما تضيفه فعلاً إلى حصيلة المعرفة المتخصصة في بعض مجالاتها، ثم تتبع النشر بالتوزيع مستهدفة إعلامًا علميًا عن حقائق جديدة تترقبها الأوساط العلمية المناظرة، بل وتطلبها في ملاحقة وتجميع حريصين(٥٣).

وقد ذكر الباحث هذه الأمثلة كنماذج لما يجب أن تتولى الجامعات نشره، وترك الباب مفتوحًا لكل جامعة لتختار منها ما يناسبها تبعًا لظروفها وإمكانياتها. ولكنه أضاف إلى هذه الأنواع نوعا آخر يطالب به كل الجامعات العربية، وهو ما أسماه (مطبوعات الجامعات لأجل الإعلام الببليوغرافي). ويرى أن كل جامعة عربية تملك أن تبذل عناية متزايدة نحو الإعلام قد تسهم بعض الجامعات العربية بجهودها العربية الببليوغرافية النشطة في الإعلام عما يؤلف فينشر داخل دولتها بصرف النظر عن الهيئة أو المؤسسة الفردية التي أنتجته فأصدرته(٥٤).

برامج النشر في الجامعات :

يرى أحمد أنور عمر أنه من المنتظر من كل جامعة أن تمعن في دراسة إمكانيات النشر من جانبها بهدف الإبقاء على نتاج جهد بذل فأثمر، وبهدف التعريف بهذا النتاج عن طريق الإعلام الببليوغرافي عنه، ثم تنظيم جميع مسالك توزيعه سواء بالتبادل أولاً، أو البيع ثانياً، أو بالإهداء ثالثًا. ومن المقترح أن تضع كل جامعة لنفسها برنامجًا للنشر ترتب فيه الأولويات، أو الأسبقيات على أسس صلبة مقنعة. ومن الأفضل أن يتم ذلك في لجان لها من الكفاية وسلامة التقدير ما يضمن للتنفيذ أن يسير على هدى سياسة مرسومة.

ويوضح الباحث أن برمجة عمليات النشر الجامعية يجب أن تشمل ترتيب نوعيات المطبوعات التي تصدر عادة عن الجامعة، وأن تخطيط الإنفاق على النشر يجب أن تراعى فيه اعتبارات مالية كثيرة جداً، كما أن البرنامج الخاص بالنشر قد ترسم في الصلات العلمية العربية التي تدعو إليه وتستوجبه، أو التي تنبثق عنه وتعزز أثره، وهذه الصلات العربية تأتي أولاً، ثم تتلوها الصلات العلمية العالمية وما قد تستتبعه من اتجاهات في التأليف ثم النشر، وما تحدثه من أثر في سياسات التوزيع، الذي يجب أن يتم حسب أولويات في التبادل وفي الإهداء بحيث لا يتم أي منهما بشكل عشوائي، كما أن البيع يمكن؛ بل يجب، أن ينظمه برنامج مدروس وضع بعد تخطيط يدرك عن الاستهلاك ومطالب القراء مثل ما يدركه ناشر تجاري متمرس. والمثل يمكن أن يقال عن إنتاجنا العربي بلغات غير العربية، سواء في ذلك أن نترجم ما كتبناه من العربية إلى لغات أخرى حية ومتداولة، أو أن نكتب من البداية بلغات أجنبية، فهذه مسائل تحتاج إلى تخطيط طويل الأجل له أسبابه ومبادؤه وأسبقياته. أما عن الترجمة من اللغات الأخرى فيرى عمر أنها مسألة لها أهميتها القصوى في كل المجالات تقريبا، ويرى وجوب التوسع فيها على أيدي متخصصين تنظمهم هيئة تتبع الجامعات فرادى، أو تتبع المجلس الأعلى للجامعات في كل دولة عربية على حدة، أو تتبع وزارة التعليم العالي لكل دولة، أو تتبع اتحاد الجامعات العربية[٥٥].

وللتأكيد على أهمية وجود برنامج للنشر في الجامعات، يشير الباحث إلى أنه عندما ينعدم مثل هذا البرنامج، وحين لايتم النشر إلا في مناسبات فردية متفرقة، فيسير بطريق عرضي عفوي، أو حين يتم وفق مبادئ عريضة

فضفاضة تنظمها لائحة نصوصها أعم من أن تفصل حالات المضمون والشكل والتوقيت لكل ما يراد نشره وفق أحكام قاطعة صدرت عن خبرات ثرية - حينئذ سوف نصادف بعضًا من الظواهر التي يصفها بأنها كلها "ظواهر مرض أو علة" في تنظيم أجهزة أي جامعة. ومن هذه الظواهر: الطبع التجاري بالأجر والذي قد لايعني اتساع إمكانيات المطابع بحيث تستوعب ما يقصدها من أجله أناس من خارج نطاق الجامعة واهتماماتها، بل يقد يعنى إفلاسًا في الإنتاج العلمي من جانب الجامعة، أو يعني تسيبًا في تقدير القيم الأعلى والأحق بالسبق في الطبع والنشر.

ومن هذه الظواهر المرضية أيضًا ما يسميه الباحث النشر للمناسبات، ويضرب له أمثلة بطبع برامج الحفلات أو تذاكر الدعوة لمحاضرات عامة أو ندوات، أو أدلة ملونة ومزخرفة تجمع في تسرع ملحوظ وتفتقد أرقامها وإحصاءاتها إلى التحليل أو التفسير لكي توزع في مناسبات أقرب إلى المفاجأة منها إلى التخطيط. [هناك أمثلة أوردها مثل: بطاقات الفهارس، ودفاتر السجلات، والبطاقات الشخصية، والتقاويم]. ويعلق الباحث على هذا النوع من النشر غير البرنامجي - وهو في حقيقته نشر غير علمي- بأن شغل مطبعة الجامعة وأجهزتها للنشر بمثل هذه الأنواع يضعها في خدمة طموحات فردية ومناسبات صغيرة... وهذا النوع من النشر لا يكفي عادة للإقناع بما يستهلكه من الجهد والمال أو الخامات أو وقت العمل من جانب المطبعة. وإنما يصبح الجهد مقنعًا حين توضع برامج أنتجت جماعيًا، وأعلنت فالتزمت بها الجهات المعنية بالنشر أو بالطبع أو بالتوزيع. والعبرة أولاً وأخيرًا بالأثر الذي تتركه مطبوعات الجامعة لتدل على أنها جهة علمية تفكر فتنتج، ثم تكمل رسالتها نشرًا وتوثيقًا، ثم توزيعًا وتعريفًا(٥٦).

الاتصال العلمي :

يرى جينريه أنه من حق الجامعة الأم، التي تخدمها أو تتبعها المطبعة أو إدارة النشر الجامعية، أن تحدد نطاق برنامج النشر العلمي، وأن تحدد المجالات التي ستعطي الأولوية في النشر. وإذا كان تحديد نطاق النشر العلمي يتقرر حجمه حتمًا ضمن الإطار العام لميزانية الجامعة، فإن مهمة تحديد أولويات النشر، التي لابد أن تختلف من وقت لآخر، يمكن أن يعهد بها إلى لجنة التحرير الأكاديمية Academic Editorial Committee .

ويركز جينريه على الأهمية الحيوية التي يمثلها النشر بالنسبة للبحث العلمي، سواء في مجالات البحوث التطبيقية والتقنية أو في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية فيقول..."إن نشر البحوث العلمية رغم أنه يحتل جانبًا صغيرًا من النطاق العام للنشر، إلا أنه يعد بمثابة شريان الحياة لكل نوع من أنواع البحث الأكاديمي الأصيل. وهل هناك أدنى شك في أن التقدم في مجالات العلوم والطب سوف يتوقف نموه إذا لم يطلع الباحثون باستمرار على البحوث الجديدة التي يجريها زملاؤهم والتي تتعلق بدراساتهم، وأن الطريق الأمثل لهذا الاطلاع إنما يكون من خلال تقارير قام بفحصها وتدقيقها وتحريرها اختصاصيون مستقلون. أما عن البحوث التي تجرى في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية - والتي لاتكون موجهة نحو هدف محدد في أغلب الأحيان كما هو حال البحوث العلمية والطبية- فمن السهل أن يسخر منها البعض على اعتبار أن فائدتها العملية ضئيلة. غير أن نقاد مثل هذه البحوث لايعنيهم أن الدراسات التي تجري في هذه المجالات النظرية شأنها في ذلك شأن غيرها من البحوث - تعتمد على توافر أنظمة فعالة للاتصال العلمي.

ويرى جينريه أن كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي هي، أولاً وقبل كل شيئ، مؤسسة عامة من مسئوليتها إجراء البحوث بالإضافة إلى التدريس، وأن كل ماهو جدير بأن يدرس للطلاب، فإن الجامعة مخولة بالبحث فيه، وإنه لمن باب الإخلال بهذه المسئوليات العامة ألا تنشر هذه البحوث، خاصة عندما تكون مدعومة، أو أن تحبس شيئًا ذا قيمة يمكن أن يضيف جديدًا إلى الرصيد العام للمعرفة.

إن مستقبل البحث العلمي - في مجالات العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية على الأقل - يتطلب من الجامعات عمومًا أن تتبنى المبدأ القائل بأن إجراء البحث العلمي ونشر نتائج البحوث مسئوليتان أكاديميتان متلازمتان ولا يمكن الفصل بينهما. وإذا لم يكن الاتصال، أو نقل المعلومات والأفكار، هو المرحلة النهائية للبحث الجاد مهما كان نوعه، فإن البحث العلمي يصبح وكأنما قد أجري من أجل البحث، ونكون بذلك قد خدعناه، كما خدعنا المجتمع الذي أمدنا بالمال الذي هيأ لنا إجراء هذا البحث[٥٧].

وتتساءل هيلين ماكلام Helen Maclam[٥٨]: فيم تختلف المطابع التجارية عن المطابع الجامعية، وما الاهتمامات التي تجمع بين

المطابع الجامعية؟... وتجيب على هذه التساؤلات بأن المطابع الجامعية، بخلاف المطابع التجارية، مسئولة أمام مجالس أو هيئات التحرير Editorial Boards التي تتألف من أساتذة المؤسسات التي تتبعها هذه المطابع، أو من خارجها في بعض الأحيان. فكل مشروع للنشر يخضع أولاً لتقييم العلماء/ الباحثين Scholars، ولابد أن توافق عليه مجالس التحرير بعد ذلك. ولعل أهم ما يميز المطابع الجامعية عن المطابع التجارية أن النشر العلمي نشر مدعوم Subsidized publishing، لأن معظم المطابع الجامعية تتلقى دعماً من المؤسسات الأم التي تنتمي إليها هذه المطابع. ومع أن أحداً لايزدري الربح، فإن تشجيع الاتصال العلمي، وليس تحقيق الربح، هو الهدف الرئيس للمطابع الجامعية. أو كما قال جيمس كلارك James Clark مدير مطبعة جامعة كاليفورنيا: "إن الكيف هو موضع الاهتمام الأول في النشر الجامعي" .

وإذا كان أكثرية الناس ليست لديهم أدنى فكرة عن ماهية المطبعة الجامعية ويتصورون أنها مجرد مطبعة لطباعة أوراق الطلاب وبرامج مباريات كرة القدم، فإن هذا الفهم الخاطئ لا يقع فيه أهل المكتبات الأكاديمية الذين يعتبرون دائماً إصدارات المطابع الجامعية وثيقة الصلة بالمجموعات التي تقتنيها هذه المكتبات، ويعتبرون المطبعة الجامعية أداة رئيسة في تجميع البحوث العلمية ونشرها. وتلك هي الرسالة التي تميز المطابع الجامعية منذ نشأتها.

وما أكثر ما استشهد الكتّاب في هذا الصدد بقول دانييل كويت جلمات Daniel Coit Gilman رئيس جامعة جون هوبكنز Johns Hopkins في تبرير إنشاء مطبعة لجامعته في عام ١٨٧٨ - وهي أقدم مطبعة جامعية عاملة في الولايات المتحدة - وهو..... "ترقية المعرفة ونشرها في كل مكان".

ويقول روزنتال Rosenthal : إن جميع المطابع الجامعية تقريباً تعتمد في تسيير أعمالها على عدة أجهزة تساعدها في أداء رسالتها، وأهم هذه الأجهزة بلا شك هي لجنة التحرير Editoria Committee التي تتألف عادة من كبار الأساتذة الذين يختارون من بين التخصصات التي تمثل جوانب القوة في الجامعة. وتتألف هذه اللجنة في جامعة هارفارد - على سبيل المثال - من اثني عشر عضواً يرأسهم مدير المطبعة، وتجتمع شهرياً للنظر فيما يتراوح بين عشر واثني عشر مخطوطاً من

أصول المؤلفات التي يقترح المسئولون في المطبعة نشرها. ويلفت روزنتال النظر إلى حقيقة مهمة، وهي أن هذه اللجنة عندما تناقش الكتب المقترح نشرها، فإنها لاتتطرق مطلقًا إلى النواحي المالية، أو بحث اعتبارات البيع والتسويق. وهذا الفصل بين التقويم المالي والتقويم التحريري في اتخاذ قرار النشر، الذي يعد من الكبائر في دور النشر التجارية، هو الذي يطلق يد لجنة التحرير في القيام بدورها الفذ الذي تنفرد به في عالم النشر. ألا وهو تقرير مسألة النشر بناء على الجدارة الفكرية للمطبوع فقط. ولا يقل عن ذلك أهمية، سواء بالنسبة لهيئة التحرير أو للمؤلف المنتظر، تقديم ذلك النوع من المساعدة الذي يمكن أن تقدمه لجنة تحرير مجتهدة في اقتراح الوسائل الكفيلة بتقوية أصول المطبوع[٥٩].

ثانيًا : الدراسات السابقة :

لعل أول دراسة تعرضت لحركة النشر في جامعة الملك عبدالعزيز هي الورقة التي قدمها يحيى محمود ساعاتي في اللقاء الأول للمكتبيين السعوديين المنعقد في الفترة من ٩ - ٢٢ / ٥ / ١٤٠٠هـ بعنوان "النشر في جامعات المملكة العربية السعودية" (١٤٠٠هـ). ورغم طابع التعميم الذي يغلب على هذه الورقة التي تضمنت مقارنة سريعة بين علم النشر في جامعات الغرب وحركة النشر في الجامعات العربية التي قال عنها الباحث : " إنها تعاني من سوء النشر أولا ومن سوء التوزيع ثانيا"، فإنها أشارت إشارة عابرة إلى بعض خصائص النشر في جامعة الملك عبدالعزيز بصفتها إحدى الجامعات الست في المملكة*، ومن الواضح أن الباحث كان يعني جامعة الملك عبدالعزيز ضمن الجامعات التي لا تلتزم بمقاييس وقواعد النشر العلمي، لأنه لم يستثن منها سوى جامعة الرياض (الملك سعود حاليًا) التي قال "إنها الجامعة الوحيدة حاليًا التي تنشر اعتمادًا على تلك المقاييس والقواعد، كما أنها تراعي الناحية الجمالية لشكل المطبوع، إلى جانب تدقيق مادته العلمية قبل إخراجه"[٦٠].

وتوقف الباحث عند ما أسماه "مشاكل ومتناقضات كثيرة" تسيطر على النشر في الجامعات السعودية في فترة التسعينات الهجرية، ذكر منها مسألة التبعية، فذكر أن النشر في هذه الجامعات لا يتبع جهة واحدة بل تتوزعه جهات عديدة[٦١].

وأورد بعض العناوين كنماذج لإصدارات جامعة الملك عبدالعزيز التي ذكر أن كتب التربية والاقتصاد هي التي تغلب عليها[٦٢].

وإن كان قد عاد في خاتمة بحثه ليقول إن الاتجاه الغالب والمسيطر في إصدارات جامعات الرياض والإمام والملك عبدالعزيز هو الكتاب الدراسي والرسائل الجامعية، مع التنويه إلى أن مركز إحياء التراث في جامعة الملك عبدالعزيز بمكة لديه اتجاه جيد نحو نشر كتب تراثية مهمة[٦٣].

وفيما يتعلق بلغة النشر أشار إلى أن إصدارات الجامعات السعودية باللغة العربية باستثناء بعض الكتب التي صدرت باللغة الإنجليزية من جامعة الرياض[٦٤]، دون أن يشير إلى أن هناك إصدارات باللغة الإنجليزية من جامعة الملك عبدالعزيز في تلك الفترة.

ومن النتائج التي خلص إليها الباحث أيضًا أن إصدارات جامعات المملكة -بما فيها جامعة الملك عبدالعزيز - تتقيد بالانتماء الوظيفي فقط، بمعنى أنها من تأليف وإعداد أساتذة أو منسوبي الجامعة فقط[٦٥] وهذا الحكم التعميمي لاينطبق على جامعة الملك عبدالعزيز التي كانت تصدر في تلك الفترة المبكرة من تاريخها في مجال النشر، مؤلفات عديدة من إعداد باحثين ومؤلفين من خارج الجامعة.

وفي عام ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م صدرت دراسة عامة أخرى لحركة النشر في المملكة عموما لعباس طاشكندي[٦٦] بعنوان : "صناعة الكتاب السعودي المعاصر: دراسة تحليلية" . وكما يدل عنوان هذه الدراسة، فإنها تغطي مجالا أرحب وأوسع نطاقا من بحث ساعاتي، وإن كانت تتصف هي الأخرى بطابع التعميم كما هو شأن الكتابات الأولى في مجال جديد مثل صناعة النشر في المملكة، ويغلب عليها الطابع التسجيلي لا التحليلي.

يناقش عباس طاشكندي مفهوم النشر بصفة عامة دون تفرقة بين النشر التجاري والنشر العلمي، وإن كان قد أشار إلى ظهور نوع مميز من التأليف أسماه "التأليف الجامعي"، دون أن يتطرق إلى تحديد مواصفاته. ويرى أن المؤسسات الناشرة هي التي تتبنى إنتاج الكتاب ابتداءً من مرحلة تأليفه وطباعته وإخراجه حتى تسويقه وتوزيعه في جميع الاتجاهات. ويشير إلى إخفاق بعض مؤسسات النشر القائمة في المملكة في معرفة المفاهيم المعيارية الدقيقة لمتطلبات عملية النشر. وتطبيقًا لهذا المفهوم الدقيق للنشر -حسب تعبيره - يضع الجامعات السعودية وبعض المؤسسات الأخرى، في مقدمة أبرز المؤسسات الناشرة. ويقول إن قيام الجامعات كان إيذانا بظهور نوع مميز من التأليف، ذلك هو التأليف

الجامعي وهو إما أن يكون في مجال الكتاب الجامعي المقرر للتدريس، أو يكون في مجال البحوث العلمية الجامعية.

وقد أوضحت الدراسة عدداً من الملاحظات العامة على الكتاب السعودي في تلك الفترة علاوة على ما كان يتصف به من سوء في الطباعة والإخراج واقتصار العمل على النص الأصلي دون إضافة عناصر مهمة من شأنها أن تثري عملية الإخراج الطباعي، ولذلك فإن معظم الأعمال التي صدرت بهذا الأسلوب قد اتصفت ببعض الحقائق التالية :

"١ - عدم الدقة في إخراج النصوص.

٢ - كثرة الأخطاء الطباعية.

٣ - اختيار أقل النماذج الطباعية تكلفة.

٤ - اختيار الورق الرديء.

٥ - إهمال وضع التذييلات والحواشي.

٦ - إهمال وضع قوائم المصادر والمراجع.

٧ - إهمال وضع الكشافات والفهارس.

٨ - إهمال مراعاة قواعد الاقتباس والإشارة.

٩ - عدم اكتمال إخراج عناصر الكتاب الرئيسة كصفحة العنوان وغيرها"[٦٧].

ورغم أن مطبوعات جامعة الملك عبدالعزيز في تلك الحقبة كانت تعاني من عدم اكتمال العناصر الفنية للنشر والتي سجلها طاشكندي في دراسته، فإن الأسباب التي ساقها لاتنطبق في معظمها على جامعة الملك عبدالعزيز، وإن كانت تصدق على الناشرين التجاريين الذين كانوا يحرصون على تقليل النفقات، لأن التمويل لم يكن عقبة أو مشكلة في سبيل إخراج مطبوعات الجامعة مكتملة العناصر الفنية مطابقة لمواصفات النشر العلمي الذي يرقى إلى المستوى الأكاديمي لمؤسسة عامة من مؤسسات التعليم العالي. وإنما كان السبب في هذه الحالة يرجع إلى غياب وظيفة الناشر، وهو ما أشار إليه يحيى ساعاتي - ضمنا - من تولي المؤلف نفسه نشر عمله دون المرور بدار النشر، وهي الطريقة الغالبة آنذاك، كما يقول الباحث، وكذلك غموض مفهوم النشر ذاته في أذهان المؤلفين[٦٨].

ومن الملاحظات التي وضعها يحيى ساعاتي على حركة النشر في المملكة خلال الفترة من عام ١٣٩٠حتى ١٣٩٩هـ في دراسته الأخرى بعنوان "النشر في المملكة العربية السعودية، مدخل لدراسة" (١٤٠٨)، نجد بعضها ينطبق على مطبوعات جامعة الملك عبدالعزيز، مثل: عدم الاهتمام بتكوين جهاز فني متكامل يتولى

الإشراف على قضية النشر إشرافًا مباشرًا اعتمادًا على خبرته الفنية، وعدم الاهتمام بالدعاية والإعلان عن نشاطها وإصداراتها مع أن ذلك يعد أمرًا ضروريًا لتعريف القارئ بما صدر من جديد وكيفية حصوله عليه، وعدم الاهتمام ببيانات النشر التي تعد ضرورة ملزمة والتي كانت أمرًا متفشيًا في الفترة من الثمانينات وما قبلها[٦٩].

أما دراسة ناصر محمد السويدان (١٤٠٦هـ) بعنوان "المطبوعات الحكومية في المملكة العربية السعودية: دراسة وقائمة ببليوجرافية" فإنها تهدف إلى التعرف على حركة النشر الحكومي في المملكة بعامة آخذًا بالمفهوم الواسع لتعريف المطبوع الحكومي، وفق الأسس التي وضعها الباحث لاختيار فئات المطبوعات، وفي مقدمة هذه الأسس تبعية الجهة الناشرة للدولة. ولما كانت الجامعات السعودية مؤسسات حكومية تنفق عليها الدولة وتحت إشرافها المباشر فقد أدرج مطبوعات هذه الجامعات ضمن المطبوعات الحكومية، ومن بينها بالطبع إصدارات جامعة الملك عبدالعزيز حتى نهاية عام ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، وهي حدود دراسته. وقد تضمنت الدراسة قائمة حصرية جمع فيها الباحث بيانات عن ١٣٢ مطبوعًا تشمل كل ما استطاع الباحث جمعه من مختلف المصادر - تطبيقًا لمفهومه الفضفاض عن المطبوعات الحكومية - عن إصدارات جامعة الملك عبدالعزيز حتى عام ١٤٠٣هـ. وتحتوي هذه القائمة على كل أنواع المطبوعات حتى جداول الامتحانات[٧٠].

وفي رسالة الدكتوراه التي أعدها سعد الضبيعان بعنوان : "صناعة الكتاب في المملكة العربية السعودية ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م -دراسة وصفية تحليلية - The Book Industry in Saudi Arabia: A Descriptive and Analytical Study (1985)، تحدث الباحث عن النشر الجامعي ضمن ما أسماه النشر الرسمي للكتاب، حيث يعتبر الحكومة أكبر ناشر في البلاد، وأشار إلى أنه من بين جامعات المملكة السبع نجد جامعة الملك سعود بالرياض وجامعة الملك عبدالعزيز بجدة تشتمل دراساتهما على المواد التقنية والعلوم الإنسانية على حد سواء، وأنه من الطبيعي أن النشر في تلك الجامعات يخدم الدراسات. ويرى الباحث أن جامعة الملك سعود تعد أبرز مثال للدخول في النشر الوطني وذلك بسبب كونها أولاً: جامعة عامة تشمل أغلبية التخصصات مما يميزها على الجامعات الأخرى، ثانيًا: أنشأت الجامعة قسمًا للنشر

العلمي، إضافة إلى مطبعة كبيرة متطورة. وقد بدأت هذه الجامعة ممارسة النشر في عام ١٩٧٢م.

وفي حين يعتبر الباحث جامعتي الإمام محمد بن سعود والملك سعود مثالا لمركزية النشر، نجده يضرب المثل على لامركزية النشر بجامعتي أم القرى والملك عبدالعزيز "حيث نجد أن في كل منهما أكثر من جهة ومركز تقوم بعملية النشر، وليس هناك أي نوع من التنسيق بينهما مما يؤثر سلبًا على النشر الجامعي بسبب التنافس بين هذه الأقسام، مما يؤدي بالتالي إلى التكرار وعدم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة".

وفيما يتعلق بالتوزيع، يقول الضبيعان : إن الجامعات في المملكة تعد مؤسسات حكومية، يصرف عليها من المال العام. وما تصدره الجامعات الآن في مجال النشر، بحوثا أدبية كانت أو علمية، يقصد منها إثراء الحياة الثقافية والعلمية للمجتمع السعودي.

أما بالنسبة للعوائق، فإن النشر الجامعي، شأنه في ذلك شأن النشر الأهلي، حيث يعاني نفس العقبات التي تجابه النشر التجاري. يضاف إلى تلك المشكلات نوعية الكتاب العلمي الذي ترعاه الجامعات والذي هو الآخر يواجه مشكلات من نوع فريد، منها على سبيل المثال قلة الطلب عليه، تلكفته المرتفعة وغياب سياسة محددة لبيعه. وبالتالي الفشل في استقطاب أكبر عدد من جمهور القراء الموجهة إليهم هذه المطبوعات، مما جعل هذه الكتب إما أن توزع مجانًا كهدايا أو للتبادل مع الجامعات الخارجية. وحتى طرق التوزيع هذه لا تقوم على أسس مدروسة. وإذا كان لمطبوعات هذه الجامعات أن تخدم الأغراض التي من أجلها صدرت، فعليها النظر إلى مكان أرحب من حدود نطاقها الجامعي، وذلك بوضع سياسة محددة واضحة المعالم للبيع تجعل هذه الكتب في متناول القراء، كما يلزم التعريف بها من خلال وسائل إعلامية واتخاذ ترتيبات معينة مع بعض الناشرين الوطنيين ليتولوا عملية توزيع هذه المطبوعات[٧١].

وتتميز دراسة هشام عباس بعنوان "حركة النشر بجامعة الملك عبدالعزيز" عن الدراسات الأخرى التي سبقتها بأنها أكثر تخصصًا وتقتصر على النشر في جامعة الملك عبدالعزيز فقط. إذ حدد الباحث هدفه في : "دراسة بعض الجوانب المتصلة بالإنتاج الفكري في جامعة الملك عبدالعزيز حيث يلقي الضوء على تطور حركة النشر بالجامعة، وعلى التشريعات التي

تحكم هذا النشاط، وحجم استثمارات صناعة النشر، وبعض خصائص إنتاج الجامعة من المطبوعات، والمشكلات والصعوبات التي تواجهها صناعة النشر في الجامعة"[٧٢]. وإن كانت هذه الدراسة تحمل نفس خصائص التعميم التي تتسم بها الدراسات السابقة في التحليل ورصد المشكلات والظواهر السلبية والتي يقول عنها الباحث في عرضه لها : "تواجه حركة النشر بالجامعة كثيراً من المشاكل التي تعتبر عاملا مشتركًا لحركة النشر بالمملكة، وعلى وجه الخصوص حركة النشر بالجامعات"[٧٣].

وباستثناء الإشارة إلى صدور "قواعد النشر والترجمة وتعضيد التأليف بجامعة الملك عبدالعزيز" في ١٤٠١/١٢/٢٧هـ، لم يتعرض الباحث للتشريعات التي تحكم نشاط النشر بالجامعة. كما لم يرد شيء في دراسته عن "حجم استثمارات صناعة النشر" فيما عدا إشارته العابرة إلى أن "إنتاج الجامعة من الكتب لايتناسب وحجم الميزانية المخصصة لقطاع النشر والطباعة"[٧٤].

وتنفرد دراسة هشام عباس بقائمة شاملة، إلى حد كبير، بمطبوعات جامعة الملك عبدالعزيز، وتعد أول قائمة حصرية لمطبوعات هذه الجامعة، وقد وصفها الباحث بأنها "محاولة لحصر مطبوعات جامعة الملك عبدالعزيز منذ إنشائها عام ١٣٨٧هـ إلى نهاية عام ١٤٠٥هـ" مع تحفظه بأن هذه القائمة لاتمثل كل مانشر في الجامعة[٧٥] . وذكر أيضًا أن إجمالي مطبوعات الجامعة حوالي ٢٢٨ كتابا و١٩ دورية، وأن الجامعة تصدر تسع سلاسل.

ومع أن الدراسة حددت أنها تقتصر فقط على دراسة حركة النشر فيما تضمه جامعة الملك عبدالعزيز من كليات في وقتنا الحاضر، مع استبعاد كل مانشرته كليات شطر الجامعة بمكة المكرمة، وهما كليتا الشريعة والتربية بمكة المكرمة واللتان انفصلتا عن الجامعة في عام ١٤٠١هـ لتكونا جامعة أم القرى[٧٦] فإنه ضمن قائمته مطبوعات مركز أبحاث الحج، وتبلغ ١٩ مطبوعًا، وإن كان الباحث قد ذكر في مقدمته أنه لم يتمكن من الحصول إلا على عشرة أعداد (ولعله يقصد مطبوعات، أو إصدارات) من مطبوعات مركز أبحاث الحج والتي قدرها بـ ٥٣ مطبوعًا. وذلك على الرغم من أن هذا المركز انتقل ليكون تابعًا لجامعة أم القرى اعتباراً من بداية العام الهجري ١٤٠٣هـ[٧٧].

أما الرسالة التي أعدها فهد بن محمد ابن سعود الدرعان بعنوان : "النشر في الجامعات

السعودية - دراسة تحليلية" (١٤٠٧هـ)، فإنها تتضمن أول دراسة منهجية أكاديمية لتطور النشر في جامعة الملك عبدالعزيز. وإن كانت حدود هذه الدراسة قد توقفت عند نهاية عام ١٤٠٥هـ، وهي نفس الفترة الزمنية لدراسة هشام عباس.

وقد قسم الباحث تاريخ النشر في الجامعات السعودية إلى ثلاث مراحل: مرحلة البدايات، ومرحلة النمو والتنوع، ومرحلة التطور. وعنده أن المرحلة الأولى بدأت بالنسبة لجامعة الملك عبدالعزيز بعد عامين من إنشاء الجامعة، وبالتحديد في عام ١٣٩٨هـ، في شكل متواضع، وقد امتدت لثلاث سنوات اقتصر النشر فيها على دورية واحدة بعنوان "النشرة المكتبية" (١٣٨٩هـ). ولم يبدأ نشر الكتب إلا مع بداية المرحلة الثانية (مرحلة النمو والتنوع) والتي بدأت -في رأيه- عام ١٣٩٢هـ عندما أصدرت كلية الاقتصاد والإدارة كتاب "بنوك بلا فوائد" لأحمد النجار[٧٨]. وتنتهي المرحلة الثانية في تقدير الباحث بنهاية عام ١٤٠١هـ. ويقول عن هذه المرحلة إنها شهدت نمواً جيداً وتنوعاً واضحاً، فظهرت فيها جل الدوريات، كما شهدت نشر بحوث المؤتمرات وأعمال الندوات وتوصياتها، والسلاسل. وأخيراً - وهو الأهم- الكتب على مختلف موضوعاتها. وإن كان قد لاحظ تذبذب عدد الإصدارات خلال سنوات تلك المرحلة، ويرى أن من أسباب هذا التذبذب غياب الجهة المنظمة والمشرفة التي يناط بها عادة مسئولية التخطيط والتنفيذ[٧٩].

ونوه الباحث إلى أن مجموع الكتب التي صدرت خلال هذه الفترة وصل إلى ٩٦ كتابا تمثل نسبة ٤٤٪ من المجموع العام لما نشرته الجامعة حتى ١٤٠٥هـ (حدود بحثه)[٨٠].

ورغم أنه تم إنشاء مطابع الجامعة خلال تلك الفترة، في عام ١٣٩٤هـ، فقد لاحظ الباحث أن الطبع خارج الجامعة مازال موجودا، وبشكل ملفت للنظر، وأرجع السبب في ذلك إلى وجود نقص في الكوادر الفنية والضرورية لسد حاجات النشر والتي لاغنى لأية مطبعة عنها، ولو كانت على أعلى مستوى من التقنية الآلية[٨١].

أما المرحلة الثالثة، التي يسميها الباحث مرحلة التطور، فقد حدد بدايتها بتاريخ ١٤٠١/١٢/٢٧هـ، والتي أسند من خلالها أمر النشر إلى المجلس العلمي ليكون الجهة المشرفة على جميع ماينشر تحكيماً وتقويماً وتنفيذاً، وقبل ذلك تخطيطاً وتعاقداً وتمويلاً. وجعل الباحث نهاية هذه المرحلة بنهاية عام ١٤٠٥هـ

وهو العام الذي صادف إنشاء مركز النشر العلمي (١٤٠٥/٦/١٢) ليتولى تنظيم ونشر الإنتاج الفكري والعلمي على مستوى الجامعة[٨٢]

ويبدو لنا أن التقسيم الثلاثي الذي وضعه الباحث لمراحل النشر في الجامعات السعودية لايستقيم بالنسبة لجامعة الملك عبدالعزيز على الأقل، حتى وإن صلح لجامعات أخرى غيرها. فمن الواضح أن مرحلة البدايات التي قدر لها الباحث ثلاث سنوات بالنسبة لهذه الجامعة والتي اقتصر النشر فيها على إصدار دورية واحدة هي "النشرة المكتبية" في عام ١٣٨٩هـ، لا تتطابق أو تتوافق مع الظروف التي نشأت فيها جامعة الملك عبدالعزيز حيث بدأت نشاطها في عام ١٣٨٧هـ ببرنامج متواضع للدراسة الإعدادية، وأنشئت أول كلية بها وهي الاقتصاد والإدارة في العام التالي ١٣٨٨هـ، وبعد عامين أنشئت كلية الآداب والعلوم الإنسانية. وفي عام ١٣٩١هـ أصبحت الجامعة مؤسسة تعليمية عامة بقرار من مجلس الوزراء. وتلك بدايات النشأة، ونرى أن مثل هذه الظروف لاينبغي أن تعد بدايات النشر في هذه الجامعة كما يقول الباحث، بل إن الملامح والمميزات الخاصة التي وضعها الباحث لمرحلة البدايات ومنها التركيز على الكتب الدراسية، وغياب الجهة التي تتولى عملية النشر، وضعف مستوى الإخراج الفني للكتاب، وعدم الاهتمام ببيانات النشر وترتيبها الترتيب العلمي، وفقدان اللوائح أو القواعد التي تنظم عملية النشر وتذبذب النشر صعودا ونزولاً، والتوزيع العشوائي، هذه السمات أو الخصائص إنما هي صفات لإنتاج علمي أو فكري صدر عن الجامعة بالفعل، الأمر الذي لم يتوافر لجامعة الملك عبدالعزيز في فترة السنوات الثلاث الأولى باعترافه. ويمكن تلمس هذه الصفات، كلها أو بعضها، في الفترة التالية التي يسميها مرحلة النمو والتنوع. ومن هنا نرى أنه من التعسف تطبيق التقسيم النمطي الذي وضعه الدرعان لمراحل النشر الجامعي على جامعتنا.

وحقيقة الأمر أن حركة النشر في جامعة الملك عبدالعزيز بدأت في عام ١٣٩٢هـ بداية قوية بمجرد أن استكملت الجامعة فترة تأسيسها في ظروف غير مسبوقة في المملكة على نحو ما عرضناه آنفًا - وتحولت من جامعة أهلية إلى جامعة حكومية، ولم تنشأ بها سوى كليتين فقط، فصدر أول كتاب عن كلية الاقتصاد والإدارة الوليدة عام ١٣٩٢هـ. وبعدها توالى إنشاء الكليات الأخرى والمراكز

البحثية مما أسهم في دفع عجلة النشر الجامعي، وصدرت خلال تلك الفترة الزمنية عن الجامعة بحوث المؤتمرات والندوات التي عقدت بها، كما صدرت منها ١٥ دورية، ونشرت مجموعة من السلاسل، إضافة إلى الكتب التي وصل مجموعها خلال تلك الفترة ستة وتسعين كتابًا تمثل مانسبته ٤٤٪ من المجموع العام لما نشرته الجامعة. من بينها ثمانية وعشرون كتابًا باللغة الإنجليزية مثلت نسبتها لما صدر خلال تلك الفترة ٢٩٪، وهي نسبة تدل على اهتمام الجامعة بمثل هذا النوع من النشر(٨٣).

ويميل الدرعان إلى إطلاق اسم "النشر العلمي" على ماتنشره الجامعات وغيرها من المؤسسات العلمية والبحثية عموما(٨٤). وقد أشار إلى أن إجمالي ماصدر عن جامعة الملك عبدالعزيز حتى عام ١٤٠٥هـ (حدود دراسته) ٢١٨ مطبوعًا من بينها أربعة وعشرون مجهولة التاريخ، جاءت نسبتها ١١٪ وهي نسبة لايستهان بها على حد قوله. وأسهمت مطابع الجامعة في طبع ١٤٨ مطبوعًا مثلت مانسبته ٨٩ر١٧٪، بينما طبع خارج الجامعة سبعون مطبوعًا بنسبة ١١ر٣٢٪ وهي نسبة غير ضئيلة خاصة وأن المطبعة بدأت نشاطها منذ عام ١٣٩٤هـ. وأورد الباحث قائمة بأسماء السلاسل التي تصدر عن الجامعة بدون ذكر تواريخ صدورها، وأنه تعذر عليه خلال زيارته الميدانية معرفة هذه التواريخ. كما أشار إلى أن عدد الكتب المؤلفة باللغة الانجليزية ثلاثة وسبعون كتابًا، منها ستة كتب مجهولة التاريخ، وهذا العدد تمثل نسبته - بالمقارنة مع العدد الكلي لما صدر عن الجامعة - بـ٤٨ر٣٣٪ أي ثلث مطبوعات الجامعة تقريبًا(٨٥).

وسجل الدرعان أنه كانت هناك إحدى عشرة قناة تسهم في النشر على شكل مستقل في جامعة الملك عبدالعزيز قبل إنشاء مركز النشر العلمي عام ١٤٠٥هـ(٨٦) وإضافة إلى ما أصدرته الجامعة من خلال هذه القنوات، هناك بعض الكتب التي صدرت عن إدارات أخرى وصل عددها إلى تسعة عشر مطبوعًا منها أربعة مترجمة، وإن كانت هذه الإصدارات تغلب عليها الصبغة الإعلامية، كما كان للعمادات المساندة إسهامات في مجال النشر ولكن تغلب عليها أيضا الصبغة الإعلامية(٨٧).

تطور النشر وتشريعاته في جامعة الملك عبدالعزيز :

بداية حركة النشر :

بدأت جامعة الملك عبدالعزيز نشاطها جامعة أهلية عام ١٣٨٧هـ ببداية متواضعة

تمثلت في برنامج للدراسة الإعدادية قبل فيه ٦٨ طالباً و ٣٠ طالبة. وفي العام التالي (١٣٨٨هـ) افتتحت أول كلية بالجامعة وهي كلية الاقتصاد والإدارة. وفي عام ١٣٩١هـ أصدر مجلس الوزراء قراراً بضم الجامعة إلى الدولة واعتبارها مؤسسة تعليمية عامة.

وبعد عامين من إنشاء الجامعة، وبالتحديد في عام ١٣٨٩هـ، بدأ نشاط النشر بها في شكل متواضع حيث اقتصر على دورية واحدة بعنوان "النشرة المكتبية - ١٣٨٩"[٨٨]. وقد صدر أول كتاب من جامعة الملك عبدالعزيز عام ١٣٩٢هـ، أي بعد خمس سنوات من تاريخ إنشائها، وهو كتاب "بنوك بلا فوائد" لأحمد النجار، من إصدار كلية الاقتصاد والإدارة. وتوالت الإصدارات بعد ذلك، فكانت كل كلية ومركز بالجامعة تنشر أعمالها باستقلالية تامة، وبدون أي تنظيمات أو قواعد تحكمها[٨٩]. وهو أمر طبيعي على كل حال لأن الجامعة كانت آنذاك في بداية نشأتها ولم تستكمل بعد أجهزتها الأكاديمية، ولم تكن هناك قواعد أو لوائح تنظم النشاط الأكاديمي والعلمي بما في ذلك أعمال النشر.

وإذا رجعنا إلى نظام جامعة الملك عبدالعزيز الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/٥ وتاريخ ١٣٩٢/١/٢٢هـ بوصفه الوثيقة الرسمية الأولى لإنشاء الجامعة، والتي تحدد أهدافها، لانجد فيه شيئا محدداً عن النشر على وجه التخصيص، وإن كان من المفترض ضمنا أن النشر إحدى الوسائل المهمة في تحقيق الأهداف التي نص عليها النظام، والتي حددها في الآتي :

"أ - توفير أسباب التعليم الجامعي والدراسات العليا في مختلف الآداب والعلوم ومجالات المعرفة المتخصصة.

ب - العناية الخاصة بالدراسات الإسلامية وأبحاثها.

ج - إعداد المدرسين.

د - تقدم العلم والمعرفة عن طريق إجراء البحوث العلمية وتشجيعها.

هـ - النهوض بالنشاط الثقافي والرياضي والاجتماعي والعلمي"[٩٠].

ورغم وفرة الإصدارات نسبياً في تلك الفترة، فإن ماكان ينقص الجامعة آنذاك هو "وظيفة الناشر" حسب التعريف أو المفهوم المعياري للنشر، والذي يتألف من أربعة عناصر وهي: المؤلف والطابع والبائع، ورابعهم هو الناشر الذي يجمع الشركاء الثلاثة الآخرين معًا، وهو الذي يأخذ زمام المبادرة في مغامرة صناعة الكتاب[٩١].

المجلس العلمي وتقنين النشر :

وظل الحال كذلك حتى إنشاء المجلس العلمي للجامعة عام ١٤٠٠هـ والذي أنشئ وصدرت لائحته بموجب قرار المجلس الأعلى للجامعة رقم ١٢ في اجتماعه السادس والعشرين بتاريخ ١٤٠٠/٥/٨هـ. وقد ظهر في هذه اللائحة اهتمام واضح بالنشر العلمي، إذ جاء في مقدمة اختصاصات المجلس المنصوص عليها في لائحته :

١- رسم السياسة العامة للجامعة في مجالات البحث العلمي والتأليف والنشر ومتابعة تنفيذها، مع توجيه العناية لما يلي :

* البحوث والدراسات التي تسهم في وضع الحلول الإسلامية لكل ما يواجه العالم الإسلامي من مشكلات في كل مجالات الحياة.

* جمع وتحقيق ونشر التراث الإسلامي وتيسير الاستفادة منه.

* البحوث التطبيقية التي تخدم أغراض التنمية في المملكة العربية السعودية[٩٢].

ويبدو التوجه الإسلامي بوضوح في هذه الأهداف التي خصتها لائحة المجلس العلمي بالعناية في مجال النشر، إضافة إلى الطموح الكبير الذي تميزت به هذه الأهداف. وهو أمر يتفق مع ماجرت به العادة من صياغة الأهداف العامة بمثل هذا التعميم في عبارات فضفاضة مما يفسح المجال لإدخال كثير من الموضوعات ضمن الإطار العام للنشر.

وبصدور هذه اللائحة أسندت مهمة النشر عملياً إلى المجلس العلمي للجامعة، والذي بادر إلى وضع قاعدة تجهيزية للتأليف والنشر والبحث العلمي في الجامعة بإصدار القواعد الآتية :

١ - قواعد النشر والترجمة وتعضيد التأليف، التي صدرت بموجب قرار مجلس الجامعة رقم (٢) المتخذ في الاجتماع الخامس عشر لعام ١٤٠١هـ بتاريخ ١٤٠١/١/٢٧هـ[٩٣].

٢ - قواعد نشر المجلات العلمية المتخصصة بالجامعة، والتي صدرت بموجب قرار المجلس العلمي رقم (٩) في اجتماعه التاسع عشر المنعقد بتاريخ ١٤٠٢/٩/٢[٩٤].

٣ - قواعد إخراج المطبوعات العلمية بالجامعة، والصادرة بموجب قرار المجلس العلمي رقم (٢) في اجتماعه السادس بتاريخ ١٤٠٣/٢/٢٧هـ[٩٥].

ولاريب أن هذه التشريعات لتقنين عملية النشر في الجامعة قد عالجت الكثير من العيوب وأوجه النقص التي كانت تتصف بها إصدارات الجامعة في سنيها الأولى، كما وضعت الضوابط لمسيرة حركة النشر في الجامعة،

والأهم من ذلك أنها وضعت حداً للامركزية السائدة في نشر المطبوعات، حيث تضمنت قواعد النشر والترجمة وتعضيد التأليف نصوصاً واضحة بأن المجلس العلمي هو المسئول عن إقرار نشر الكتب والمراجع الدراسية، والتوصية بشراء حقوق الطبع والنشر لبعض المؤلفات والبحوث وأعمال التحقيق والرسائل العلمية وغيرها، والتوصية بتملك حقوق نشر الكتب المترجمة، وكذلك الإسهام في تكاليف الطباعة والإخراج لبعض المؤلفات العلمية، إضافة إلى حق المجلس في تكليف من يقوم بالتأليف أو الترجمة أو التحقيق، وإن كانت هذه الصلاحيات التي أنيطت بالمجلس قد بنيت كلها على توصيات مجالس الكليات ومراكز البحوث واللجان الدائمة.

وفيما يختص بالمجلات العلمية، اشترطت قواعدها موافقة المجلس العلمي على إصدار المجلات العلمية المتخصصة. كما نصت على تعيين هيئة تحرير لكل مجلة علمية بقرار من المجلس العلمي. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن قواعد نشر المجلات العلمية اعتمدت مبدأ التحكيم للنشر في مجلات الجامعة، فنصت المادة السادسة على أن لاتنشر البحوث العلمية في مجلات الجامعة إلا بعد أن يجيز صلاحيتها للنشر حكمان.

أما القرار الثالث الخاص بقواعد إخراج المطبوعات العلمية بالجامعة فقد أكد على الاهتمام بالأوائل في كل مطبوعات الجامعة من كتب ودوريات، وضرورة تسجيل البيانات الببليوجرافية، ومن بينها بيان الناشر، وهو بالنسبة للكتب :(المجلس العلمي -جامعة الملك عبدالعزيز- جدة)، أما بالنسبة للدوريات والمجلات العلمية فهو : (تصدرها كلية... وينشرها المجلس العلمي لجامعة الملك عبدالعزيز).

وبذلك توافرت وظيفة الناشر -جزئيا- لجامعة الملك عبدالعزيز بإسناد مهمة النشر إلى المجلس العلمي، وصدور القواعد المنظمة للنشر في عام ١٤٠١هـ. وصدور أول كتاب يحمل اسم المجلس العلمي، ناشراً، عام ١٤٠٢هـ، وهو كتاب "المحاسبة المالية للمديرين التنفيذيين" ضمن سلسلة برامج التنمية والتطوير الإداري التي كان يصدرها مركز البحوث والتنمية بكلية الاقتصاد والإدارة.

ومن الواضح أن المجلس العلمي كان يدرك أهمية وجود جهاز متخصص يتولى الأعمال التنفيذية للنشر وتطبيق القواعد والتنظيمات التي وضعها المجلس لضبط عملية النشر في الجامعة، كما يستدل على ذلك من قرار المجلس

رقم (٤) المتخذ في اجتماعه الثالث بتاريخ ١٤٠٤/٣/٧هـ والذي نورد نصه فيما يلي دليلا على مدى حرص المجلس على ضبط حركة النشر واستكمال دوره كناشر للجامعة.

نص القرار

"اعتماداً على الوثيقة التي قدمها أمين المجلس العلمي في دراسته لحركة النشر بالجامعة، فقد لاحظ المجلس مدى الهوة بين برامج النشر والتأليف في الجامعة وبرامج التوزيع والتسويق نتيجة :

- لعدم وجود جهة تنفيذية مركزية تتولى مسئولية تنفيذ قرارات النشر بالجامعة.

- وعدم وجود مستودعات مركزية تكفي لتخزين المطبوعات وتنظيمها.

- وعدم وجود نظام للتوزيع والتسويق سواء عن طريق البيع أو الإهداء أو التبادل.

- وعدم وجود إجراءات وضوابط مالية تتيح تسويق مطبوعات الجامعة واستثمار قنوات الطبع والنشر لصالح مجالات البحث العلمي في الجامعة.

الأمر الذي أدى إلى عقبات كثيرة عانتها مختلف كليات الجامعة ومراكزها، وبالتالي إخفاق الجامعة في إيصال مطبوعاتها لجهات الاستفادة من الباحثين والطلاب ورجال الفكر والمعرفة داخل الجامعة وخارجها.

وإزاء هذا الوضع فإن المجلس يوصي إدارة الجامعة بما يلي :

أولاً : إنشاء وحدة إدارية لوكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي مسماها "وحدة النشر والمعلومات" تتلخص مهامها في التالي :

١ - تنفيذ قرارات النشر التي تصدر عن المجلس العلمي ومجالس البحوث من كليات ومراكز الجامعة بحيث تتولى القيام بتنفيذ مهام الطباعة والمراجعة والتسويق وما الى ذلك.

٢ - الإشراف على مطابع الجامعة.

٣ - إنشاء مستودعات التخزين ومراكز التوزيع.

٤ - إعداد اتفاقيات التسويق والتوزيع مع المؤسسات خارج الجامعة.

٥ - إقامة معارض الكتب الخاصة بمطبوعات الجامعة.

٦ - إصدار الأدلة الخاصة بتسويق مطبوعات الجامعة.

٧ - اقتراح تسعيرات المطبوعات.

٨ - التعريف بحركة النشر في الجامعة.

ثانياً : العمل على إقرار لائحة مالية لصندوق خاص يتكون مصدره من عوائد التحصيل من تسويق مطبوعات الجامعة وتنفيذ

أعمال الطباعة بحيث يتم إقرار بنودها من المجلس الأعلى للجامعة".

ويبدو أن هذا القرار لم يوضع موضع التنفيذ، حيث عاد المجلس العلمي فأصدر في العام التالي مباشرة قراره رقم (٦) في اجتماعه العاشر المنعقد في ١٤٠٥/٦/١٢هـ بالموافقة على إنشاء مركز للنشر العلمي يتولى نشر الإنتاج الفكري والعلمي على مستوى الجامعة، ويتبع إداريا وكيل الجامعة للدراسات والبحث العلمي ورئيس المجلس العلمي(٩٦).

وقد صدر قرار مدير الجامعة رقم ٤٠٥/٥٠٢/٥١٩٦ وتاريخ ١٤٠٥/٩/٢٤هـ بإنشاء مركز النشر العلمي. وتزامن مع صدور هذا القرار - أو لعله سبقه - صدور "قواعد النشر والترجمة وتعضيد التأليف بجامعة الملك عبدالعزيز" ، في العام نفسه في كتيب منفصل، كما صدرت هذه القواعد أيضًا ضمن "أنظمة ولوائح جامعة الملك عبدالعزيز" في طبعتها الثانية الصادرة في ذلك العام أيضا. وذلك رغم مضي عدة سنوات على إقرار هذه القواعد من مجلس الجامعة بتاريخ ١٤٠١/١٢/٢٧هـ ومن الواضح أن هذا الحرص على نشرها وتعميمها في عام ١٤٠٥هـ كان إيذانا ببدء الاهتمام بتطبيقها كجزء من اهتمام الجامعة بتقنين النشر وضبط أعماله.

ومن الدلائل الواضحة على هذا التحول المهم في سياسة النشر بالجامعة في تلك الفترة اهتمام الإدارة العليا للجامعة بوقف التعامل مع الجهات الخارجية في مجال النشر - سواء الناشرين الأجانب أو المطابع التجارية الأهلية - كما يتضح من خطاب سعادة وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي رقم ١٨٤ وتاريخ ١٤٠٤/٧/٢٧هـ رداً على طلب سعادة عميدة كلية الهندسة للموافقة على إرسال بعض مشاريع التعريب إلى دار جون وايلي تمهيداً لطباعتها، حيث كانت هناك اتفاقية للنشر المشترك مع تلك الدار، فقد تضمن ذلك الخطاب توجيهات بإرسال مشاريع التعريب إلى مطبعة الجامعة لطباعتها. وبناء على هذا التوجيه بدأت كلية الهندسة في إرسال مشاريع التعريب إلى مطابع الجامعة، ثم إلى مركز النشر العلمي تباعًا لطباعتها.

والواقع أنه بإنشاء مركز النشر العلمي اكتملت للجامعة وظيفة الناشر التي كانت تعوزها فيما سبق، باعتبار هذا المركز "الجهاز التنفيذي للمجلس العلمي في مجال النشر، والقناة الطبيعية لنشر أي إنتاج فكري على مستوى الجامعة"(٩٧) : فالمجلس العلمي -بحكم

تكوينه واختصاصاته - هو الذي تعرض عليه أصول المطبوعات، وهو الذي يكلف المؤلفين بإعداد المؤلفات المراد نشرها، وهو الذي يتولى إحالتها إلى المحكمين من ذوي الاختصاص، ويقرر نشر أو رفض الأصول. وتحال الأصول التي يتقرر نشرها إلى مركز النشر العلمي الذي يتولى نشر الإنتاج الفكري والعلمي على مستوى الجامعة تحريراً وطباعة وتوزيعًا. وبذلك اكتملت حلقات النشر من تأليف الكتاب تحت إشراف المجلس العلمي، وتحريره وإعداده للنشر، وتصنيع الكتاب، وتسويقه أو توزيعه بمعرفة مركز النشر العلمي.

تعديل اختصاصات المجلس العلمي في مجال النشر :

صدرت لائحة جديدة للمجلس العلمي بموجب قرار المجلس الأعلى للجامعة رقم (١) في اجتماعه الثامن والثلاثين بتاريخ ١٤٠٦/٨/٢٠هـ، تشير إلى حدوث تحول واضح في اهتمامات المجلس العلمي وأغراضه، يتمثل في إضافة اختصاص جديد للمجلس تقدم على اختصاصه في مجال النشر، وهو ماعبر عنه البند [أ] من هذا القرار، والذي ينص على :

"اقتراح السياسة التعليمية وفلسفة المناهج بالجامعة، والعمل على إقرارها من مجلس الجامعة، ومتابعة تنفيذها وتطويرها المستمر".

أما اختصاص المجلس العلمي فيما يختص بالنشر، فقد أعيدت صياغته في القرار الجديد على النحو التالي كما جاء في البند [ب] من ذلك القرار

"[ب] رسم وإقرار ومتابعة السياسة العامة للجامعة في مجالات البحث العلمي والتأليف والترجمة والنشر عبر القنوات والوسائط المختلفة، مع توجيه العناية إلى مايلي:

* البحوث والدراسات العربية.
* جمع وتحقيق ونشر التراث الإسلامي والعربي وتيسير الاستفادة منه.
* البحوث التطبيقية التي تخدم أغراض التنمية في المملكة العربية السعودية.
* البحوث والدراسات التي تحقق الأغراض العامة والخاصة للجامعة.[٩٨]

تعديل قواعد نشر المجلات العلمية :

أصدر المجلس العلمي قراره رقم (٧) في اجتماعه الخامس بتاريخ ١٤٠٨/٤/١هـ بتعديل قواعد نشر المجلات العلمية بالجامعة بحيث تصدر عن الجامعة مجلة علمية واحدة هي "مجلة جامعة الملك عبدالعزيز" وتتضمن إصداراتها عشرة مجالات علمية، مع ترك

الباب مفتوحاً لإضافة أية مجالات أخرى ترى الجامعة إصدارها مستقبلا. وتشرف على هذه المجلة هيئة الإشراف العام التي تضم أعضاء المجلس العلمي، وتختص بتحديد الأهداف ورسم السياسات وإقرار القواعد والأنظمة وبرامج الصدور، واقتراح الميزانيات، مع تشكيل هيئة تحرير لكل إصدارة موضوعية بقرار من المجلس العلمي. ونصت هذه التعديلات على مبدأ تحكيم الأبحاث العلمية قبل نشرها في مجلة جامعة الملك عبدالعزيز[٩٩].

نشر الأبحاث العلمية المدعومة من الجامعة:

تنص القواعد التنظيمية للبحوث العلمية في الفقرة (و) من المادة السابعة على أن يتولى المجلس العلمي للجامعة مهمة نشر البحوث المعتمدة كاملة وفقًا لقواعد النشر العلمي بالجامعة وبناءً على توصية جهات الاختصاص، وإن كانت هذه المادة قد أجازت لجهة الاختصاص إخراج مئتي نسخة من التقرير النهائي للبحث قبل نشره لاستخدامه لأغراض التوزيع الداخلي[١٠٠].

وقد اتخذ المجلس العلمي في اجتماعه الثاني عشر المنعقد بتاريخ ١٤٠٧/٦/١٧هـ قراره رقم (٣) فيما يتعلق بنشر هذه الأبحاث ويتضمن المعايير والضوابط الآتية :

أولا : القاعدة في التوصية بنشر الأبحاث العلمية تقوم على الاختيار وذلك بناء على:

- القيود الموضوعية على تداول نصوص البحث.
- الأولويات التي تحددها جهة الاختصاص.
- تميز المادة المرشحة للنشر.
- الأهمية والحاجة لتوسيع نطاق تداول البحث.
- توافر إمكانات النشر.

ثانياً : تخضع الأبحاث التي تتم التوصية بنشرها للتحكيم من قبل مختصين يتم اختيارهم وتكليفهم من قبل المجلس العلمي.

ثالثاً : تخضع نصوص الأبحاث المرشحة للنشر للمراجعة العلمية بناءً على آراء المحكمين، والمراجعة التحريرية بناءً على قواعد النشر العلمي المعمول بها في الجامعة.

رابعاً : تعد الحقوق المادية للأبحاث المنشورة ملكاً للجامعة.

خامساً : تنشر الأبحاث العلمية المرشحة للنشر من قبل مركز النشر العلمي بالجامعة.

سادساً : لمركز النشر العلمي حق التسجيل وتحديد شكل الإخراج وكميات الطباعة وتسويق البحث المنشور وترويجه[١٠١].

تحليل ببليومتري لإصدارات الجامعة:

تم إعداد قوائم ببليوغرافية لحصر إنتاج الجامعة من المطبوعات منذ بداية دخولها مجال النشر حتى عام ١٤١٤هـ، وهو الحد الزمني للدراسة الحالية. وذلك بعد تجميع كل ما أمكن الحصول عليه أو الاطلاع عليه من هذه المطبوعات في مظانها المختلفة سواء مايوجد منها في مركز النشر العلمي، أو في عمادة شؤون المكتبات، أو في مركز البحوث والتنمية، أو مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، والكليات المختلفة التي لها نشاط ملحوظ في إصدار المطبوعات. كما تمت الاستعانة بقوائم الحصر التي أعدها باحثون سابقون لمطبوعات جامعة الملك عبدالعزيز حتى تأتي القوائم الببليوجرافية مستوفاة لكل الإصدارات قدر المستطاع.

ونظراً لأن الدراسة تمتد لفترة ٢٧ عاماً، وهي فترة طويلة تشمل تاريخ الجامعة، وقد شهدت عهدين متمايزين في نشاطها النشري، لكل عهد منهما صفاته وسماته المتميزة، وهما عهد ما قبل إنشاء مركز النشر العلمي عام ١٤٠٥هـ، وما بعد إنشاء المركز حتى عام ١٤١٤هـ، فقد تم إعداد قوائم لكل من الفترتين، مع التجميع العددي لإنتاج الجامعة مما يقتضيه التحليل الإحصائي الببليوغرافي لهذه المطبوعات.

وقد تم إعداد جداول إحصائية تتضمن التوزيع الشكلي والعددي والموضوعي لمطبوعات الجامعة في الفترتين المشار إليهما، تمهيداً لاستخلاص الاتجاهات الموضوعية للنشر في جامعة الملك عبدالعزيز. وطبقًا للتعريف المعتمد من منظمة اليونسكو فيما يتعلق بالتوحيد الدولي لإحصاءات نشر الكتب والدوريات، تم تقسيم إنتاج الجامعة من المطبوعات إلى مطبوعات دورية، ومطبوعات غير دورية. وقد بلغ مجموع الجداول الإحصائية لمطبوعات الجامعة الدورية وغير الدورية تسعة عشر جدولاً تمثل القياس الكمي للبيانات الببليوغرافية لمطبوعات الجامعة، وباستخدام الطرق الإحصائية والأساليب الرياضية في تحليل هذه البيانات يمكن إلقاء الضوء على خصائص وسمات إنتاج الجامعة من المطبوعات على اختلاف أوعيتها طبقًا للمنهج المحدد لإجراء هذه الدراسة. أما قوائم الحصر لمطبوعات الجامعة ومركز النشر العلمي فتتضمنها ملاحق الدراسة.

أولاً : مطبوعات الجامعة غير الدورية

أ – الإصدارات قبل إنشاء مركز النشر العلمي

الجدول رقم (١) المطبوعات غير الدورية باللغة العربية قبل إنشاء مركز النشر العلمي موزعة على السنوات ١٣٩٢ – ١٤١٠هـ *

نوع المطبوع / السنوات	كتب مؤلفة	كتب مترجمة	كتب محققة	بليوجرافيات	تقارير	أعمال ومؤتمرات	بحوث ودراسات	أنظمة ولوائح	مستخلصات	كشافات وفهارس	أدلة	معاجم وموسوعات	مراجع علمية	كتيبات	الإجمالي	النسبة المئوية
١٣٩٢	١	–	–	–	١	–	٢	–	–	–	١	–	–	–	٥	٢,٧٥
١٣٩٣	–	–	–	–	٩	–	٢	–	–	–	–	–	–	١	١٢	٦,٥٩
١٣٩٤	٢	–	–	–	٢	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٤	٢,١٩
١٣٩٥	–	–	–	–	١	–	١	–	–	–	–	–	–	١	٣	١,٦٥
١٣٩٦	١	–	–	–	–	–	٢	١	–	١	–	–	–	–	٥	٢,٧٥
١٣٩٧	–	١	–	١	–	١	٢	٢	–	–	–	–	–	١	٨	٤,٣٩
١٣٩٨	–	–	–	–	١	–	–	١	–	–	–	–	–	١	٣	١,٦٥
١٣٩٩	–	–	–	–	٢	–	١	٢	–	–	–	–	–	–	٥	٢,٧٥
١٤٠٠	–	–	–	١	٢	٢	٢	–	–	–	٢	–	–	–	٩	٤,٩٤
١٤٠١	٢	–	–	–	١	–	٨	–	–	–	٢	–	–	–	١٣	٧,١٤
١٤٠٢	٣	–	–	–	٤	–	٨	–	–	–	٣	١	–	٢	٢١	١١,٥٤
١٤٠٣	٢	٣	–	–	٢	١	٣	–	١	–	–	–	–	٤	١٦	٨,٧٩
١٤٠٤	٣	٢	–	–	٢	١	١٢	–	١	–	١	–	–	–	٢٢	١٢,٠٨
١٤٠٥	١	٢	–	١	١	١	٦	١	–	–	٦	٢	–	–	٢١	١١,٥٤
١٤٠٦	١	١	–	–	١	–	٢	–	–	١	٢	–	–	١	٩	٤,٩٤
١٤٠٧	–	–	–	–	١	–	١	–	–	–	–	–	–	–	٢	١,٠٩
١٤٠٨	–	–	–	–	–	١	١	–	–	–	–	–	–	–	٢	١,٠٩
١٤٠٩	–	–	–	–	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	٠,٥٥
١٤١٠	–	–	–	–	–	١	–	–	–	–	–	–	–	–	١	٠,٥٥
دون تاريخ	٥	–	–	–	٢	–	٣	–	–	٣	٣	٢	–	٢٠	٢٠	١٠,٩٩
الإجمالي	٢١	٩	–	٣	٣٢	١٠	٥٦	٧	٢	٥	٢٠	٥	–	١٣	١٨٢	–
النسبة ٪	١١,٥٤	٩,٩٤	–	١,٦٥	١٧,٥٨	٥,٤٩	٣٠,٧٧	٣,٨٥	١,٠٩	٢,٧٥	١٠,٩٩	٢,٧٥	–	٧,١٤	–	١٠٠٪

* رغم صدور قرار إنشاء مركز النشر العلمي عام ١٤٠٥هـ، فقد استمر صدور بعض المطبوعات باسم الجامعة وليس باسم المركز حتى عام ١٤١٠هـ ولما كانت هذه المطبوعات لم يتم تحريرها أو إخراجها من قبل المركز، فقد آثرنا ضمها إلى المطبوعات الصادرة قبل إنشاء المركز.

الجدول رقم (٢) المطبوعات غير الدورية باللغة الإنجليزية قبل إنشاء مركز النشر العلمي موزعة على السنوات ١٣٩٢ - ١٤١٠هـ

نوع المطبوع / السنوات	كتب مؤلفة	كتب مترجمة	كتب محققة	بليوجرافيات	تقارير	أعمال ومؤتمرات	بحوث ودراسات	أنظمة ولوائح	مستخلصات	كشافات وفهارس	أدلة	مراجع علمية	معاجم وموسوعات	كتيبات	الإجمالي	النسبة المئوية
١٣٩٢	–	–	–	–	–	–	–	–	٠	–	–	–	–	–	–	–
١٣٩٣	–	–	–	–	–	–	–	–	٠	–	–	–	–	–	–	–
١٣٩٤	–	–	–	–	–	–	–	–	٠	–	–	–	–	–	–	–
١٣٩٥	–	–	–	–	–	–	–	–	٠	–	–	–	–	–	١	١,١١
١٣٩٦	١	–	–	–	–	–	٢	–	٠	–	–	–	–	–	٣	٣,٣٣
١٣٩٧	–	–	–	–	–	١	٢	–	٠	–	–	–	–	–	٣	١٣,٣٣
١٣٩٨	١	–	–	٢	–	–	٥	–	٢	–	–	١	–	–	١١	١٢,٢٢
١٣٩٩	١	–	–	–	–	–	٣	–	–	–	–	–	–	–	٤	٤,٤٤
١٤٠٠	٣	–	–	–	–	١	٢	–	–	–	–	–	–	–	٦	٦,٦٦
١٤٠١	٥	–	–	–	–	–	٢	–	١	–	–	١	–	–	٩	١٠,٠٠
١٤٠٢	٥	–	–	–	–	–	٥	–	١	–	–	١	–	–	١٢	١٣,٣٣
١٤٠٣	١	–	–	–	١	٥	٢	–	–	–	–	١	–	–	١٠	١١,١١
١٤٠٤	–	–	١	–	–	٢	٦	–	٣	–	–	–	–	–	١٢	١٤,٤٤
١٤٠٥	٣	–	–	–	–	١	٤	–	١	١	–	–	–	–	١٠	١١,١١
١٤٠٦	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	١,١١
١٤٠٧	–	–	–	–	–	١	–	–	–	–	–	–	–	–	١	١,١١
١٤٠٨	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
١٤٠٩	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
١٤١٠	–	–	–	–	–	–	–	–	١	–	–	–	–	–	–	١,١١
دون تاريخ	٣	–	–	–	١	–	١	–	–	–	–	–	–	١	٦	٦,٦٦
الاجمالي	٢٤	–	–	٣	٢	١١	٣٤	–	٩	١	–	٤	–	٢	٩٠	–
النسبة ٪	٢٦,٦٦	–	–	٣,٣٣	٢,٢٢	١٢,٢٢	٣٧,٧٧	–	١٠,٠	١,١١	–	٤,٤٤	–	٢,٢٢	–	١٠٠٪

يتضمن الجدولان (١)، (٢) المطبوعات الصادرة باسم جامعة الملك عبدالعزيز باللغتين العربية والإنجليزية على التوالي. ويلاحظ أن صدور المطبوعات باسم الجامعة قد استمر بعد عام ١٤٠٥هـ، وهي السنة التي أنشئ فيها مركز النشر العلمي والذي تصدَّر اسمه جميع مطبوعات الجامعة بوصفه الجهاز المختص بالنشر على مستوى الجامعة، وهو أمر طبيعي على كل حال أن يستمر العمل على النحو السابق فترة من الوقت قبل أن يسود الالتزام بالنشر باسم المركز. وقد توقف هذا الاتجاه عموماً في عام ١٤١٠هـ.

الجدول رقم (٣) إجمالي المطبوعات غير الدورية قبل إنشاء مركز النشر العلمي باللغتين العربية والإنجليزية موزعة على السنوات ١٣٩٢ - ١٤١٠هـ

نوع المطبوع / السنوات	كتب مؤلفة	كتب مترجمة	كتب محققة	بيليوجرافيات	تقارير	أعمال ومؤتمرات	بحوث ودراسات	أنظمة ولوائح	مستخلصات	كشافات وفهارس	أدلة	مراجع علمية وموسوعات	كتيبات	الإجمالي	النسبة المئوية
١٣٩٢	١	–	–	–	١	–	٢	–	–	–	١	–	–	٥	١,٨٣
١٣٩٣	–	–	–	–	٥	١	٢	–	–	–	–	–	١	١٢	٤,٤١
١٣٩٤	٢	–	–	–	–	٢	–	–	–	–	–	–	–	٤	١,٤٧
١٣٩٥	–	–	–	–	١	–	١	–	–	–	–	–	٢	٤	١,٤٧
١٣٩٦	٢	–	–	–	–	–	٤	١	–	١	–	–	–	٨	٢,٩٤
١٣٩٧	–	١	–	١	–	٢	٤	٢	–	–	–	–	١	١١	٤,٠٤
١٣٩٨	١	–	–	٢	١	–	٥	١	٢	–	–	–	١	١٤	٥,١٤
١٣٩٩	١	–	–	–	٢	–	٤	٢	–	–	–	–	–	٩	٣,٣٠
١٤٠٠	٣	–	١	١	٢	٣	٤	–	–	–	٢	–	–	١٥	٥,٥١
١٤٠١	٧	–	–	–	١	–	١٠	–	١	–	٢	–	١	٢٢	٨,٠٨
١٤٠٢	٨	–	–	–	٤	–	١٣	–	١	–	٣	١	١	٣٣	١٢,١٣
١٤٠٣	٣	٣	–	–	٣	٦	٥	–	١	–	–	–	١	٢٦	٩,٥٥
١٤٠٤	٣	٢	–	١	٢	٣	١٨	–	٤	–	١	–	–	٣٤	١٢,٥٠
١٤٠٥	٤	٢	–	١	١	٢	١٠	١	١	١	٦	٢	–	٣١	١١,٣٩
١٤٠٦	٢	١	–	–	١	–	٢	–	–	١	٢	–	١	١٠	٣,٦٧
١٤٠٧	–	–	–	–	١	١	١	–	–	–	–	–	–	٣	١,١٠
١٤٠٨	–	–	–	–	–	١	١	–	–	–	–	–	–	٢	٠,٧٣
١٤٠٩	–	–	–	–	١	–	–	–	–	–	–	–	–	١	٠,٣٦
١٤١٠	–	–	–	–	–	١	–	–	١	–	–	–	–	٢	٠,٧٣
دون تاريخ	٨	–	–	–	٣	–	٤	–	–	٣	٣	٢	٣	٢٦	٩,٥٥
الإجمالي	٤٥	٩	–	٦	٣٤	٢١	٩٠	٧	١١	٦	٢٠	٥	١٥	٢٧٢	–
النسبة ٪	١٦,٥٤	٣,٣٠	–	٢,٢٠	١٢,٤٩	٧,٧٢	٣٣,٠٨	٢,٥٧	٤,٠٤	٢,٢٠	٧,٣٥	١,٨٢	٥,٥١	–	١٠٠٪

يلاحظ من الجداول أرقام (١)، (٢)، (٣) أن الإنتاج الفكري للجامعة تعاظم في السنوات من ١٤٠٠-١٤٠٤هـ. فكانت نسبة الإنتاج في تلك السنوات الخمس ٤٧,٧٩٪ من مجموع إنتاج الفترة من ١٣٩٢-١٤١٠هـ، وكانت نسبة الإصدارات العربية في تلك السنوات الخمس ٤٤,٥٪، ونسبة الإصدارات الإنجليزية ٥٤,٤٣٪. بل إن إنتاج الجامعة بلغ ذروته في عام ١٤٠٤هـ نفسه حيث بلغ مجموع إصدارات تلك السنة ٣٤ مطبوعًا [٢٢ بالعربية و١٢ بالإنجليزية] بنسبة ١٢,٥٪ من مجموع الإنتاج الصادر قبل إنشاء مركز النشر العلمي. ولا شك أن وفرة الإصدارات في تلك الفترة كانت هي الدافع وراء إنشاء مركز النشر العلمي في عام ١٤٠٥هـ ليتولى ضبط عملية نشر مطبوعات الجامعة.

ب – الإصدارات بعد إنشاء مركز النشر العلمي

الجدول رقم (٤) مطبوعات مركز النشر العلمي غير الدورية باللغة العربية موزعة على السنوات ١٤٠٥ – ١٤١٤هـ

نوع المطبوع / السنوات	كتب مؤلفة	كتب مترجمة	كتب محقق	ببليوجرافيات	تقارير	أعمال ومؤتمرات	بحوث ودراسات	أنظمة ولوائح	مستخلصات	كشافات وفهارس	أدلة وموسوعات	معاجم	مراجعات علمية	كتيبات	الاجمالي	النسبة المئوية
١٤٠٥	–	–	–	–	–	–	١	–	–	–	–	–	–	–	١	١,٠٥ ٪
١٤٠٦	٢	–	–	–	–	–	٢	–	–	–	–	–	–	–	٥	٥,٢٦ ٪
١٤٠٧	٢	١	–	١	–	–	٨	–	١	٢	١	–	–	١	١٧	١٧,٩٠٪
١٤٠٨	١	–	–	–	–	–	٤	–	٢	–	٢	–	–	–	٩	٩,٤٧٪
١٤٠٩	١	١	–	–	—	–	–	–	١	–	–	١	–	١	٥	٥,٢٦٪
١٤١٠	٥	–	–	–	–	١	٣	١	١	–	–	١	–	–	١٢	١٢,٦٣٪
١٤١١	–	–	–	–	–	–	–	–	١	–	٤	–	–	–	٥	٥,٢٦٪
١٤١٢	١	١	–	–	–	–	–	–	١	١	٣	–	–	–	٧	٧,٣٦٪
١٤١٣	١٠	–	–	–	٢	–	١	–	١	١	–	–	–	٤	١٩	٢٠,٠٠٪
١٤١٤	–	١	١	–	١	–	–	١	–	١	٧	–	–	٣	١٥	١٥,٧٨٪
الاجمالي	٢٢	٤	١	١	٣	١	٢٠	٢	٨	٥	١٧	٢	–	٩	٩٥	–
النسبة المئوية	٢٣,١٥٪	٤,٢١٪	١,٠٥٪	١,٠٥٪	٣,١٥٪	١,٠٥٪	٢١,٠٥٪	٢,١٪	٨,٤٢٪	٥,٢٦٪	١٧,٩٠٪	٢,١٠٪	–	٩,٤٧٪	–	١٠٠٪

الجدول رقم (٥) مطبوعات مركز النشر العلمي غير الدورية باللغة الإنجليزية

موزعة على السنوات ١٤٠٥ - ١٤١٤هـ

نوع المطبوع / السنوات	كتب مؤلفة	كتب مترجمة	كتب محقق	ببليوجرافيات	تقارير	أعمال ومؤتمرات	بحوث ودراسات	أنظمة ولوائح	مستخلصات	كشافات وفهارس	أدلة وموسوعات	معاجم	مراجعات علمية	كتيبات	الإجمالي
١٤٠٥	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
١٤٠٦	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
١٤٠٧	١	–	–	١	–	–	٢	–	١	١	–	–	–	–	٦
١٤٠٨	٢	–	–	–	–	٢	–	–	–	–	–	–	–	١	٥
١٤٠٩	–	–	–	٢	–	–	–	–	١	–	–	–	–	–	٣
١٤١٠	–	–	–	–	١	٢	–	–	–	–	١	–	–	–	٤
١٤١١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	١
١٤١٢	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١
١٤١٣	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١
١٤١٤	٣	–	–	–	–	–	–	–	١	–	–	–	–	–	٤
الاجمالي	٨	–	–	٣	١	٤	٢	–	٣	١	١	–	–	٢	٢٥
النسبة المئوية	٪ ٣٢	–	–	٪١٢	٪٤	٪١٦	٪٨	–	٪١٢	٪٤	٪٤	–	–	٪٨	–

الجدول رقم (٦) إجمالي مطبوعات مركز النشر العلمي غير الدورية باللغتين العربية والإنجليزية

موزعة على السنوات ١٤٠٥ - ١٤١٤هـ

نوع المطبوع / السنوات	كتب مؤلفة	كتب مترجمة	كتب محقق	بليوجرافيات	تقارير	أعمال ومؤتمرات	بحوث ودراسات	أنظمة ولوائح	مستخلصات	كشافات وفهارس	أدلة وموسوعات	معاجم	مراجعات علمية	كتيبات	الاجمالي	النسبة المئوية
١٤٠٥	–	–	–	–	–	–	١	–	–	–	–	–	–	–	١	٨٣٪
١٤٠٦	٢	–	–	–	–	–	٣	–	–	–	–	–	–	–	٥	٤,١٦٪
١٤٠٧	٣	١	–	٢	–	–	١٠	–	٢	٣	١	–	–	١	٢٣	١٩,١٦٪
١٤٠٨	٣	–	–	–	–	٢	٤	–	٢	–	٢	–	–	١	١٤	١١,٦٦٪
١٤٠٩	١	١	–	٢	–	–	–	–	٢	–	–	١	–	١	٨	٦,٦٦٪
١٤١٠	٥	–	–	–	١	٣	٣	١	١	–	١	١	–	–	١٦	١٣,٣٣٪
١٤١١	–	–	–	–	–	–	–	–	١	–	٤	–	–	١	٦	٥,٠٠٪
١٤١٢	٢	١	–	–	–	–	–	–	١	١	٣	–	–	–	٨	٦,٦٦٪
١٤١٣	١١	–	–	–	٢	–	١	–	١	١	–	–	–	٤	٢٠	١٦,٦٦٪
١٤١٤	٣	١	١	–	١	–	–	١	١	١	٧	–	–	٣	١٩	١٥,٨٣٪
الاجمالي	٣٠	٤	١	٤	٤	٥	٢٢	٢	١١	٦	١٨	٢	–	١١	١٢٠	–
النسبة المئوية	٢٥٪	٣,٣٣٪	٠,٨٣٪	٣,٣٣٪	٣,٣٣	٤,١٦٪	١٨,٣٣٪	١,٦٦٪	٩,١٦٪	٥٪	١٥٪	١,٦٦٪	–	٩,١٦٪	–	١٠٠٪

باستعراض الإنتاج الفكري للجامعة بعد إنشاء مركز النشر العلمي في عام ١٤٠٥هـ، وكما يتضح من الجداول (٤)، (٥)، (٦) يتبين أن سنة ١٤٠٧هـ شهدت أكبر معدل من المطبوعات بعد إنشاء مركز النشر العلمي حيث صدر خلالها ما مجموعه ٢٣مطبوعًا باللغتين العربية والإنجليزية، وهذا الرقم يقل كثيرًا عن المعدل الذي تحقق عام ١٤٠٤هـ والذي بلغ ٣٤ مطبوعًا. ويمكن أن يعزى سبب هذا الانخفاض في إصدار المطبوعات إلى أسباب كثيرة من بينها بلا شك فرض ضوابط على إصدار المطبوعات في مقدمتها إجازة المطبوع من المجلس العلمي أولا بعد تحكيمه، إضافة إلى تقنين عملية النشر ذاتها في مركز النشر العلمي. وعلى سبيل المقارنة نجد أن متوسط الإنتاج السنوي فيما قبل إنشاء مركز النشر العلمي كان ١ر٩مطبوعات، أما بعد إنشاء المركز فكان المتوسط ١٢,١٩ مطبوعًا باستبعاد عام ١٤٠٥هـ الذي أدرج في الفترة السابقة، ولم يكن المركز قد بدأ نشاطه الفعلي بعد.

الجدول رقم (٧) إجمالي مطبوعات الجامعة غير الدورية باللغتين العربية والإنجليزية موزعة على السنوات حتى نهاية ١٤١٤هـ

السنوات / نوع المطبوع	كتب مؤلفة	كتب مترجمة	كتب محققة	ببليوجرافيات	تقارير	أعمال ومؤتمرات	بحوث ودراسات	أنظمة ولوائح	مستخلصات	كشافات وفهارس	أدلة	معاجم وموسوعات	مراجع علمية	كتيبات	الإجمالي	النسبة المئوية
١٣٩٢	١	-	-	-	١	-	٢	-	-	-	١	-	-	-	٥	١,٢٧٪
١٣٩٣	-	-	-	-	٩	١	٢	١	-	-	١	١	-	١	١٢	٣,٠٦٪
١٣٩٤	٢	-	-	-	-	٢	-	-	-	-	-	-	-	-	٤	١,٠٢٪
١٣٩٥	-	-	-	-	١	-	١	-	-	-	-	-	-	٢	٤	١,٠٢٪
١٣٩٦	٢	-	-	-	-	-	٤	١	-	١	-	-	-	-	٨	٢,٠٤٪
١٣٩٧	-	-	-	١	-	٢	٤	٢	-	-	٢	-	١	-	١١	٢,٨١٪
١٣٩٨	١	-	-	٢	١	٢	٥	١	٢	-	-	-	١	-	١٤	٣,٥٧٪
١٣٩٩	١	-	-	-	٢	-	٤	٢	-	-	-	-	-	-	٩	٢,٣٠٪
١٤٠٠	٢	-	-	١	٢	٣	٤	-	-	-	٢	-	-	-	١٥	٣,٨٣٪
١٤٠١	٧	-	-	-	١	-	١٠	-	١	-	٢	-	١	-	٢٢	٥,٦١٪
١٤٠٢	٨	-	-	-	٤	-	١٣	-	١	-	٣	١	١	٢	٣٣	٨,٤٢٪
١٤٠٣	٣	-	-	-	٣	٦	٥	-	١	-	١	-	١	٤	٢٦	٦,٦٣٪
١٤٠٤	٣	-	-	١	٢	٣	١٨	-	٤	-	١	٢	-	-	٢٤	٨,٦٧٪
١٤٠٥	٤	-	-	١	١	٢	١١	١	١	١	٦	٢	-	-	٢٢	٨,١٦٪
١٤٠٦	٤	-	-	-	١	-	٥	-	-	١	٢	-	-	١	١٥	٣,٨٣٪
١٤٠٧	٣	-	-	٢	١	١	١١	-	٢	٢	١	-	-	١	٢٦	٦,٦٣٪
١٤٠٨	٣	-	-	١	١	٣	٥	-	٢	-	٢	-	-	١	١٦	٤,٠٨٪
١٤٠٩	١	-	-	٢	١	-	-	-	٢	-	-	١	-	١	٩	٢,٣٠٪
١٤١٠	٥	-	-	-	-	٤	٢	١	-	-	١	١	-	-	١٨	٤,٥٩٪
١٤١١	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-	٤	-	-	١	٦	١,٥٣٪
١٤١٢	٢	-	-	-	٢	-	١	-	-	١	٣	-	-	-	٨	٢,٠٤٪
١٤١٣	١١	-	-	-	٢	-	١	-	١	١	-	-	-	٤	٢٠	٥,١٠٪
١٤١٤	٣	١	١	-	١	-	-	١	١	١	٧	-	-	٣	١٩	٤,٨٤٪
نوع تاريخ	٨	-	-	-	٣	-	٤	-	-	١	٣	٢	-	٣	٢٦	٦,٦٣٪
الإجمالي	٧٥	١٣	١	١٠	٣٧	٢٦	١١٢	٩	٢٢	١٢	٢٨	٧	٤	٢٦	٣٩٢	
النسبة ٪	١٩,١٣	٣,٣١	٠,٢٥	٢,٥٥	٩,٤٤	٦,٦٣	٢٨,٥٧	٢,٢	٥,٦١	٣,٠٦	٩,٦٩	١,٧٨	١,٠٢	٦,٦٣		١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (٧) أن البحوث والدراسات بلغ مجموعها ١١٢ من ٣٩٢ إصداراً، هي جملة ما أنتجته الجامعة من مطبوعات منذ نشأتها وحتى عام ١٤١٤هـ. وقد نشر من هذه البحوث والدراسات ١٨ بحثا في عام ١٤٠٤هـ والذي يمثل سنة الذروة في الإنتاج الفكري للجامعة. وبلغ مجموع البحوث التي نشرت قبل إنشاء مركز النشر العلمي - أو بمعنى أصح - التي لاتحمل اسم مركز النشر العلمي حيث صدر بعضها بعد إنشاء المركز - ٩٠ بحثا. ويعزى السبب في هذا التراجع في عدد البحوث المنشورة إلى ما وضعه المجلس العلمي من ضوابط لنشر البحوث العلمية المدعمة في قراره رقم (٣) في اجتماعه الثامن عشر بتاريخ ١٤٠٧/٦/١٧هـ وأهمها أن القاعدة في التوصية بنشر الأبحاث العلمية تقوم على الاختيار وفق معايير معينة، واخضاع الأبحاث العلمية التي يتم التوصية بنشرها للتحكيم، من قبل محكمين يختارهم المجلس العلمي، كما تخضع للمراجعة التحريرية بناء على قواعد النشر العلمي المعمول بها في الجامعة (*).

وتأتي في المرتبة الثانية بعد البحوث إصدارات الجامعة من الكتب المؤلفة والتي بلغ عددها ٧٥ كتابا منها ٤٥ كتابا صدرت قبل إنشاء مركز النشر العلمي و ٣٠ كتابا أصدرها المركز. ويمكن أن يعزى التراجع لنفس السبب السابق في وفرة البحوث المنشورة قبل إنشاء المركز، فإن المركز ينشر مايقرر المجلس العلمي نشره بعد تحكيمه. أما البحوث وغيرها من المؤلفات التي نشرت قبل المركز فلم يقف الباحث على مايفيد أنها خضعت للتحكيم.

* انظر : النشر العلمي وتقنين النشر من هذا البحث.

الجدول رقم (٨) بيان بسلاسل المطبوعات العربية غير الدورية الصادرة قبل إنشاء مركز النشر العلمي.

م	عنوان السلسلة	جهة الاصدار	الأرقام (الأعداد) التي أمكن الحصول عليها
١	برنامج البحوث م ق ب	مركز البحوث والتنمية – كلية الاقتصاد والإدارة	١ – ١٤٢٠ ، ٢ – ١٤٠٢
٢	برنامج البحث العلمي م ق ب	مركز البحوث والتنمية – كلية الاقتصاد والإدارة	١– ١٤٠١/١٤٠٢، ٣-١٤٠٢، ٣-١٤٠٣، ٦-١٤٠٢/٤٠٣
٣	برنامج البحوث م ق	مركز البحوث والتنمية – كلية الاقتصاد والإدارة	١ – ١٤٠١، ٢ – ١٤٠٢
٤	سلسلة البحوث والدراسات	مركز البحوث والتنمية – كلية الاقتصاد والإدارة	١، ٢، ٣، ٥، ٦، ٧، ٩
٥	سلسلة البحوث والدراسات م ق	مركز البحوث والتنمية – كلة الاقتصاد والإدارة	١، ٥، ١١ – ١٤٠٠/١٤٠١، ٩-١٤٠١، ٤ – ١٤٠١/١٤٠٢
٦	م ق ب	مركز البحوث والتنمية – كلية الاقتصاد والإدارة	١٥ – ١٤٠٠، ٩ – ١٤٠١/١٤٠٢، ٤، ٨، ١٣ – ١٤٠٢/١٤٠٣
٧	م ق	مركز البحوث والتنمية – كلية الاقتصاد والإدارة	٧ – ١٤٠٢ / ١٤٠١
٨	م ق ب / م ع أ	مركز البحوث والتنمية – كلية الاقتصاد والإدارة	م ق ب / م ع أ – ١٤٠٣
٩	م / أ	مركز البحوث والتنمية – كلية الاقتصاد والإدارة	م / أ / ١ / ١٤٠٦
١٠	سلسلة البحوث الإحصائية	مركز البحوث والتنمية – كلية الاقتصاد والإدارة	دون أرقام
١١	سلسلة البحوث الاقتصادية	مركز البحوث والتنمية – كلية الاقتصاد والإدارة	دون أرقام
١٢	برنامج التنمية والتطوير الإداري	مركز البحوث والتنمية – كلية الاقتصاد والإدارة	دون أرقام
١٣	سلسلة الأنظمة السعودية	مركز البحوث والتنمية – كلية الاقتصاد والإدارة	من ١ حتى العدد ١١ (لعام ١٤٠٥)
١٤	برنامج تعريب العلوم الهندسية	كلية الهندسة	دون أرقام
١٥	سلسلة المطبوعات بالعربية	المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي	٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١١، ١٢، ١٣، ١٥، ١٧، ١٨، ٢٠
١٦	الكتاب الجامعي	الجامعة	دون أرقام

الجدول رقم (٩) بيان بسلاسل المطبوعات الإنجليزية غير الدورية الصادرة قبل إنشاء مركز النشر العلمي.

م	عنوان السلسلة	جهة الاصدار	الأرقام (الأعداد) التي أمكن الحصول عليها
١	I.A.G. Research Series	Institute of Applied Geology	1,2,3,4,5,6,7,8,9,
٢	I.A.G Bulletin	Institute of Applied Geology	3,
٣	I.A.G. Reprint Series	Institute of Applied Geology	2,3.
٤	F.E.S. Research Series	Fac. of Earth Sciences	10,12,13,14,15,16,18,19,20
٥	F.E.S. Bulletin	Fac. of Earth Sciences	1,2,6
٦	F.E.S. Reprint Series	Fac. of Earth Sciences	4.
٧	F.E.S. Special Publication	Fac. of Earth Sciences	2.
٨	Research Series in English	International Centre for Rsearch in Islamic Economy	11,12,15,16,19,20,21,23,24
٩	Research Report	International Centre for Rsearch in Islamic Economy	2,
١٠	Discussion Paper Series	International Centre for Rsearch in Islamic Economy	21,
١١	Islamic Education Series	King Abdulaziz University	دون أرقام
١٢	Publication of King Abulaziz Univ	King Abdulaziz University	1978

يتضح من الجدولين (٨)، (٩) وفرة عدد السلاسل التي كانت تصدر قبل إنشاء مركز النشر العلمي بأسماء وعناوين متنوعة. ويبلغ مجموع هذه السلاسل ٢٨ سلسلة من المطبوعات:١٦ باللغة العربية، ١٢ سلسلة باللغة الإنجليزية. وهي في معظمها بحوث مدعمة من الجامعة. وقد أسهم في هذه السلاسل بالنصيب الأكبر مركز البحوث والتنمية الذي أمكن حصر ١٣ سلسلة كانت تصدر باسمه بمختلف الأسماء، وقد توقفت هذه السلاسل كلها بعد إنشاء مركز النشر العلمي فيماعدا: سلسلة "الأنظمة السعودية"، و "البحوث الاقتصادية"، و "البحوث الإحصائية".

ومن السمات التي تتصف بها هذه السلاسل عدم الالتزم بزمن معين في الصدور، أو الالتزام بشكل أو نمط معين في الإخراج، وكثير منها بدون أرقام، إضافة إلى عدم الاستمرارية في الصدور حيث توقفت بعض هذه السلاسل بعد صدور عددين فقط في بعض الاحيان. *

* حسبما تيسر للباحث الاطلاع عليه من إصدارات هذه السلاسل.

الجدول رقم (١٠) بيان السلاسل التي أصدرها مركز النشر العلمي.

أ – باللغة العربية :

م	عنوان السلسلة	عدد الأعداد التي صدرت	ملاحظـات
١	سلسلة الأنظمة السعودية	مستمرة في الصدور سنوياً	كانت تصدر تحت عنوان "نشرة الأنظمة السعودية"
٢	سلسلة البحوث الإحصائية	١	صدرت ضمن بحوث "برنامج البحث العلمي بجامعة الملك عبدالعزيز"
٣	سلسلة البحوث الاقتصادية	٧	صدرت ضمن بحوث "برنامج البحث العلمي بجامعة الملك عبدالعزيز"
٤	سلسلة بحوث الاقتصاد الإسلامي	٤	صدرت ضمن بحوث "برنامج البحث العلمي بجامعة الملك عبدالعزيز"
٥	سلسلة بحوث العلوم التربوية	٥	صدرت ٣ بحوث ضمن "برنامج البحث العلمي بجامعة الملك عبدالعزيز" وبحثان صدرا تحت عنوان "بحوث أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك عبدالعزيز"
٦	سلسلة البحوث القانونية	١	صدرت ضمن بحوث "برنامج البحث العلمي بجامعة الملك عبدالعزيز"
٧	سلسلة بحوث العلوم الإدارية	١	صدرت ضمن بحوث "برنامج البحث العلمي بجامعة الملك عبدالعزيز"
ب – باللغة الإنجليزية :			
١	Islamic Economics Research Series	٢	صدرت ضمن بحوث : Research Works Funded by King Abdulaziz University وكذلك ضمن بحوث : Research Series in English

يبين الجدول رقم (١٠) السلاسل التي أصدرها مركز النشر العلمي، ومجموع هذه السلاسل ثمانية سلاسل باللغة العربية وسلسلة واحدة باللغة الإنجليزية. ومع أن هذه السلاسل تقل عددها كثيرا عن عدد سلاسل المطبوعات التي كانت تصدر في الجامعة قبل إنشاء المركز، فإنها لاتختلف كثيراً في سماتها عن تلك المسلسلات خاصة في عدم الاستمرارية والانقطاع المفاجئ، فمن بين السلاسل الثمانية نجد ثلاثًا منها لم يصدر من كل منها سوى بحث واحد فقط، وسلسلة رابعة صدر منها عددان فقط.

وتتميز السلاسل التي أصدرها مركز النشر العلمي بشكلها الموحد والتصميم المتميز للغلاف مع تخصيص لون معين لكل تخصص علمي، ولكن باستثناء هذا التصميم واللون المتميزين لبحوث هذه السلسلة، فإن الغلاف الخارجي لايحمل أية بيانات ببليوغرافية تدل على السلسلة أو أي ترقيم لأعدادها. وإنما ذكرت هذه البيانات في صفحة حقوق الطبع، مع وجود أكثر من عنوان للسلسلة، فالعنوان الجامع لمعظم سلاسل البحوث أنها تنشر ضمن برنامج البحث العلمي بجامعة الملك عبدالعزيز، مع التنويه بأن البحث واحد من سلسلة بحوث في تخصص معين. والبعض الآخر من هذه البحوث صدر ضمن "بحوث أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك عبدالعزيز" وقد جمعت سلسلة بحوث العلوم التربوية بين النوعين، فثلاثة من بحوث هذه السلسلة صدرت ضمن "برنامج البحث العلمي بجامعة الملك عبدالعزيز"، والبحثان الآخران ضمن "بحوث أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك عبدالعزيز" . ويبدو أن هذه الفئة من بحوث أعضاء هيئة التدريس ليست مدعمة من الجامعة.

أما سلسلة بحوث الاقتصاد الاسلامي باللغة الإنجليزية Islamic Economics Research Series Research Series in English فإن البحثين اللذين صدرا في هذه السلسلة يحملان أيضًا اسم سلسلة البحوث باللغة الإنجليزية لتي كان يصدرها مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي قبل إنشاء مركز النشر العلمي.

وتبين هذه السمات أن إصدار سلاسل المطبوعات، سواء قبل إنشاء المركز أو بعد إنشائه، لايسير وفق خطة منهجية واضحة المعالم، ويمكن القول بأن هذه السلاسل قد توقف معظمها حيث كان أول وآخر ماصدر من سلسلة البحوث الإحصائية في عام ١٤٠٨هـ، وآخر ماصدر من سلسلة البحوث الاقتصادية في عام ١٤٠٨هـ، وأخر ماصدر من سلسلة البحوث التربوية في عام ١٤٠٧هـ، وأول وآخر ماصدر من سلسلة البحوث القانونية في عام ١٤٠٨هـ، وأول وآخر ماصدر من سلسلة بحوث العلوم الإدارية في عام ١٤٠٧هـ.

وهناك سلسلة أخرى متميزة تحمل اسم "سلسلة تبسيط العلوم التقنية" صدرت منها خمسة أعداد كان آخرها في عام ١٤١٠هـ. والاستثناء الوحيد البارز في هذه السلاسل هو "سلسلة الأنظمة السعودية" ، والتي تغير اسمها إلى "الأنظمة السعودية" بعد إنشاء المركز، ولها طابع وغلاف مميز وتحمل أرقاماً متسلسلة لكل مجلد، وما زالت مستمرة في الصدور.

الجدول رقم (١١) إجمالي مطبوعات الجامعة غير الدورية حتى نهاية ١٤١٤هـ موزعة طبقًا للغة النشر.

اللغة	لغة عربية				لغة إنجليزية				
نوع المطبوع	قبل إنشاء مركز النشر العلمي	بعد إنشاء مركز النشر العلمي	المجموع	النسبة المئوية	قبل إنشاء مركز النشر العلمي	بعد إنشاء مركز النشر العلمي	المجموع	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
كتب مؤلفة	٢١	٢٢	٤٣	٪١٥,٥٢	٢٤	٨	٣٢	٪٢٧,٨٢	٣٢	٪١٩,١٣
كتب مترجمة	٩	٤	١٣	٪٤,٦٩	–	–	–	–	١٣	٪٣,٣١
كتب محققة	–	١	١	٪٠,٣٦	–	–	–	–	١	٪٠,٢٥
ببليوجرافيات	٣	١	٤	٪١,٤٤	٣	٣	٦	٪٥,٢١	١٠	٪٢,٥٥
تقارير	٣١	٣	٣٤	٪١٢,٢٧	٢	١	٣	٪٢,٦٠	٣٧	٪٩,٤٣
أعمال مؤتمرات	١٠	١	١١	٪٤,٣٣	١١	٤	١٥	٪١٣,٠٤	٢٦	٪٦,٨٨
بحوث ودراسات	٥٦	٢٠	٧٦	٪٢٧,٠٧	٣٤	٢	٣٦	٪٣٢,١٧	١١٢	٪٢٨,٥٧
أنظمة ولوائح	٧	٢	٩	٪٣,٢٤	–	–	–	–	٩	٪٢,٢٩
مستخلصات	٢	٨	١٠	٪٣,٦١	٩	٣	١٢	٩,٥٦	٢٢	٪٥,٣٦
كشافات وفهارس	٥	٥	١٠	٪٣,٦١	١	١	٢	٪١,٧٣	١٢	٪٣,٠٦
أدلة	٢٠	١٧	٣٧	٪١٣,٣٥	–	١	١	٪٠,٨٦	٣٨	٪٩,٧٠
معاجم وموسوعات	٥	٢	٧	٪٢,٥٢	–	–	–	–	٧	٪١,٧٨
مراجعات علمية	–	–	–	–	٤	–	٤	٪٣,٤٧	٤	٪١,٠٢
كتيبات	١٣	٩	٢٢	٪٧,٩٤	٢	٢	٤	٪٣,٤٧	٢٦	٪٦,٦٣
الإجمالي	١٨٢	٩٥	٢٧٧	–	٩٠	٢٥	١١٥	–	٣٩٢	
النسبة المئوية	٪٦٥,٧٠	٪٢٤,٣٠	–	٪١٠٠	٪٧٨,٢٦	٪٢١,٧٤		٪١٠٠		٪١٠٠

يتضح من الجدول رقم (١١) عن توزيع إصدارات الجامعة طبقًا للغة النشر ارتفاع نسبة المطبوعات الصادرة باللغة الإنجليزية التي بلغت ٢٩ر٣٤ من جملة الإصدارات . وكانت غالبية هذه المطبوعات قبل إنشاء مركز النشر العلمي بلغ مجموعها ٩٠ مطبوعًا من ١١٥ مطبوعًا باللغة الإنجليزية، وأكثر المطبوعات التي نشرت باللغة الإنجليزية هي البحوث والدراسات وأعمال المؤتمرات والببليوجرافيات والمستخلصات.

الجدول رقم (١٢) إجمالي مطبوعات الجامعة غير الدورية باللغتين العربية والإنجليزية موزعة طبقًا لعدد المؤلفين.

عدد المؤلفين / نوع المطبوع	مؤلف واحد	مؤلفان	ثلاثة مؤلفين فأكثر	جهة داخل الجامعة (كلية - مركز - عمادة)	الإجمالي	النسبة المئوية
كتب مؤلفة	٣٧	١٤	١٣	١١	٧٥	١٩,١٣
كتب مترجمة	١٠	٢	١	-	١٣	٣,٣١
كتب محققة	١	-	-	-	١	,٢٥
ببليوجرافيات	٤	٣	١	٢	١٠	٢,٥٥
تقارير	٣	١	٣	٣٠	٣٧	٩,٤٣
أعمال مؤتمرات	-	-	-	٢٦	٢٦	٦,٨٨
بحوث ودراسات	٦٢	٢٤	٢١	٥	١١٢	٢٨,٥٧
أنظمة ولوائح	٣	١	١	٤	٩	٢,٣٠
مستخلصات	٢	١	-	١٩	٢٢	٥,٣٦
كشافات وفهارس	٥	٣	١	٣	١٢	٣,٠٦
أدلة	٥	-	-	٣٣	٣٨	٩,٧٠
معجم وموسوعات	٢	-	٢	٣	٧	١,٧٨
مراجعات علمية	٢	١	-	١	٤	٦,٦٣
كتيبات	٤	٣	-	١٩	٢٦	١,٠٢
الإجمالي	١٤٠	٥٣	٤٣	١٥٦	٣٩٢	
النسبة المئوية	٣٥,٧١	١٣,٥٢	١٠,٩٦	٣٩,٨٠	-	٪١٠٠

يتضح من الجدول رقم (١٢) عن توزيع مطبوعات الجامعة طبقا للمؤلفين والمعدين ارتفاع عدد المطبوعات التي أعدتها وحدات الجامعة الأكاديمية وغيرها، أي غير المنسوبة لمؤلف بعينه مثل أعمال المؤتمرات والمستخلصات والأدلة وما شابهها من مطبوعات، حيث بلغ مجموع هذه المطبوعات ١٥٦ مطبوعًا من جملة إصدارات الجامعة حتى عام ١٤١٤هـ والبالغة ٣٩٢ مطبوعًا أي بنسبة ٨٠ر٣٩٪ .

كما يلاحظ وجود نسبة مرتفعة من المطبوعات التي اشترك في تأليفها أكثر من مؤلف واحد، فقد اشترك مؤلفان في إعداد ٥٣ مطبوعًا، بينما اشترك ثلاثة مؤلفين أو أكثر في إعداد ٤٣ مطبوعًا. ولعل السبب في وفرة عدد مطبوعات التأليف الجماعي هذه يرجع إلى ارتفاع نسبة البحوث والدراسات المدعمة في مطبوعات الجامعة (١١٢ مطبوعًا) والتي يشارك في إجرائها عادة فريق من الباحثين.

الجدول رقم (١٣) مطبوعات الجامعة غير الدورية

التي قامت الجامعة بإصدارها منفردة أو بالاشتراك مع ناشر آخر.

الناشر / المطبوع	الجامعة منفردة	الجامعة مع ناشر آخر	ناشر آخر منفرداً	المجموع
مطبوعات الجامعة باللغة العربية	١٧٤	٨	–	١٨٢
مطبوعات الجامعة باللغة الإنجليزية	٧٢	١٥	٣	٩٠
مطبوعات مركز النشر العلمي باللغة العربية	٩٥	–	–	٩٥
مطبوعات مركز النشر العلمي باللغة الإنجليزية	٢٥	–	–	٣٩٢
الإجمالي	٣٦٦	٢٣	٣	٣٩٢
النسبة المئوية	٩٣,٣٧	٥,٨٧	٠,٧٦	٪١٠٠

يتضح من الجدول رقم (١٣) النشر المشترك للمطبوعات بين الجامعة وناشر خارجي أو بمعرفة ناشر خارجي. والملاحظ أن الجامعة كانت تمارس النشر المشترك قبل إنشاء مركز النشر العلمي، وأنها قد توقفت نهائياً بعد إنشاء المركز عن إصدار مطبوعاتها بالاشتراك مع ناشر أجنبي أو عن إسناد نشر مطبوعاتها لناشر آخر. وقد بلغ عدد المطبوعات التي نشرتها الجامعة بطريقة النشر المشترك ٢٣ مطبوعاً بنسبة ٥,٨٧٪ من إجمالي مطبوعاتها حتى عام ١٤١٤هـ، وكانت معظم إصدارات النشر المشترك باللغة الإنجليزية (١٥) مطبوعاً. أما إصدارات الجامعة التي تولى نشرها ناشر أجنبي فلم يتجاوز عددها (٣) ثلاثة مطبوعات، أي بنسبة ٠,٧٦٪ من إجمالي إصداراتها.

الجدول رقم (١٤) مطبوعات الجامعة غير الدورية باللغتين العربية والإنجليزية موزعة على المطابع طبقًا لسنوات إصدارها *

المطابع / السنوات	مطابع الجامعة	مطابع خارجية	مطابع غير محددة	الإجمالي
١٣٩٢	-	٢	٣	٥
١٣٩٣	-	٨	٤	١٢
١٣٩٤	-	٣	١	٤
١٣٩٥	-	٢	٢	٤
١٣٩٦	٢	٤	٢	٨
١٣٩٧	١	٧	٣	١١
١٣٩٨	٤	٥	٥	١٤
١٣٩٩	٤	٣	٢	٩
١٤٠٠	٧	٧	١	١٥
١٤٠١	١٢	٧	٣	٢٢
١٤٠٢	٢٦	٢	٥	٣٣
١٤٠٣	١٨	٦	٢	٢٦
١٤٠٤	٢٥	٦	٣	٣٤
١٤٠٥	٢٤	٤	٤	٣٢
١٤٠٦	١٤	-	١	١٥
١٤٠٧	٢٦	-	-	٢٦
١٤٠٨	١٦	-	-	١٦
١٤٠٩	٩	-	-	٩
١٤١٠	١٦	٢	-	١٨
١٤١١	٦	-	-	٦
١٤١٢	٨	-	-	٨
١٤١٣	٢٠	-	-	٢٠
١٤١٤	١٩	-	-	١٩
دون تاريخ (د.ت)	١٨	٢	٦	٢٦
الإجمالي	٢٧٥	٧٠	٤٧	٣٩٢
النسبة المئوية	٧٠,١٥	١٧,٨٦	١١,٩٩	١٠٠٪

يبين الجدول رقم (١٤) أن الجامعة كانت تعتمد في عهدها الأول بالنشر على المطابع الخارجية في طباعة إصداراتها، خاصة وأن دخول الجامعة مجال النشر كان سابقا على إنشاء مطابع الجامعة في عام ١٣٩٤هـ وكما توقف النشر المشترك مع إنشاء مركز النشر العلمي عام ١٤٠٥هـ، فكذلك توقفت طباعة بعض إصدارات الجامعة في مطابع خارجية. ومع الفارق بين الحالتين، فإن هذا الاتجاه يوضح عزم الجامعة على الاعتماد على جهودها وإمكاناتها الذاتية في الطباعة والنشر وعدم الاستعانة بجهات خارجية في إعداد إنتاجها الفكري أو تسويقه. ومن ثم فإن جميع المطبوعات التي أصدرها مركز النشر العلمي طبعت بمطابع الجامعة باستثناء أعمال بعض المؤتمرات التي شاركت في تبنيها مؤسسات وطنية أخرى مع الجامعة.

وقد بلغ مجموع الإصدارات التي طبعت في مطابع خارجية ٧٠ مطبوعًا بنسبة ١٧٫٨٦٪ إضافة إلى ٤٧ مطبوعًا آخر صدرت باسم الجامعة دون تحديد المطابع التي طبعت فيها.

* جميع المطبوعات التي أصدرها مركز النشر العلمي طبعت بمطابع الجامعة .

الجدول رقم (١٥) المطبوعات غير الدورية العربية والإنجليزية قبل إنشاء مركز النشر العلمي موزعة على الكليات والمراكز والعمادات والإدارات

الجهة / نوع المطبوعات	كتب مؤلفة	كتب مترجمة	ببليوجرافيات	تقارير	أعمال ومؤتمرات	بحوث ودراسات	أنظمة ولوائح	مستخلصات	كشافات وفهارس	أدلة	معاجم وموسوعات	مراجعات علمية	كتيبات	الإجمالي	النسبة المئوية
الاقتصاد والإدارة (مركز البحوث والتنمية)	٣	–	–	٩	١	٣٦	٧	١	٢	١	٢	–	٣	٦٤	٢٣,٥٢
الآداب والعلوم الإنسانية	٣	–	١	١	–	–	–	–	–	١	–	–	–	٤	١,٤٧
علوم البحار	–	–	٣	٣	١	–	–	١	–	١	–	–	–	٦	٢,٢٠
الأرصاد والبيئة وزراعة المناطق الجافة	٢	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢	٠,٧٣
علوم الأرض	١	–	٢	٢	٢	١٩	–	٤	–	–	–	١	–	٢٩	١٠,٦٦
الهندسة	١١	٣	–	٢	٤	٤	–	٢	–	٣	١	–	١	٣١	١١,٣٩
الطب والعلوم الطبية	–	–	–	–	–	–	–	١	–	–	–	–	–	١	٠,٣٦
العلوم	٤	–	–	١	–	–	–	١	–	١	–	–	–	٧	٢,٥٧
التربية	١	–	–	–	–	١	–	–	–	١	–	–	–	٣	١,١٠
مركز الاقتصاد الإسلامي	٢	٣	٢	١	٥	٢١	–	٢	–	–	–	٣	٢	٤١	١٥,٠٧
مركز وسائل وتكنولوجيا التعليم	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	–	–	–	١	٠,٣٦
معهد الأقليات المسلمة	٢	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	٣	١,١٠
عمادة شؤون الطلاب	–	–	–	١	–	–	–	–	–	١	–	–	٢	٤	١,٤٧
عمادة شؤون الانتساب	–	–	–	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	٠,٣٦
عمادة القبول والتسجيل	–	–	–	١	٢	٢	–	–	–	٤	–	–	–	٩	٣,٣٠
عمادة شؤون المكتبات	–	١	٣	–	–	–	–	–	٤	٥	–	–	١	١٤	٥,١٤
المجلس العلمي	١	–	–	–	–	٢	–	–	–	–	–	–	١	٤	١,٤٧
الدراسات العليا والبعثات	–	–	–	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	٠,٣٦
قسم الطالبات	٣	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٣	١,١٠
الجامعة أو [غير محدد]	١٢	٢	١	١٠	٦	٥	–	–	–	٢	٢	–	٤	٤٤	١٦,١٧
الإجمالي	٤٥	٩	٦	٣٣	٢١	٩٠	٧	١١	٦	٢٠	٥	٤	١٥	٢٧٢	
النسبة المئوية	١٦,٥٤	٣,٣٠	٢,٢٠	١٢,٣٣	٧,٧٢	٣٣,٠٨	٢,٥٧	٤,٠٤	٢,٢٠	٧,٣٥	١,٨٣	١,٤٧	١,٥١	–	١٠٠٪

يبين الجدول رقم (١٥) مدى إسهام كليات الجامعة وقطاعاتها الأخرى في إنتاج المطبوعات غير الدورية قبل إنشاء مركز النشر العلمي عام ١٤٠٥هـ. ويمكن ترتيب الكليات ومراكز البحوث - بوصفها صاحبة الإنتاج الأكاديمي - ترتيبا تنازليا على النحو التالي :

١) كلية الاقتصاد والإدارة/ مركز البحوث والتنمية	٦٤ مطبوعًا بنسبة ٢٣,٥٢٪.
٢) مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي	٤١ مطبوعًا بنسبة ١٥,٠٧٪.
٣) كلية الهندسة	٣١ مطبوعًا بنسبة ١١,٣٩٪.
٤) كلية علوم الأرض	٢٩ مطبوعًا بنسبة ١٠,٦٦٪.
٥) كلية العلوم	٧ مطبوعات بنسبة ٢,٥٧٪.
٦) كلية علوم البحار	٦ مطبوعات بنسبة ٢,٢٠٪.
٧) كلية الآداب والعلوم الإنسانية	٤ مطبوعات بنسبة ١,٤٧٪.
٨) كلية التربية	٣ مطبوعات بنسبة ١,١٠٪.
٩) كلية الأرصاد والبيئة وزراعة المناطق الجافة	مطبوعان بنسبة ٠,٧٣٪.
١٠) كلية الطب والعلوم الطبية	مطبوع واحد بنسبة ٠,٣٦٪.

الجدول رقم (١٦) المطبوعات غير الدورية العربية والإنجليزية قبل إنشاء مركز النشر العلمي موزعة على الكليات والمراكز والعمادات.

نوع المطبوعات / الجهة	كتب مؤلفة	كتب مترجمة	كتب محققة	ببليوجرافيات	تقارير	أعمال ومؤتمرات	بحوث ودراسات	أنظمة ولوائح	مستخلصات	كشافات وفهارس	أدلة	معاجم وموسوعات	مراجعات علمية	كتيبات	الإجمالي	النسبة المئوية
الاقتصاد والإدارة (مركز البحوث والتنمية)	١	–	–	–	–	–	هـ	–	–	–	–	–	–	١	١١	٩,١٧٪
الآداب والعلوم الإنسانية	٣	–	١	–	–	–	١	–	–	–	٢	–	–	–	٧	٥,٨٣٪
علوم البحار	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢	–	–	–	٣	٢,٥٠٪
الأرصاد والبيئة وزراعة المناطق الجافة	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	–	–	–	١	٠,٨٣٪
علوم الأرض	٣	١	٠	٢	–	–	–	–	١	–	–	–	–	–	٨	٦,٦٧٪
الهندسة	٨	١	–	–	١	٣	–	–	–	–	–	٢	–	–	١٥	١٢,٥٠٪
الطب والعلوم الطبية	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢	–	–	–	٢	١,٦٧٪
العلوم	٧	–	–	–	–	–	٢	–	١	–	٢	–	–	٢	١٤	١١,٦٧٪
التربية	١	–	–	–	–	٤	–	–	–	–	١	–	–	–	٦	٥,٠٪
مركز الاقتصاد الإسلامي	٣	–	–	–	–	٤	–	–	–	–	–	–	–	–	٧	٥,٨٣٪
مركز وسائل وتكنولوجيا التعليم	–	١	–	–	١	–	–	–	١	–	١	–	–	٥	٨	٦,٦٧٪
معهد الأقليات المسلمة	–	–	–	–	–	٢	–	٢	–	–	١	–	–	–	٣	٢,٥٠٪
عمادة شؤون الطلاب	–	–	–	–	٢	–	–	–	٧	–	–	–	–	–	٢	١,٦٧٪
عمادة شؤون الانتساب	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٧	٥,٨٣٪
عمادة القبول والتسجيل	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	–	–	–	١	٠,٨٣٪
عمادة شؤون المكتبات	–	–	–	–	٢	–	–	–	١	٦	١	–	–	–	١٠	٨,٣٣٪
المجلس العلمي	–	–	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	٠,٨٣٪
الدراسات العليا والبعثات	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢	–	–	–	٢	١,٦٧٪
قسم الطالبات	–	–	–	–	–	–	١	–	–	–	–	–	–	–	١	٠,٨٣٪
الجامعة [غير محدد]	٤	–	–	٢	–	–	١	–	–	–	١	–	–	٣	١١	٩,١٧٪
الإجمالي	٣٠	٤	١	٤	٤	٥	٢٢	٢	١١	٦	١٨	٢	–	١١	١٢٠	١٠٠٪
النسبة المئوية	٢٥,٠	٣,٣٣	٠,٨٣	٣,٣٣	٣,٣٣	٤,١٦	١٨,٣٣	١,٦٧	٩,١٧	٥,٠	١٥,٠	١,٦٧	–	٩,١٧	١٠٠	

يتضح من الجدول رقم (١٦) حدوث تحول في إنتاج كليات الجامعة ومراكزها البحثية وقطاعات الجامعة الأخرى من المطبوعات بعد تقنين النشر من خلال المجلس العلمي الذي وضع للنشر ضوابط ومعايير، وبعد إنشاء مركز النشر العلمي كجهاز تنفيذي للمجلس في مجال النشر يتولى تطبيق القواعد العلمية للنشر على مطبوعات الجامعة. كما دخلت مجال النشر قطاعات جديدة مثل مجلس البحث العلمي ومركز تطوير التعليم الجامعي ومركز النشر العلمي. ويمكن ترتيب كليات الجامعة ومراكز البحث العلمي القطاعات الأخرى ترتيبا تنازليا بحسب إنتاجها من المطبوعات على النحو التالي :

١) كلية الهندسة	١٥ مطبوعًا بنسبة ١٢,٥٠٪
٢) كلية العلوم	١٤ مطبوعًا بنسبة ١١,٦٧٪
٣) كلية الاقتصاد والإدارة	١١ مطبوعًا بنسبة ٩,١٧٪
٤) عمادة شئون المكتبات	١٠ مطبوعات بنسبة ٨,٣٣٪
٥) كلية علوم الأرض	٨ مطبوعات بنسبة ٦,٦٧٪
٥) مركز تطوير التعليم الجامعي	٨ مطبوعات بنسبة ٦,٦٧٪
٦) مركز الاقتصاد الإسلامي	٧ مطبوعات بنسبة ٥,٨٣٪
٦) مجلس البحث العلمي	٧ مطبوعات بنسبة ٥,٨٣٪
٧) كلية الآداب والعلوم الإنسانية	٧ مطبوعات بنسبة ٥,٨٣٪
٨) كلية التربية	٦ مطبوعات بنسبة ٥,٠٠٪
٨) كلية علوم البحار	٣ مطبوعات بنسبة ٢,٥٠٪
٨) مركز النشر العلمي	٣ مطبوعات بنسبة ٢,٥٠٪
٩) كلية الطب والعلوم الطبية	مطبوعان بنسبة ١,٦٧٪
١٠) كلية الأرصاد والبيئة	مطبوع واحد بنسبة ٠,٨٣٪

وكما هو مبين في الجدول رقم (١٦) فإن هذه المطبوعات تشمل أنواعا متعددة من المطبوعات تدخل فيها التقارير والأدلة واللوائح والكتيبات الإعلامية وغيرها من المطبوعات الرسمية. أما من حيث الإنتاج الأكاديمي فإن كلية الهندسة تأتي في المقدمة حيث أسهمت بثمانية كتب مؤلفة وكتاب مترجم واثنين من المعاجم و ٣ أعمال مؤتمرات، وتليها كلية الاقتصاد والإدارة، ولها كتاب مؤلف، و٩ بحوث، وبعدها كلية العلوم ولها سبعة كتب مؤلفة وبحثان ومستخلص، وتليها كلية علوم الأرض ولها ٣ كتب مؤلفة وكتاب مترجم و٢ ببليوجرافية ومستخلص، وتليها كلية الآداب والعلوم الإنسانية ولها ثلاثة كتب مؤلفة وكتاب محقق وبحث، وتشاركها هذا الترتيب كلية التربية ولها كتاب واحد مؤلف و٤بحوث. أما بقية الكليات وهي: علوم البحار، والأرصاد والبيئة، وزراعة المناطق الجافة، والطب والعلوم الطبية فلم تسهم بأي إنتاج أكاديمي في مطبوعات الجامعة غير الدورية في هذه الفترة.

الجدول رقم (١٧) إجمالي مطبوعات الجامعة غير الدورية باللغتين العربية والإنجليزية موزعة على الكليات والمراكز والعمادات والإدارات.

نوع المطبوعات / الجهة	كتب مؤلفة	كتب مترجمة	كتب محققة	بليوجرافيات	تقارير	أعمال ومؤتمرات	بحوث ودراسات	أنظمة ولوائح	مستخلصات	كشافات وفهارس	أدلة	معاجم وموسوعات	مراجعات علمية	كتيبات	الإجمالي	النسبة المئوية
الاقتصاد والإدارة (مركز البحوث والتنمية)	٤	–	–	–	٩	١	٤٥	٧	–	٢	١	٢	–	٤	٧٥	٪١٩,١٣ ٪٨٠,٢
الآداب والعلوم الإنسانية	٦	–	١	–	١	–	١	–	–	–	٢	–	–	–	١١	٪٢,٣٠
علوم البحار	–	–	–	–	٣	١	–	–	٢	–	٣	–	–	–	٩	٪٠,٧٦
الأرصاد والبيئة وزراعة المناطق الجافة	٢–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	–	–	–	٣	٪٩,٤٤
علوم الأرض	٤	١	–	٢	٢	٢	١٩	–	٥	–	١	–	–	–	٣٧	٪١١,٧٣
الهندسة	١٩	٤	–	–	٣	٧	٤	–	٢	–	٣	٣	١	١	٤٦	٪٠,٧٦
الطب والعلوم الطبية	–	–	–	–	–	–	–	–	١	–	٢	–	–	–	٣	٪٥,٣٥
العلوم	١١	–	–	–	١	–	٢	–	٢	–	٣	–	–	٢	٢١	٪٢,٣٠
التربية	٢	–	–	–	–	–	٥	–	–	–	٢	–	–	–	٩	٪١٢,٢٤
مركز الاقتصاد الإسلامي	٥	٣	–	٢	١	٥	٢٥	–	٢	–	–	–	–	٢	٤٨	٪٠,٥٢
مركز وسائل وتكنولوجيا التعليم	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	–	٣	–	١	٪٠,٧٦
معهد الأقليات المسلمة	٢	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	٣	٪٢,٠٤
مركز تطوير التعليم الجامعي	–	١	–	–	١	–	–	–	–	–	١	–	–	٥	٨	٪٠,٧٦
مركز النشر العلمي	–	–	–	–	–	–	–	٢	–	–	١	–	–	–	٣	٪٢,٠٤
مركز الحاسب الآلي	–	–	–	–	–	٢	–	–	–	–	–	–	–	–	٢	٪٠,٧٦
عمادة شؤون الطلاب	–	–	–	–	١	–	–	–	–	–	١	–	–	٢	٤	٪٠,٥١
عمادة شؤون الانتساب	–	–	–	–	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	٪٠,٠٢
عمادة القبول والتسجيل	–	–	–	–	١	٢	٢	–	–	–	٥	–	–	–	١٠	٪٠,٢٥
عمادة شؤون المكتبات	–	١	–	٥	–	–	–	–	١	١٠	٦	–	–	١	٢٤	٪٢,٥٥
المجلس العلمي	١	١	–	–	–	–	٢	–	–	–	–	–	–	١	٥	٪٦,١٢
الدراسات العليا والبعثات	–	–	–	–	١	–	–	–	–	–	٢	–	–	–	٣	٪١,٢٧
إدارة البحث العلمي	–	–	–	–	–	–	–	–	٧	–	–	–	–	–	٧	٪٠,٧٦
قسم الطالبات	٣	–	–	–	–	–	١	–	–	–	–	–	–	–	٤	٪١,٨٧
الجامعة [غير محدد]	١٦	٢	–	١	١٢	٦	٦	–	–	–	٣	٢	–	٧	٥٥	٪١,٠٢
الإجمالي	٧٥	١٣	١	١٠	٣٧	٢٦	١١٢	٩	٢٢	١٢	٣٨	٧	٤	٢٦	٣٩٢	٪١٤,٠٢
النسبة المئوية	١٩,١٣	٣,٣١	٠,٢٥	٢,٥٥	٩,٤٤	٦,٦٣	٢٨,٥٧	٢,٣٠	٥,٦١	٣,٠٦	٩,٦٩	١,٧٨	١,٠٢	٦,٦٣		٪١٠٠

يبين الجدول رقم (١٧) إجمالي المطبوعات غير الدورية التي أصدرتها قطاعات الجامعة المختلفة منذ نشأة الجامعة وحتى عام ١٤١٤هـ.

ومن هذا الجدول يتضح مدى إسهام كليات الجامعة ومراكزها البحثية وعماداتها المستقلة في الإنتاج الفكري مرتبة ترتيبًا تنازليًا كما يلي :

أ - من الناحية العددية :

١) كلية الاقتصاد والإدارة ومركز البحوث والتنمية.	٧٥ مطبوعًا.
٢) مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي.	٤٨ مطبوعًا.
٣) كلية الهندسة.	٤٦ مطبوعًا.
٤) كلية علوم الأرض.	٣٧ مطبوعًا.
٥) عمادة شؤون المكتبات.	٢٤ مطبوعًا.
٦) كلية العلوم.	٢١ مطبوعًا.
٧) كلية الآداب والعلوم الإنسانية.	١١ مطبوعًا.
٨) عمادة القبول والتسجيل.	١٠ مطبوعات.
٩) كلية التربية / كلية علوم البحار.	٩ مطبوعات.
١٠) مركز تطوير التعليم الجامعي.	٨ مطبوعات.
١١) مجلس البحث العلمي.	٧ مطبوعات.
١٢) المجلس العلمي.	٥ مطبوعات.
١٣) عمادة شؤون الطلاب / قسم الطالبات.	٤ مطبوعات.
١٤) كلية الطب والعلوم الطبية/كلية الأرصاد والبيئة وزراعة المناطق الجافة/مركز النشر العلمي/ الدراسات العليا والبعثات.	٣ مطبوعات.
١٥) مركز الحاسب الآلي.	مطبوعان
١٦) عمادة شؤون الانتساب / مركز وسائل وتكنولوجيا التعليم.	مطبوع واحد.

ب - من ناحية الإنتاج الأكاديمي [أي باستبعاد المطبوعات الرسمية] :

١) كلية الاقتصاد والإدارة : ٤٥ بحثًا، ٤ كتب مؤلفة، ٢ كشافات وفهارس، ٢ معاجم وموسوعات، ١ أعمال مؤتمرات.

٢) مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي : ٢٥ بحثًا، ٥ كتب مؤلفة، ٣ كتب مترجمة، ٥ أعمال مؤتمرات، ٣ مراجعات علمية، ٢ ببليوجرافيات، ٢ مستخلصات.

٣) كلية الهندسة : ١٩ كتابًا مؤلفًا، ٤ كتب مترجمة، ٧ أعمال مؤتمرات، ٤ بحوث، ٣ معاجم.

٤) كلية علوم الأرض : ١٩ بحثًا، ٤ كتب مؤلفة، كتاب مترجم، ٢ ببليوجرافيات، ٥ مستخلصات، ٢ أعمال مؤتمرات، ١ مراجعة علمية.

٥) عمادة شؤون المكتبات : كتاب مترجم، ٥ ببليوجرافيات، ١٠ كشافات، مستخلص واحد.

٦) كلية العلوم : ١١ كتابًا مؤلفًا، بحثان، مستخلصان.

٧) كلية الآداب والعلوم الإنسانية : ٦ كتب مؤلفة، بحثان، مستخلصان.

٨) كلية التربية : كتابان مؤلفان، ٥ بحوث.

٩) كلية علوم البحار : ١ أعمال مؤتمرات، مستخلصان.

١٠) قسم الطالبات : ٣ كتب مؤلفة، بحث واحد.

١١) المجلس العلمي : كتاب مؤلف، كتاب مترجم، بحثان.

١٢) كلية الأرصاد والبيئة وزراعة المناطق الجافة : كتابان مؤلفان.

١٣) كلية الطب والعلوم الطبية : مستخلص واحد.

الجدول رقم (١٨) المطبوعات غير الدورية
التي أصدرتها الجامعة بالعربية والإنجليزية مقسمة حسب موضوعات المعرفة البشرية

القسم ورقم التصنيف	الموضوع	المطبوعات العربية	المطبوعات الإنجليزية	الجملة	عدد المطبوعات في كل قسم	النسبة المئوية
	البحث العلمي/الحاسب الآلي	٥	٤	٩		
(٠٠٠) المعارف العامة	ببليوجرافيات/المعلومات والمكتبات	٣٣	٣	٣٦	٤٥	١١,٤٨
(١٠٠) الفلسفة	علم النفس	٢	–	٢	٢	٠,٥١
	الأديان والعلم	٢	١	٣		
(٢٠٠) الأديان	الدين الإسلامي	١٢	٤	١٦	١٩	٤,٨٥
	الانثروبولوجيا	٦	٣	٩		
	الاقتصاد	٥٣	٢٤	٧٧		
	القانون	٥	–	٥		
(٣٠٠) العلوم الاجتماعية	الإدارة العامة	٥	–	٥	١٦٩	٤٣,١١
	الخدمة الاجتماعية	٢	–	٢		
	التعليم	٥٩	٨	٦٧		
	التجارة	٤	–	٤		
(٤٠٠) اللغات	لغة إنجليزية	–	١	١	١	٠,٢٥
	العلوم (عام)	١	١	٢		
	الرياضيات	٢	–	٢		
	الفيزياء	٥	–	٥		
(٥٠٠) العلوم البحتة	الكيمياء	٥	٢	٧	٦٤	١٦,٣٢
	علوم الأرض	١٠	٢٩	٣٩		
	البيولوجيا	٣	١	٤		
	النبات	١	–	١		
	الحيوان	٢	٢	٤		
	عام	–	١	١		
	الطب	١	٢	٣		
	الهندسة	١٥	٢٢	٣٧		
	الزراعة	٢	١	٣		
	الاقتصاد المنزلي	٣	–	٣		
(٦٠٠) التكنولوجيا	إدارة الأعمال	٢٣	–	٢٣	٧٦	١٩,٣٩
والعلوم التطبيقية	الكيمياء التكنولوجية	٢	–	٢		
	الصناعات	١	–	١		
	المباني	–	٣	٣		
	الفنون (عام)	١	–	١		
(٧٠٠) الفنون	العمارة	١	–	١	٤	١,٠٢
	الألعاب الرياضية	٢	–	٢		
(٨٠٠) الآداب	الأدب	–	٢	٢	٧	١,٧٩
	الأدب العربي	٥	–	٥		
	التراجم	١	–	١		
(٩٠٠) التاريخ والجغرافيا والتراجم	تاريخ أوربا	١	–	١	٥	١,٢٨
	تاريخ المملكة العربية السعودية	٢	١	٣		
الإجمالي		**٢٧٧**	**١١٥**	**٣٩٢**	**٣٩٢**	**٪١٠٠**

يبين الجدول رقم (١٨) إسهام الجامعة في موضوعات المعرفة البشرية حسب تقسيم ديوي العشري. ومن الواضح أن الإسهام الأكبر للجامعة كان في مجالات العلوم الاجتماعية (٣٠٠) حيث بلغ مجموع مطبوعات الجامعة في هذه المجالات ١٦٩ مطبوعًا بنسبة ١١ر٤٣٪ من إجمالي إصداراتها، وكان الاقتصاد في مقدمة هذه المجالات حيث صدر فيه ٧٧ مطبوعًا، ثم التعليم الذي صدر فيه ٦٧ مطبوعًا.

ويأتي في المرتبة الثانية إسهام الجامعة في مجالات التكنولوجيا والعلوم التطبيقية (٦٠٠) التي صدر فيها ٧٦ مطبوعًا بنسبة ٣٩ر١٩٪ وتحتل العلوم الهندسية المكان الأول في هذه المجالات حيث صدر فيها ٣٧ مطبوعًا، ويليها مجال إدارة الأعمال الذي صدر فيه ٢٣ مطبوعًا.

وفي المرتبة الثالثة تأتي العلوم البحتة (٥٠٠) التي صدر في مجالاتها المختلفة ٦٤ مطبوعًا بنسبة ٣٢ر١٦٪، في مقدمتها علوم الأرض التي تمثل ٣٩ مطبوعًا.

وتمثل المرتبة الرابعة المعارف العامة (...) التي أسهمت فيها الجامعة بعدد ٤٥ مطبوعا بنسبة ٤٨ر١١٪ معظمها من الببليوغرافيات ومطبوعات المعلومات والمكتبات.

وفي المرتبة الخامسة يأتي إسهام الجامعة في مجالات الأديان (٢٠٠) بعدد١٩ مطبوعًا بنسبة ٨٥ر٤٪

أما الأقسام الأخرى من التقسيم العشري فقد كان إسهام الجامعة فيها قليلا أو ضئيلا بحيث لم يزد على ٧ مطبوعات في مجالات الآداب (٨٠٠) ، و ٥مطبوعات في مجالات التاريخ والجغرافيا والتراجم (٩٠٠)، و٤ مطبوعات في مجالات الفنون (٧٠٠) ومطبوعين اثنين في علم النفس، أحد مجالات الفلسفة(١٠٠). أما في مجال اللغات (٤٠٠) فلم يزد إنتاج الجامعة عن مطبوع واحد فقط في مجال اللغة الإنجليزية

ثانيا : المطبوعات الدورية :

صدرت عن الجامعة دوريات عديدة منذ بداية نشأتها. ويمكن تقسيم هذه الدوريات بصفة عامة إلى فئتين، أولاهما الدوريات الثقافية العامة أو الأخبارية التي تصدرها العلاقات العامة أو الجمعيات الطلابية أو اللجان الثقافية مثل مجلة «الرائد» التي صدرت في وقت مبكر عن اللجنة الاجتماعية بكلية

الآداب عام ١٣٩٨هـ. وقد أصدرت الجامعة وكلياتها وقطاعاتها المختلفة عدداً غير قليل من هذه النشرات أو المجلات حملت أسماء عديدة مثل «المنار» و «اللقاء الجامعي» و «أخبار الجامعة» وغير ذلك من الأسماء. وقد تظهر مثل هذه المجلات لخدمة غرض مؤقت ثم تختفي فجأة ولم يصدر منها سوى عدد واحد في بعض الأحيان، أو بضعة أعداد في كثير من الأحيان. ومثل هذه المطبوعات لا تتوافر فيها خصائص وسمات المطبوع الدوري كأن تصدر كسلسلة متواصلة أو تكون أعدادها مرقمة بشكل متتابع أو تخصص في موضوع بعينه؛ ومن ثم فسوف تستبعد من مطبوعات الجامعة الدورية ذات الطابع العلمي أساسا. وسوف يقتصر التحليل الببليوجرافي لهذه الفئة من المطبوعات الدورية على المجلات العلمية الصادرة عن الجامعة، حيث إن موضوع هذه الدراسة هو النشر العلمي في الجامعة.

الجدول رقم (١٩)

المطبوعات الدورية التي أصدرتها الجامعة منذ نشأتها وحتى نهاية ١٤١٤هـ

م	عنوان الدورية	تاريخ صدور أول عدد	ملاحظات
	أ - نشرات وكشافات		
١	نشرة الأنظمة السعودية	١٣٩٣	مستمرة في الصدور
٢	الكشاف التحليلي السنوي لصحيفة أم القرى	١٣٩٧	مستمرة في الصدور
٣	نشرة الإضافات لمكتبات جامعة الملك عبدالعزيز	١٤٠٤	مستمرة في الصدور
	ب - مجلات علمية توقفت عن الصدور		
١	مجلة جامعة الملك عبدالعزيز	١٣٩٥	
٢	مجلة معهد الأقليات المسلمة	١٣٩٩	
٣	رسالة التربية	١٤٠٠	
٤	مجلة جدة للبحوث البحرية	١٤٠١	
٥	مجلة التراث الإسلامي	١٤٠٢	
٦	مجلة التربية	١٤٠٣	
٧	بحوث في الاقتصاد والإدارة	١٤٠٥	
٨	بحوث في العلوم	١٤٠٧	
٩	مجلة التربية الإسلامية	١٤٠٣	
١٠	Islamic Education Quarterly	١٣٩٩	
١١	Muslim Educatien Research Programmes	١٤٠٢	
١٢	Scientific & Educational Research Programmes	-	

تابع الجدول رقم (١٩)

م	عنوان الدورية	تاريخ صدور أول عدد	ملاحظات
	ج – مجلات علمية تغير عنوانها واستمرت في الصدور بعنوان آخر		
١	مجلة مركز الجيولوجيا التطبيقية	١٣٩٤	
٢	مجلة الاقتصاد والإدارة	١٣٩٥	
٣	المجلة العلمية لكلية العلوم	١٣٩٧	
٤	مجلة معهد الجيولوجيا التطبيقية	١٣٩٩	
٥	مجلة كلية علوم الأرض	١٤٠١	
٦	مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية	١٤٠١	
٧	مجلة كلية الهندسة	١٤٠١	
٨	مجلة كلية الملك عبدالعزيز الطبية	١٤٠١	
٩	مجلة كلية علوم البحار	١٤٠٢	
١٠	مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي	١٤٠٣	
	د – مجلات علمية تصدر حالياً		
١	مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الآداب والعلوم الإنسانية	١٤٠٨	
٢	مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصاد والإدارة	١٤٠٨	
٣	مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : علوم الأرض	١٤٠٨	
٤	مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : العلوم التربوية	١٤٠٨	
٥	مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصاد الإسلامي	١٤٠٩	
٦	مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : العلوم	١٤٠٩	
٧	مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : العلوم الهندسية	١٤٠٩	
٨	مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الأرصاد والبيئة وزراعة المناطق الجافة.	١٤١٠	
٩	مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : علوم البحار	١٤١٠	
١٠	مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : العلوم الطبية	١٤١١	

ويبين الجدول رقم (١٩) المطبوعات الدورية التي أصدرتها الجامعة منذ نشأتها ومن هذا الجدول يتضح حرص جميع كليات الجامعة على إصدار مجلة علمية متخصصة لكل منها، منذ بداية نشاطها الأكاديمي، باستثناء كلية الأرصاد والدراسات البيئية (كلية الأرصاد والبيئة وزراعة المناطق الجافة حاليًا) والتي أصدرت مجلتها ضمن إصدارات مجلة جامعة الملك عبدالعزيز اعتبارًا من عام ١٤١٠هـ كما يتبين إسهام مراكز البحوث المتخصصة في الجامعة بإصدار دوريات متخصصة متميزة لاتزال مستمرة في الصدور وإن تغيرت أسماؤها بحكم التطورات النشرية في الجامعة. ومن أبرز هذه الدوريات إصدارات مركز البحوث والتنمية التابع لكلية الاقتصاد والإدارة، ونشرة الأنظمة السعودية التي بدأ صدورها عام ١٣٩٤هـ، ثم صدر العدد الخاص بعام ١٣٩٣هـ لاحقًا، ومازالت هذه الدورية تصدر بانتظام حتى الآن باسم "الأنظمة السعودية"، ومجلة الاقتصاد والإدارة التي بدأ صدورها في عام ١٣٩٥هـ، وتغير اسمها إلى بحوث في "الاقتصاد والإدارة" عام ١٤٠٥هـ، ثم أصبحت تصدر كواحدة من إصدارات مجلة جامعة الملك عبدالعزيز العشرة.

ولعل أول مجلة علمية متخصصة أصدرتها إحدى كليات الجامعة هي "مجلة مركز الجيولوجيا التطبيقية" وهو الاسم الأصلي لكلية علوم الأرض قبل انضمامها للجامعة ثم تغير الاسم إلى "مجلة معهد الجيولوجيا التطبيقية"، وأخيراً أصبحت هذه المجلة تصدر ضمن الإصدارات المتخصصة لمجلة جامعة الملك عبدالعزيز.

وشأنها في ذلك شأن مجلة علوم البحار التي بدأت في الصدور عام ١٤٠١هـ باسم "مجلة جدة للبحوث البحرية" ثم تغير اسمها إلى "مجلة كلية علوم البحار" في العام التالي ١٤٠٢هـ، وهي تصدر الآن ضمن إصدارات مجلة جامعة الملك عبدالعزيز.

وأصدرت كلية العلوم "المجلة العلمية لكلية العلوم" عام ١٣٩٧هـ، وقد تغير اسمها إلى "بحوث في العلوم" والتي صدر منها عدد واحد فقط عام ١٤٠٧هـ وتصدر الآن ضمن إصدارات مجلة جامعة الملك عبدالعزيز.

وقد شهدت الفترة السابقة على إنشاء مركز النشر العلمي وإصدار المجلة الموحدة للجامعة في عام ١٤٠٨هـ صدور عدة دوريات متخصصة في التربية باللغتين العربية والإنجليزية وبيانها كالآتي:

١ – Islamic Education Quarterly, 1399

٢ – رسالة التربية، ١٤٠٠هـ.

٣ – مجلة التربية، ١٤٠٣هـ.

٤ – مجلة التربية الإسلامية، ١٤٠٣هـ.

٥ – Muslim Education, 1402.

وقد توقفت هذه المجلات كلها، وأصبحت "العلوم التربوية" إحدى الإصدارات المتخصصة لمجلة جامعة الملك عبدالعزيز، وصدر أول عدد منها عم ١٤٠٨هـ.

والواقع أن هذه التعديلات في أسماء دوريات الجامعة، وتوقفها عن الصدور، أو استبدالها بغيرها، إنما يرتبط بتطورات تاريخية في حياة الجامعة في عهدها الأول حيث انفصلت عنها بعض الكليات والمراكز وانضمت إليها معاهد أخرى، وهو أمر طبيعي في طور التأسيس. أما وقد اكتملت كليات الجامعة ومراكزها البحثية وتكاملت، فقد استقرت أوضاع النشر عمومًا، وأصبح للجامعة مجلة واحدة تصدر منها عشرة إصدارات متخصصة منذ عام ١٤٠٨هـ.

وقد انفردت مجلة الاقتصاد والإدارة بإصدار أول كشاف موضوعي لأعدادها الثمانية الأولى، وقد صدر بعنوان "كشاف أبجدي وموضوعي للأعداد من ١ إلى ٨: ١٣٩٥-١٣٩٩هـ-١٩٧٥-١٩٧٩م" كما أصدر مركز البحوث والتنمية فهرسًا موضوعيًا لأحد أعداد نشرة الأنظمة السعودية بعنوان "فهرس موضوع للأنظمة المنشورة سنة ١٣٩٤هـ" وهذه الإصدارات إنما تدل على اهتمام مبكر بالأعمال الببليوجرافية وخصوصًا عمليات التكشيف وإصدار الفهارس للدوريات، ، وإن كان هذا الاهتمام لم يستمر .

ومن الظواهر الجديرة بالتسجيل اهتمام بعض إصدارات مجلة جامعة الملك عبدالعزيز بإصدار أعداد خاصة تغطي مناسبات علمية معينة، فخصصت مجلة علوم الأرض مجلدها الثالث لعام ١٤١٠هـ/١٩٩٠م لتغطية أعمال الندوة السعودية الأولى لعلوم الأرض المنعقدة في جدة عام ١٤٠٩هـ (١٩٨٩م)، كما أصدرت مجلة العلوم الهندسية عددًا خاصًا في عام ١٤١٣هـ/١٩٩٣م يتضمن أبحاثًا مختارة من الندوة السعودية الأولى عن الطاقة واستخداماتها والمحافظة عليها والمنعقدة في جدة ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

نتائج الدراسة

١ – إن جامعة الملك عبدالعزيز تطبق حاليًا قواعد النشر العلمي وتقنياته في إصداراتها المختلفة كما يتضح ذلك مما يلي :

أ – فيما يتعلق بإخراج المطبوعات العلمية:

تلتزم الجامعة حاليًا بتسجيل البيانات الببليوجرافية تطبيقًا لمواصفات الهيئة الدولية للتوحيد القياسي International Organization for Standardization (ISO) واكتمال عناصر الأوائل في كل مطبوعاتها الدورية وغير الدورية، ويشمل ذلك :

المطبوعات الدورية : طباعة المعلومات الأساسية على الغلافين الخارجي والداخلي للمجلة، وكذلك الرقم الدولي للدورية ISSN، ورقم الإيداع، إضافة إلى طباعة هذه المعلومات على الصفحة الأولى من البحث : اسم المجلة ، رقم المجلد، وتاريخه، صفحات البحث مع استكمال عناصر البحوث في الدوريات : مستخلص بلغتين، توثيق، هوامش، مراجع، ملاحق.

المطبوعات غير الدورية : تصنيف مكتبة الملك فهد (المكتبة الوطنية) مما يسهل تصنيف هذه المطبوعات في المكتبات، واستخدام الرقم الدولي المعياري للكتب ISBN مما يسهل عملية الاختزان والاسترجاع وعمليات الاشتراكات والتبادل، وكذلك تدوين رقم الإيداع القانوني.

ب – إضفاء طابع مميز على مطبوعات الجامعة. فمن ناحية التصميم تلتزم الجامعة بالقطع النمطي للكتب وهو مقاس ١٧ × ٢٤ سم، مع استعمال القطع الكبير ٢١ × ٢٨سم لبعض الكتب التي تتطلب طبيعتها ذلك، والتي تعتمد مادتها على صور أو أشكال كبيرة الحجم. ولاشك أن استخدام مواصفات ومقاييس محددة لمطبوعات الجامعة يسهل عملية تجميعها في المكتبات. كما تستخدم الجامعة اللون الأزرق الفاتح كأرضية تميز مطبوعاتها، وإن كانت لا تلتزم دائمًا

بهذا اللون المميز حسبما تقتضيه طبيعة موضوع الكتاب.

ج - إخراج الجداول والرسوم بالشكل الملائم حسب التخصص العلمي.

د - استخدام التقنية الحديثة في صف المادة العلمية للمطبوعات، فبالإضافة إلى ما تستخدمه المطابع من أجهزة وماكينات حديثة وكذلك الحاسب الآلي، يقوم كذلك كثير من المؤلفين حالياً بصف مؤلفاتهم على الحاسب الآلي وفقًا لمواصفات يحددها مركز النشر العلمي. وتقدم المؤلفات للمركز مادة جاهزة للتصوير camera-ready، وبهذه الطريقة يمكن اختصار كثير من مراحل الصف والتحرير والتجارب. وبهذا يتحقق الفرضان الأول والثاني من فروض الدراسة.

٢ - رغم هذا التقدم الكبير في تطبيق قواعد النشر العلمي، فإن المفهوم المعياري للكتابة العلمية والنشر العلمي لم يرسخا بعد بالدرجة الكافية بين الباحثين وأعضاء هيئة التدريس. كما يتضح من كثرة الملاحظات التي تبديها إدارة النشر بمركز النشر العلمي على أصول المطبوعات لكي يتداركها المؤلفون والباحثون.

٣ - كما يلاحظ في مجال العلوم الاجتماعية وجود اختلاف في أسلوب التوثيق باستخدام المصادر والمراجع في إطار العلم الواحد. ويلاحظ أيضًا الخلط بين استخدام الهوامش أو الحواشي Footnotes والمصادر والمراجع References والببليوغرافيا Bibliography. وربما يعزى السبب في ذلك إلى اختلاف المدارس التي ينتمي إليها الباحثون، والأولى أن يلتزم الكاتب باستخدام نظام الاستشهاد Citation للمجلة العلمية التي يكتب لها حسبما تقضي به قواعد النشر في المجلة.

٤ - إن جميع إصدارات الجامعة العلمية تخضع للتحكيم، وليس من شك في أن إخضاع البحوث للتحكيم قبل نشرها يرفع مستوى النشر، فلا يجيز المجلس العلمي نشر أية مطبوعات إلا بعد تحكيمها والتحقق من تنفيذ ملاحظات المحكمين. وكذلك تنص قواعد نشر المجلات العلمية في مادتها السادسة على أن لاتنشر البحوث العلمية في مجلات الجامعة إلا بعد أن يجيز صلاحيتها حكمان. بل إن مبدأ التحكيم قبل النشر يطبق أيضا على البحوث العلمية المدعومة من الجامعة إذا أريد نشرها، مع أن هذه البحوث خضعت للتحكيم أصلا عن

طريق أجهزة البحث العلمي. ولكن المجلس العلمي وضع معايير وضوابط لنشر هذه البحوث من بينها أن تخضع للتحكيم من قبل مختصين يتم اختيارهم وتكليفهم من قبل المجلس العلمي*.

وبذلك يتحقق الفرض الثالث من فروض الدراسة.

٥ - يتضح من استعراض إصدارات الجامعة غير الدورية أنها لاتسير وفق خطة أو سياسة محددة للنشر، فقد تركز اهتمام الجامعة فترة من الزمن على الاقتصاد الإسلامي بحوثًا وتأليفًا وترجمة، ثم فتر هذا الاهتمام نسبيًا. وكانت الجامعة تصدر عددًا كبيرًا من السلاسل بلغ عددها ١٦ سلسلة باللغة العربية، و١٢ سلسلة باللغة الإنجليزية. وهذه السلاسل التي كانت تحمل أسماء وعناوين مختلفة توقفت كلها أو معظمها فجأة، ولم يصدر سوى بضعة أعداد من بعض هذه السلاسل. ومن هنا يبدو النشر عشوائيا لايحكمه تخطيط سواء فيما يتعلق بنوع المطبوعات التي تصدرها، أو الموضوعات التي تنشرها.

٦ - لم يمارس المجلس العلمي - بصفته المسئول عن النشر في الجامعة - صلاحياته المنصوص عليها في لائحة النشر العلمي "قواعد تعضيد التأليف والترجمة والنشر" بتكليف بعض المؤلفين أو المترجمين بتأليف أو ترجمة كتب معينة يرى أهميتها أو ضرورتها لأنها تتفق وأهداف الجامعة، أو لسد الفراغ أو النقص في إصدارات الجامعة. ولعل مرجع ذلك عدم وجود خطة للنشر العلمي في الجامعة حتى الآن.

٧ - لم يوجه المجلس العلمي الكليات أو المراكز البحثية بالجامعة إلى الاهتمام بموضوعات معينة في مجال النشر، ويقتصر دور المجلس حاليًا على إجازة أو رفض الأعمال التي تقترح الكليات والمراكز نشرها، وذلك بعض تحكيمها بواسطة المجلس.

٨ - فيما يتعلق بتحقيق كتب التراث، لم يتضمن إنتاج الجامعة سوى كتاب واحد محقق من التراث المخطوط وهو عبارة عن رسالة ماجستير بقسم المكتبات والمعلومات بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، مما يشير إلى عدم الإسهام في إحياء التراث الإسلامي، رغم

* انظر قرار المجلس العلمي رقم (٣) في اجتماعه الثاني عشر بتاريخ ١٧ / ٦ / ١٤٠٧هـ فيما يتعلق بنشر الأبحاث العلمية المدعومة من الجامعة من هذا البحث.

أن أحد أهداف جامعة الملك عبدالعزيز المنصوص عليها في نظامها الأساس هو "العناية الخاصة بالدراسات الإسلامية وأبحاثها"، وهو هدف يحتل المرتبة الثانية من بين أهداف الجامعة. بل لقد جاء هذا الهدف مفصلاً ومحدداً في اختصاصات المجلس العلمي فيما يتعلق بالنشر وفقًا للائحة المجلس المعدلة الصادرة عام ١٤٠٦هـ، والتي تنص على ضرورة توجيه العناية بصفة خاصة إلى "البحوث والدراسات العربية"، و "جمع وتحقيق ونشر التراث الإسلامي والعربي وتيسير الاستفادة منه".(*)

٩ - لم تتضمن إصدارات الجامعة نشر أي عمل إبداعي، أو نشر عمل من الأعمال الكلاسيكية والجادة التي لاتقبل على نشرها دور النشر التجارية، مع أنه لايوجد في لوائح النشر بالجامعة مايحول دون ذلك، لاسيما وأن دور أو مراكز النشر الجامعية لاتستهدف تحقيق ربح مادي من منشوراتها.

وبذلك لايتحقق الفرض السادس من فروض الدراسة.

١٠- بلغت نسبة الكتب المترجمة ٣١ر٣٪ من جملة إصدارات الجامعة. وهو إسهام ضئيل لايتفق وأهداف الجامعة التي ينص نظامها على أن اللغة العربية هي لغة التعليم، وأن التدريس باللغة الإنجليزية استثناء وليس قاعدة. ومن ثم ينتظر من الجامعة أن تقوم بدور كبير في ترجمة الكتب العلمية والدراسية إلى اللغة العربية إضافة إلى دورها الثقافي والريادي في ترجمة الأعمال الكلاسيكية، ومتابعة التطور الفكري والعلمي في العالم، وملاحظة النمو المتزايد للمعلومات.

١١- تعددت منافذ توزيع إصدارات الجامعة، فلم يعد توزيع مطبوعات الجامعة مقصوراً على الإهداء والتبادل؛ بل أصبحت هذه المطبوعات متوافرة في المكتبات التجارية في معظم مدن المملكة الرئيسة مما يجعلها في متناول القراء والباحثين. ويبلغ عدد المكتبات التجارية التي تعاقدت مع مركز النشر العلمي لتوزيع مطبوعات الجامعة في مختلف مدن المملكة حتى تاريخ إصدار هذه الدراسة ٢٧ مكتبة من بينها ٢١ مكتبة في مدينة جدة. وتباع لهم بسعر تكلفة الطباعة، أو بسعر رمزي كما هو الحال بالنسبة للدوريات التي تصدرها الجامعة طبقا لقرار مجلس الجامعة في هذا الشأن.

(*) انظر : تعديل اختصاصات المجلس العلمي في مجال النشر، من هذا البحث.

١٢- اعتماد طريقة بيع الكتب بواسطة البريد خاصة للمناطق التي لاتوجد بها منافذ لتوزيع مطبوعات الجامعة، أو في خارج المملكة العربية السعودية، وبذلك أصبحت إصدارات الجامعة متاحة لمن يطلبها من القراء والباحثين في كل مكان، رغم محدودية هذه الطريقة في التوزيع، كما أنها لاتغني بالطبع عن التعاقد مع دور التوزيع في الخارج من أجل الترويج للإنتاج الفكري للجامعة.

١٣- يهدي مركز النشر العلمي مطبوعاته لجميع الجامعات والكليات والمكتبات العامة ومراكز المعلومات في المملكة بالإضافة إلى معظم الدوائر والمؤسسات الحكومية والعامة. كما يتم تزويد الملحقيات الثقافية السعودية وأندية الطلبة السعوديين في الخارج بجميع إصدارات الجامعة، هذا بالإضافة إلى إهدائها لغالبية الجامعات بالدول العربية والإسلامية وعدد من المكتبات العالمية.

١٤- تشارك الجامعة بمطبوعاتها في كثير من معارض الكتب المحلية والإقليمية والدولية الشهيرة والتي تعد فرصة طيبة للتعريف بالإنتاج الفكري للجامعة في هذه التظاهرات الثقافية.

١٥- اتسعت قاعدة الاشتراك من داخل المملكة وخارجها في الإصدارات المتخصصة لمجلة جامعة الملك عبدالعزيز ونشرة الأنظمة السعودية.

وبذلك يتحقق الفرض السابع إلى حد كبير وهو أن إصدارات الجامعة تصل إلى المتسفيدين منها.

١٦- توقفت الجامعة عن نشر إنتاجها العلمي والفكري بالمشاركة مع ناشرين آخرين من خارج المملكة، رغم أن عدداً غير قليل من إصدارات الجامعة في بداية عهدها بالنشر تم طبعها ونشرها بالاشتراك مع بعض دور النشر الأجنبية، ومع أن اعتماد الجامعة على نفسها في إصدار مطبوعاتها له فوائد كثيرة للجامعة، إلا أن للنشر المشترك أيضًا مزايا جيدة في الخروج من الدائرة المحلية الضيقة نسبيًا والاستفادة من إمكانات الناشرين الأجانب في طباعة كتب معينة، وفي توسعة قاعدة توزيع مطبوعات الجامعة.

١٧- يقتصر نشر الكتب في الجامعة على مؤلفات أساتذة الجامعة، وإن كانت دوريات الجامعة تنشر بحوثًا لأساتذة من خارج الجامعة.

١٨- بلغت نسبة التأليف المشترك في الإنتاج الفكري والعلمي للجامعة ٢٤ر٤٨٪ من

مجموع إصدارات الفترة التي تناولها البحث. وقد يكون التأليف المشترك دليلاً على وجود بحث علمي جاد يعتمد على جهود جماعية وفرق بحث منظمة، وإن كانت هناك نسبة لا بأس بها من التأليف المشترك للكتب الدراسية التي تتضافر فيها جهود عدد من الأساتذة لوضع كتاب دراسي يختص كل مؤلف بباب أو فصل منه.

١٩- رغم أن الجامعة تضم ١٠ كليات بها ١٠٤ أقسام أكاديمية تدرس بها معظم التخصصات سواء من العلوم التطبيقية والبحتة أو من العلوم الاجتماعية والإنسانية، فإن إصداراتها من الكتب والبحوث العلمية لاتغطي جميع التخصصات التي تدرس بها، وإن كانت الجامعة من جهة أخرى - تصدر عشرة إصدارات متخصصة من الدورية التي تحمل اسمها "مجلة جامعة الملك عبدالعزيز"، وتغطي جميع التخصصات التي تدرس بكلياتها العشر إضافة إلى مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي.

وبذلك يتحقق الفرض الخامس جزئيا.

٢٠- تضمنت إصدارات الجامعة تخصصاً علمياً تميزت به وهو دراسات وبحوث الاقتصاد الإسلامي.

٢١- شملت إصدارات الجامعة مختلف أنواع المطبوعات من كتب مؤلفة وبحوث وتحقيق وترجمة وكشافات ومستخلصات ومعاجم وببليوجرافيات وأعمال مؤتمرات وغيرها. وإن كان الإنتاج في بعض هذه الأوعية ضئيلا جدا لايتجاوز إصداراً واحداً فقط، كما هو الحال بالنسبة للكتب المحققة على سبيل المثال، بنسبة ٢٥ر٠٪ والمعاجم والموسوعات التي كانت نسبتها ٧٨ر١٪ وتمثل البحوث أعلى نسبة في إنتاج الجامعة في فترة الدراسة بنسبة ٥٧ر٢٨٪ تليها الكتب المؤلفة بنسبة ١٢ر١٩٪.

وبذلك يتحقق الفرض الرابع إلى حد كبير.

التوصيات

(١) أن تضع الجامعة لنفسها سياسة واضحة المعالم للنشر بما يتفق والأهداف المنوطة بها في نظامها الأساس، وبما حددته لائحة المجلس العلمي المعدلة، وبما يتمشى مع وضعها كجامعة إقليمية حيث إنها هي الجامعة الوحيدة التي تقدم معظم التخصصات العلمية في المنطقة الغربية من المملكة. وهي منطقة غنية بتراثها الحضاري وبيئتها الساحلية، وعمارتها العربية.

(٢) أن تولي الجامعة مزيداً من الاهتمام لكتب التراث الإسلامي لما تحتويه من كنوز معرفية ضخمة في كل المعارف والعلوم، والإسهام في خدمة الفكري الإسلامي بشكل عام.

(٣) أن يمارس المجلس العلمي صلاحياته بتكليف المؤلفين والمترجمين والمحققين والباحثين بإعداد الكتب ذات العلاقة بالمجالات التي يحددها المجلس في إطار سياسة النشر بالجامعة.

(٤) النظر في إمكانية نشر الأعمال الإبداعية والدراسات الجادة تشجيعاً للحياة الثقافية في المنطقة الغربية.

(٥) الدخول في مجال النشر المشترك مع دور النشر الأجنبية الكبرى لفتح آفاق جديدة للاستفادة من إصدارات الجامعة وتوزيعها على نطاق واسع.

(٦) عدم التقيد بالانتماء الوظيفي بالاقتصار على المؤلفات أو المترجمات وأعمال التحقيق التي يتقدم بها منسوبو الجامعة فقط، وقبول نشر الأعمال التي يقوم بإعدادها مؤلفون من الخارج - سواء من داخل المملكة أو خارجها- على نحو ماتسير عليه إصدارات مجلة جامعة الملك عبدالعزيز من نشر بحوث لأساتذة من خارج الجامعة.

(٧) تنظيم دورات وحلقات للتعريف بالمفاهيم المعيارية للنشر العلمي وقواعده وتقنياته وخاصة لأعضاء هيئة التدريس الجدد، وكذلك طلاب الدراسات العليا.

(٨) تطوير مطابع الجامعة وتعزيز قدراتها الفنية سواء بالأجهزة أو بآلات الطباعة الحديثة أو بالكفاءات والخبرات، ورفع مستوى العاملين بها.

(٩) الفصل بين خط إعداد الإصدارات العلمية في المطابع وإنتاج المطبوعات الرسمية أو الإدارية، حيث تستأثر هذه المطبوعات الرسمية بجانب كبير من نشاط المطابع لتوفير احتياجات القطاعات والوحدات

الإدارية في الجامعة، وهي احتياجات كثيرة، وكثيرا ما تأخذ طابع العجلة والسرعة في التنفيذ.

(١٠) الإسهام في نشر الوعي العلمي ورفع المستوى الثقافي لعامة الناس، لأن الجامعة لاتقتصر رسالتها على التدريس، والبحث العلمي، وإنما لها دور ثقافي في خدمة المجتمع.

(١١) وضع خطة لترجمة الكتب الأساسية والمراجع في التخصصات العلمية المختلفة، تمشيا مع ما نص عليها نظام الجامعة مع أن اللغة العربية هي لغة التعليم، وأن التدريس باللغة الإنجليزية استثناء من هذه القاعدة.

(١٢) توسعة اختصاصات مركز النشر العلمي بحيث يشمل إدارة خاصة للترجمة تتولى تشجيع الترجمة في الجامعة، حيث إن هذا النشاط جزء لايتجزأ من أعمال دور النشر والتي تشمل التأليف والترجمة والنشر والتوزيع.

(١٣) نشر الأعمال الكلاسيكية والدراسات الجادة التي لاتقبل على نشرها دور النشر التجارية التي تستهدف الربح، وهو جزء من رسالة الجامعة في إثراء الحياة الثقافية في المجتمع.

(١٤) دعم مركز النشر العلمي بالمحررين الأكاديميين ذوي الخبرة في النشر العلمي وكذلك بالمراجعين اللغويين (عربي/إنجليزي).

(١٥) وضع خطة لتوزيع إصدارات الجامعة على أوسع نطاق في الداخل والخارج بحيث يتم إيصالها إلى المستفيدين المحتملين فور صدورها حتى تكتمل حلقات النشر ويتحقق هدفه الأسمى. ويتم ذلك بتنظيم شبكة متكاملة من منافذ التوزيع في كل أنحاء المملكة، والاتفاق مع بعض الموزعين النشطين خارج المملكة على توزيع مطبوعات الجامعة.

(١٦) إعداد برامج مدروسة للإعلان عن إنتاج الجامعة الفكري والعلمي، وتنظيم إعلام جيد لجمهور المستفيدين من هذا الإنتاج حتى يكون على علم بنوعية الكتب المنشورة وبقيمتها العلمية، ولتعريفه بأماكن التوزيع.

(١٧) عمل الترتيبات للاستفادة من حصيلة بيع الكتب الدراسية في تمويل إصدارات جديدة.

(١٨) تحديد اختصاصات هيئات تحرير الإصدارات الخاصة بمجلة جامعة الملك عبدالعزيز بكل دقة، وأن تقوم هذه الهيئات بممارسة مسئولياتها حتى تصل أصول هذه الإصدارات الى مركز النشر العلمي مستوفية لشروط النشر مما يوفر الكثير من الوقت والجهد.

الهوامش

(١) **هشام عبدالله عباس**. حركة النشر بجامعة الملك عبدالعزيز - جدة : مركز النشر العلمي، ١٤٠٦هـ، ص ١٣ .

(٢) **UNESCO**, Statistical Yearbook 1992, Introductory Texts in Arabic, p. A - 69.

(٣) Ibid,., P.A. - 69.

(٤) **UNESCO**, Statistical Yearbook, 1992, op. cit, P.A-68.

(٥) **UNESCO**, Statistical Yearbook, 1992, op. cit, P.A-69.

(٦) **شعبان خليفة**. فذلكات في أساسيات النشر الحديث .- القاهرة : العربي للنشروالتوزيع، ١٩٩٢، ص ١٤ .

(٧) **أحمد محمد الشامي**، سيد حسب الله. المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات .- الرياض : دار المريخ ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨ م، ص ١١٦٤ .

(٨) المرجع السابق، ص ١١١٧ .

(٩) **أحمد أنور عمر**. الكتاب المدرسي .- الرياض: دار المريخ ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م، ص ٩ .

(١٠) **شعبان خليفة**. فذلكات في أساسيات النشر الحديث، مرجع سابق، ص ٥ .

(١١) **John P. Dessauer**, Book Publishig : What It Is, What It Does, 2nd ed. New York & London : R. R. Bowker Company, 1981, p. 215.

(١٢) **Geoffrey Ashall Glaister**, Glossary of the Book, 2nd ed. London: George Allen & Unwin Ltd, 1979, p. 114.

(١٣) **Gladys S. Topiks**. Book Publishing : An Editor's-Eye View, **in-Mary Frank Fox** (ed.), Scholarly Writing and Publishing: Issues, Problems, and Solutions, Boulder & London: Westview Press, 1985, p. 74.

(١٤) **Caroline Hodges Persall**, Scholars and Book Publishing in : **Mary Frank Fox** (ed.), Scholarly Writing and Publishing : Issues, Problems, and Solutions, Boulder & London : Westview Press, 1985, p. 34.

(١٥) **John. P. Dessauer**, op. cit., 1981, p.214.

(١٦) Ibid, p. 211.

(١٧) **Chandler B. Grannis,** New Directions for University Press, Library Journal, Aug. 1986, p. 70.

(١٨) **Geoffrey Ashall Glaister**, Glossary of the Book, op. cit... 1979, p. 114.

(١٩) **أحمد محمد الشامي**، سيد حسب الله. المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات، مرجع سابق، ص ٦٢١ .

(٢٠) **Leslie Morton & Shane Godbolt (eds.),** Information Sources in the Medical Sciences, 4th. ed., London: Bowker, 1992, p. 26.

(٢١) **S.M. Lawani,** Bilbiometrics : Its Theoritical Foundations, Methods and Applications, Libri 1981, vol. 31, No. 4, p. 294.

(٢٢) Ibid., pp. 294 - 95.

(٢٣) Ibid., p. 295.

(٢٤) أوديت مارون بدران، البيليومتركس أو قياس المصادر : معالجة أدبيات الموضوعات المختلفة بالطرق الكمية.- بغداد : قسم المكتبات، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٧، ص ٣ .

(٢٥) المرجع السابق، ص ١٦ .

(٢٦) **أحمد محمد الشامي،** سيد حسب الله. المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات، مرجع سابق، ص ١٤٦ .

(٢٧) **حشمت قاسم.** دراسات في علم المعلومات.- القاهرة : مكتبة غريب، د.ت، ص ١٣٤ .

(٢٨) **أحمد تمراز،** البيليومتريقا : دراسة في القياس الكمي للبيانات البيليوغرافية، م٧، ع١، رجب ١٤٠٦، ص ٤٢ .

(٢٩) **أحمد تمراز.** الأساليب البيليومترية في الإدارة المكتبية، حولية المكتبات والمعلومات، م١، كلية العلوم الاجتماعية بالرياض، جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، ١٤٠٥ / ١٤٠٦هـ، ص١٣٤ .

(٣٠) المرجع السابق، ص ١٣٤ .

(٣١) **حشمت قاسم** . دراسات في علم المعلومات، مرجع سابق، ص ١٣٤ .

(٣٢) **محمد عياش حسن هاشم.** خصائص الاستشهادات المرجعية للباحثين في علم الأحياء بجامعتي الملك عبدالعزيز وأم القرى بمكة المكرمة. ١٤٠٨هـ. رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الملك عبدالعزيز، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٤٠٨هـ.

(٣٣) **حسناء محجوب.** النشر الأكاديمي بالجامعات المصرية مع التركيز على جامعات القاهرة، عين شمس، الأزهر، حلوان. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٩٢م.

(٣٤) **Douglas Pearce Indonesia : Book Development,** Sept.-December 1973, UNESCO, Serial No. RMO. RD/ DBR, Paris, June 1974, p. 27.

(٣٥) **Chandler B. Grannis,** The Structure and Functions of the Book Business, in: **Elizabeth A. Geiser** et al. (eds.) The Business of Book Publishing, Papers by Practioners, Westview Press, Boulder and London, 1985, p. 1.

(٣٦) Ibid., p. 14.

(٣٧) **شعبان خليفة.** فذلكات في أساسيات النشر الحديث، مرجع سابق، ص ٥ .

(٣٨) **الضبيعان.** صناعة الكتاب في المملكة العربية السعودية، ترجمة وعرض جعفر إبراهيم التاي، عالم الكتب، م٨، ع٢ (ربيع الآخر ١٤٠٨هـ)، ص ٢ .

(٣٩) **Chandler B. Grannis**, op. cit, p. 12.

(*) **مؤلف أمريكي**، وصحفي محرر وناشر، وله خبرات واسعة في مجال النشر العلمي، وكان مديراً لمطبعة جامعة تمبل بفيلادلفيا، وابتداءً من عام ١٩٦١م حتى عام ١٩٦٩م كان مديراً للتحرير في مطبعة جامعة شيكاغو.

(٤٠) **موريس أنجلش**، مطبعة الجامعة في خدمة العلم، رسالة اليونسكو، العدد ١٣٤، أغسطس ١٩٧٢، الطبعة العربية لرسالة اليونسكو.- القاهرة، ص٢٩ .

(**) نشر هذا المقال عام ١٩٧٢م.

(٤١) المرجع السابق، ص ٢٩ .

(٤٢) المرجع السابق، ص ٢٩ .

(٤٣) **John P. Dessauer**, Book Publishing, What it is, What it does? op. cit., : 1981, p. 19.

(٤٤) Ibid, p. 23.

(٤٥) **Arthur J. Rosenthal**, University Press Publishing, in : **Elizabeth A. Geiser & Arnold Bodin, with Gladys S. Topkis** (eds.). The Business of Book Publsihihg, Westview Press/Boulder and London : 1985, p. 344.

(٤٦) **Aron Mathieu**, The Book Market, How to Write, Publish and Market Your Book, Andover Press Inc., New York, 1981, p. 169.

(٤٧) موريس إنجليش، مطبعة الجامعة في خدمة العلم، رسالة اليونسكو، العدد ١٣٤، أغسطس ١٩٧٢، ص ٣٠ .

(٤٨) **John P. Dessauer**, Book Publishing, What It Is, What It Does; op. cit., pp. 60 - 61.

(٤٩) **Marsh Jeanneret**, God and Mammon: The University as Publisher, Scholarly Publishing, April, 1984 , p. 203 .

(٥٠) **حسناء محمود أحمد محجوب**، النشر الأكاديمي بالجامعات المصرية، مرجع سابق، ص ص ٦ – ٧ .

(٥١) المرجع السابق، ص ص ٨ – ٩ .

(٥٢) **موريس إنجليش**، مطبعة الجامعة في خدمة العلم، مرجع سابق، ص ٣١ .

(٥٣) **أحمد أنور عمر**، النشر الذي يمكن أن تتولاه الجامعات العربية، عالم الكتب، المجلد الخامس، العدد الثالث، المحرم ١٤٠٥ – سبتمبر / أكتوبر ١٩٨٤م. ص ٤٧٤ – ٤٧٦ .

(٥٤) المرجع السابق، ص ٤٧٨ .

(٥٥) المرجع السابق، ص ٤٧٦ .

(٥٦) المرجع السابق، ص ٤٧٧ .

(٥٧) **Marsh Jeanneret**, God and Mammon : The University as Publisher, op. cit., pp. 197 - 204.

(٥٨) **Helen Maclam**, Advancing Knowledge-University - Presses, 1958, Choice, October 1985, pp. 250 - 51.

(٥٩) **Arthur J. Rosenthal**, University Press Publishing, op. cit., pp. 344 - 346.

(***) كان ذلك في عام ١٤٠٠هـ عندما كتب الباحث ورقته، وقبل إنشاء جامعة الملك فيصل.

(٦٠) **يحيى محمود ساعاتي**. النشر في جامعات المملكة العربية السعودية، أبحاث اللقاء الأول للمكتبيين السعوديين المنعقد في الفترة من ١٩ - ٢٢ / ٥ / ١٤٠٠هـ، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ص ٧ .

(٦١) المرجع السابق، ص ٤ .

(٦٢) المرجع السابق ص, ٤

(٦٣) المرجع السابق، ص ٩ .

(٦٤) المرجع السابق، ص ٧ .

(٦٥) المرجع السابق، ص ص ٧ - ٨ .

(٦٦) **عباس صالح طاشكندي**. صناعة الكتاب السعودي المعاصر : دراسة تحليلية، مجلة الاقتصاد والإدارة، مركز البحوث والتنمية، كلية الاقتصاد والإدارة، ع١١، رجب ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م. ص ١٤٥ - ١٦٥ .

(٦٧) المرجع السابق، ص ١٥٦ .

(٦٨) **يحيى محمود ساعاتي**، النشر في المملكة العربية السعودية. مدخل لدراسة، مطبوعات مكتبة الملك فهد - السلسلة الأولى (٣).- الرياض : مكتبة الملك فهد، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م، ص ١٦ .

(٦٩) المرجع السابق، ص ٢٠ .

(٧٠) **ناصر محمد السويدان**. المطبوعات الحكومية في المملكة العربية السعودية : دراسة وقائمة ببليوجرافية.- الرياض : دار المريخ للنشر، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦ م.

(٧١) **سعد الضبيعان**. صناعة الكتاب في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ٥٠٠ - ٥٠١ .

(٧٢) **هشام عبدالله عباس**. حركة النشر بجامعة الملك عبدالعزيز، مرجع سابق، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م، ص ١ .

(٧٣) المرجع السابق، ص ١٤ .

(٧٤) المرجع السابق، ص ١٥ .

(٧٥) المرجع السابق، ص ١٧ .

(٧٦) المرجع السابق، ص ١ .

(٧٧) **مكتب التربية العربي لدول الخليج**. دليل التعليم العالي والجامعي في دول الخليج العربي، الطبعة الثانية، مكتب التربية العربي لدول الخليج .- الرياض، ١٤٠٦هـ، ص ٣٣٦ .

(٧٨) **فهد محمد سعود الدرعان**. النشر في الجامعات السعودية : دراسة تحليلية، رسالة مقدمة للحصول على الماجستير في المكتبات والمعلومات، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠٧هـ، ص ٨٨ - ٨٩ .

(٧٩) المرجع السابق، ص ٩١ .

(٨٠) المرجع السابق، ص ٩١ .

(٨١) المرجع السابق، ص ٩٣ .

(٨٢) المرجع السابق، ص ٩٣ .

(٨٣) المرجع السابق، ص ٨٩ – ٩١ .

(٨٤) المرجع السابق، ص ٥٥ (هامش "١").

(٨٥) المرجع السابق، ص ٩٥ – ٩٦ .

(٨٦) المرجع السابق، ص ٢٠٥ .

(٨٧) المرجع السابق، ص ٢١٠ .

(٨٨) **فهد بن محمد بن سعود الدرعان**. مرجع سابق، ص ٨٨ .

(٨٩) **هشام عبدالله عباس**. مرجع سابق، ص ٣ .

(٩٠) جامعة الملك عبدالعزيز : أنظمة ولوائح جامعة الملك عبدالعزيز ١٤١٠هـ .– جدة : مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبدالعزيز، ص ٣ .

(٩١) **دايتس س. سميث**. صناعة الكتاب من المؤلف إلى الناشر إلى القارئ، ترجمة محمد علي العريان.– القاهرة : المكتب المصري الحديث، ١٩٧٠، ص ٣١ .

(٩٢) **جامعة الملك عبد العزيز** : الدليل الأكاديمي للجامعة، الإصدار الأول، رجب ١٤٠٥هـ، ص ٦٩ .

(٩٣) **جامعة الملك عبدالعزيز** : أنظمة ولوائح جامعة الملك عبدالعزيز .– ط٢ .– ، ٧ سلسلة الأنظمة السعودية، مركز البحوث والتنمية، كلية الاقتصاد والإدارة، ١٤٠٥هـ، ص ١٢٣ .

(٩٤) المرجع السابق، ص ١٢٧ .

(٩٥) المرجع السابق، ص ١٣١ .

(٩٦) التقرير السنوي لجامعة الملك عبدالعزيز للعام الجامعي ١٤٠٤ / ١٤٠٥هـ، ص ٢٨ .

(٩٧) **المجلس العلمي**، لائحة مركز النشر العلمي، ص ٦ .

(٩٨) **جامعة الملك عبد العزيز**، أنظمة ولوائح جامعة الملك عبد العزيز، ١٤١٠هـ، مرجع سابق، ص١٥٣ .

(٩٩) المرجع السابق، ص ١٩٢ – ١٩٤ .

(١٠٠) **جامعة الملك عبدالعزيز**، القواعد التنظيمية للبحوث العلمية بجامعة الملك عبدالعزيز، ١٤٠٦هـ، ص ١٠ – ١١ .

(١٠١) **جامعة الملك عبد العزيز**، أنظمة ولوائح جامعة الملك عبد العزيز، ١٤١٠هـ، مرجع سابق، ص ١٩٨ .

المراجع

أ. المراجع العربية :

أبو أصبع. النشر العلمي العربي : أزمة نشر أم أزمة بحث ؟ "رؤية نقدية"، الناشر العربي، العدد السادس، يناير ١٩٨٦م، ص ٤ - ٢٠ .

أنجليش، موريس. مطبعة الجامعة في خدمة العلم، رسالة اليونسكو، (العدد ٤٣١، أغسطس ١٩٧٢)، ص ٢٨ - ٣١ .

بدران، أوديت مارون. البيبليومتركس أو قياس المصادر : معالجة أدبيات الموضوعات المختلفة بالطرق الكمية.- بغداد : الجامعة المستنصرية، ١٩٨٧ .

تمراز، أحمد علي. البيليومتريقا : دراسة في القياس الكمي للبيانات البيليوغرافية، عالم الكتب، المجلد ٧، العدد ١، رجب ١٤٠٦هـ، ص ٤٢ - ٤٩ .

ـــــــــ . الأساليب البيليومترية في الإدارة المكتبية، حولية المكتبات والمعلومات، المجلد الأول ١٤٠٥ / ١٤٠٦هـ. قسم المكتبات والمعلومات، كلية العلوم الاجتماعية بالرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ص ١٣١ - ١٦٦ .

جامعة الملك عبد العزيز. التقرير السنوي ١٤٠٤ - ١٤٠٥هـ، جامعة الملك عبدالعزيز.- جدة، د.ت.

ـــــــــ . الدليل الأكاديمي للجامعة، الإصدار الأول، جامعة الملك عبدالعزيز. جدة، رجب ١٤٠٥هـ.

ـــــــــ . أنظمة ولوائح جامعة الملك عبدالعزيز، الطبعة الثانية، (٧)، سلسلة الأنظمة السعودية، مركز البحوث والتنمية - كلية الاقتصاد والإدارة، ١٤٠٥هـ.

ـــــــــ . القواعد التنظيمية للبحوث العلمية بجامعة الملك عبدالعزيز، جامعة الملك عبدالعزيز، ١٤٠٦هـ.

خليفة، شعبان. فذلكات في أساسيات النشر الحديث.- القاهرة : العربي للنشر والتوزيع، ١٩٩٢م.

الدرعان، فهد محمد سعود. النشر في الجامعات السعودية : دراسة تحليلية، رسالة مقدمة للحصول على الماجستير في المكتبات والمعلومات، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.- الرياض ١٤٠٧هـ.

ساعاتي، يحيى محمود. النشر في جامعات المملكة العربية السعودية، أبحاث اللقاء الأول للمكتبيين السعوديين، ١٩ - ١٤٠٠/٥/٢٢هـ، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض.

ـــــــــ . النشر في المملكة العربية السعودية - مدخل لدراسة، مطبوعات مكتبة الملك فهد، السلسلة الأولى (٣).- الرياض : مكتبة الملك فهد، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م.

سميث، دايتس س.، صناعة الكتاب من المؤلف إلى الناشر إلى القارئ، ترجمة محمد علي العريان.- القاهرة : المكتب المصري الحديث، ١٩٧٠م.

السويدان ، ناصر محمد. المطبوعات الحكومية في المملكة العربية السعودية - دراسة وقائمة ببليوجرافية، مطبعة هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.- القاهرة ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

الشامي ، أحمد محمد. سيد حسب الله. المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات.- الرياض : دار المريخ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٦م.

الضبيعان، سعد. صناعة الكتاب في المملكة العربية السعودية، ترجمة وعرض جعفر إبراهيم التاي، عالم الكتب، المجلد ٨، العدد ٤، ربيع الآخر ١٤٠٨هـ، ص ٤٨٧ - ٥٠٣ .

طاشكندي، عباس صالح. صناعة الكتاب السعودي المعاصر : دراسة تحليلية، مجلة الاقتصاد والإدارة، مركز البحوث والتنمية، كلية الاقتصاد والإدارة، العدد ١١، رجب ١٤٠٠هـ / ١٩٨٦م، ص ١٤٥ - ١٦٥ .

عباس، هشام عبد الله. حركة النشر بجامعة الملك عبدالعزيز .- جدة: مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبدالعزيز، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

ـــــــــ . المجلات الأكاديمية في المملكة العربية السعودية : دراسة ببليومترية على مجلة كلية الآداب بجامعة الملك سعود، عالم الكتب، المجلد ١١، العدد ٣، المحرم ١٤١١هـ - أغسطس ١٩٩٠م، ص ٣٣١ - ٣٤٠ .

عمر، أحمد أنور. النشر الذي يمكن أن تتولاه الجامعات العربية، عالم الكتب، المجلد الخامس، العدد الثالث، المحرم ١٤٠٥هـ / سبتمبر - أكتوبر ١٩٨٤م، ص ٤٧٤ - ٤٨٢ .

قاسم، حشمت، دراسات في علم المعلومات.- القاهرة: مكتبة غريب، بدون تاريخ.

محجوب ، حسناء محمود أحمد. النشر الأكاديمي بالجامعات المصرية مع التركيز على جامعات القاهرة، عين شمس، الأزهر، حلوان. رسالة دكتوراه (غير منشورة). جامعة القاهرة، كلية الآداب - قسم الوثائق والمكتبات، ١٩٩٢م.

مكتب التربية العربي لدول الخليج. دليل التعليم العالي والجامعي في دول الخليج العربي .- ط٢ .- الرياض : مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٤٠٦هـ.

هاشم، محمد عياش حسن. خصائص الاستشهادات المرجعية للباحثين في علم الأحياء بجامعتي الملك عبدالعزيز وأم القرى بمكة المكرمة. رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الملك عبدالعزيز، كلية الآداب، ١٤٠٨هـ.

ب . المراجع الأجنبية :

Dessauer, John. P., Book Publishing, What It Is? What It Does, 2nd ed., New York and London, R.R. Bowker Company, 1981.

Fox, Mary Frank, (ed.), Scholarly Writing and Publishing, Problems and Solutions, Boulder & London, Westview Press, 1985.

Glaister, Geoffrey Ashall, Glossary of the Book, 2nd ed., London George Allen & Unwin Ltd., 1979.

Sciences, 4th ed., London : Bowker Saur, 1992.

Pearce, Douglas, Indonesia : Book Development, Sept-December 1973, UNESCO, Serial No. 3043/ RMO. RD/DSR, Paris, June 1974.

Persall, Caroline Hodges, Scholars and Book Publishing, in : Mary Frank Fox (ed.), Scholary Writing and Publishing : Issues, Problems and Solutions, Boulder & London : Westview Press, 1985.

Rosenthal, Arthur J., University Publishing, in: **Elizabeth A. Geiser & Arnold Bodin,** with **Gladdys S. Topkis** (eds). The Business of Book Publishing, Boulder and London: Westview Press, 1985.

Topkis, Gladys S., Book Publishing : An Editor's Eye View, in: **Mary Frank Fox** (ed.), Scholary Writing and Publishing : Issues, Problems and Solutions, Boulder & London : Westview Press, 1985.

UNESCO, Statistical Year Book, 1992, Introductory Texts in Arabic.

Grannis, Chandler B., The Structure and Functions of the Book Business, in: Elizabeth A. Geiser, Arnold Bodin and G.S. Topkis (eds.). The Business of Book Publishing, papers by Practioners, Boulder and London: Westview Press, 1985.

---------- , New Directions for University Presses, Library Journal, Aug, 1986, pp. 68 - 74.

Jeanneret, Marsh, God and Mammon: The University as Publisher, Scholarly Publishing, April 1984, pp. 197 - 204.

Lawani, S.M., Bibliometrics : Its Theoretical Foundations, Methods and Applications, Libri 1981, vol. 31, No. 4, pp. 224 - 31.

Maclam, Helen, Advancing Knowledge, University Presses, Choice, October 1985, pp. 250 - 251.

Mathieu, Aron, The Book Market, How to Write, Publish and Market Your Book, Andover Press In., 1981.

Morton, Leslie & Shane Godbolt (eds.) Information Sources in the Medical